الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».
رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

Algeria	1$.	Lebanon	1000L.L.
Austria	26S.	Libya	L.Din. 0.75
Bahrian	0.75D.	Morocco	10.00Dh.
Belgium	50Fr.	Netherlands	3Fl.
Bulgaria	50Leva	Oman	1.5Rials
Cyprus	C£1	Palestine	1$
Denmark	10Kr	Qatar	10Rials
Egypt	E.P.2.500	Russia	1$
France	8Fr.	Saudi Arabia	10R.
Finland	13F.M	Spain	200Ptas.
Germany	2.5 DM.	Sweden	12.00SKr.
Greece	300DR.	Switzerland	25Fr.
Hungary	140Ft.	Syria	15SL.
Iraq	1$	Turkey	T.L 10.000
Irland	IR1£	Tunisia	1.000Din
Italy	2,400Lir.	U.A.E.	10Dirh
Jordan	1JD	UK	1£
Kuwait	500Fils	USA	2$

Vol.1 No.7 April 1994 المجلد الاول - العدد السابع - نيسان / ابريل ١٩٩٤

نفط رخيص الى أمد طويل

هبوط الأسعار يعيد «اوبيك» الى قبضة الشركات العالمية!

■ بعد عشرين سنة من تأميم النفط، عادت الكرة النفطية الى ملعب الشركات العالمية، ذلك ان هبوط أسعار النفط الخام الى أدنى مستوى لها منذ عقدين، قد اقام تحالفا واقعيا، او التقاء مصالح، بين الشركات العالمية والدول المنتجة للنفط في منظمة «اوبيك» التي قامت اصلا لمكافحة تلك الشركات!

ذلك ان توقعات الخبراء تشير الى ان اسعار النفط سوف تبقى متدنية الى أمد طويل، على الرغم من ان السياسة السعودية المعارضة لخفض الانتاج والقائمة على تفضيل حصتها من السوق على رفع مفتعل للاسعار، تتوقع تحسنا معتدلا في المدى القصير. ولئن كان الموقف السعودي يقوم على منطق وجيه (راجع «الميزان النفطي»، الصفحة ١٢)، فان هبوط العائدات النفطية اخذ يشكل عنصراً ضاغطاً على الوضع الاقتصادي الداخلي ومريكاً له.

فالاحتياطي المالي السعودي الرسمي من الذهب والعملات الاجنبية لا يتجاوز الآن ٩ مليارات دولار، بينما تتجاوز الودائع الخاصة للسعوديين في الخارج ١٠٠ مليار دولار.

ويقول المتوقعون لاستمرار تدني الاسعار الى أمد طويل، ان النمط الذي تسير عليه الاسعار الآن يشبه النمط الذي ساد مائة سنة من ١٨٧١ الى ١٩٧١ عندما تراوحت الاسعار طوال القرن المذكور بين ١٠ و١٢ دولارا للبرميل الواحد في المتوسط المعدل على اساس التضخم بأسعار عام ١٩٩٢ (انظر الرسم البياني صفحة ١٢). مما يعني ان الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٨١ حين بلغت الاسعار أوجها، هي مجرد انقطاع عابر في النمط المذكور بحيث تبدو الصورة الآن مهيأة لذبذبة بالحدود الحالية (١٠-١٢ دولارا بالاسعار المعدلة) فترة طويلة من الزمن ربما امتدت كسابقتها الى مائة سنة!

ويلاحظ الخبراء ان ارتفاع اسعار النفط في الثمانينات احدث نقلة استهلاكية باتجاه الغاز الطبيعي، لكن هبوط اسعار النفط بعد ذلك لم يحدث نقلة معاكسة، مما يعني ان المزيد من الهبوط في أسعار النفط لن يزيد من الاستهلاك النفطي كما تشير التوقعات المتفائلة.

لكن هبوط اسعار النفط الى المستوى الحالي ابرك شركات البترول العالمية ايضا بالرغم من نجاحها التكنولوجي الباهر في خفض كلفة الانتاج وزيادة الانتاجية من الآبار الجديدة والمستنزفة. فقد هبطت ارباح الشركات مع هبوط الاسعار ولم تعوض الانتاجية المرتفعة والكلفة المتدنية عن ذلك الهبوط في الارباح.

وهذا يعني ان الشركات سوف تخفض او تحد او توقف من استثماراتها في أعمال التنقيب والتطوير والبحث عن مصادر بديلة (انظر الرسم البياني على الصفحة ١٢)، وتعود الى التعاون مع الدول المنتجة حاليا والحائزة على حصة جاهزة في السوق، وخاصة دول «اوبيك».

والواقع ان دول «اوبيك» اكثر حاجة الى الشركات العالمية ليس من اجل رفع أسعار النفط، بل من اجل ادامة انتاجها وحصصها في السوق. ذلك ان معظم دول «اوبيك»، ان لم يكن كلها، غير قادرة على تخصيص او تدبير استثمارات مالية لادامة انتاجها حتى بحدود حصصها المقررة في «اوبيك». بل ان منها الآن دولا لم تعد تستطيع انتاج حصتها المقررة لمحدودية طاقتها الانتاجية.

وهناك اتجاه متزايد في الدول المنتجة الى استدعاء الشركات العالمية او الاتفاق معها على القيام بالاستثمارات التي يتعذر على تلك الدول القيام بها بسبب شح مواردها المالية وعدم وجود مصادر للاستدانة حتى بشروط صعبة.

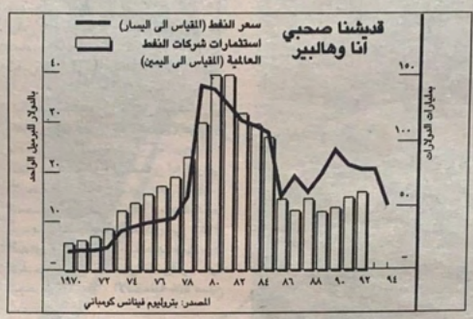

وتلتقي الشركات العالمية مع الدول المنتجة على ان النصيب الاكبر من العائدات النفطية يذهب الى حكومات الدول المستهلكة، وخاصة الدول الصناعية، سواء عن طريق فرض ضرائب على النفط المستورد، او عن طريق فرض ضريبة القيمة المضافة على استهلاك الطاقة كما هو حاصل الآن في بريطانيا.

لكن الشركات هي ايضا في مأزق مماثل لمأزق الحكومات المنتجة. النفط الرخيص يخفض عائدات الحكومات النفطية، لكنه يخفض ايضا من استثمارات الشركات في نمط تاريخي معروف.

ومن المفارقات ان الدول المنتجة التي كانت أشد معارضة للشركات في السابق هي الآن أسرعها اندفاعا للاتفاق مع تلك الشركات من جديد!

مضاربة على الخزانة الاميركية

السعودية ترفع الفائدة على سنداتها لاغراء المشترين

■ تواصل مؤسسة النقد السعودية التي تقوم مقام البنك المركزي في الدول الاخرى كبنك للاصدار، الاستدانة من المصارف والاسواق المحلية بأذونات قصيرة الأجل، وبسندات متوسطة وطويلة الاجل. ونقلت جريدة «الحياة» اللندنية عن مصادر مصرفية سعودية، ان مؤسسة النقد تنوي اصدار أذونات خزينة قصيرة الاجل للربع الثاني من السنة (نيسان/ابريل - حزيران /يونيو) بقيمة ١١ مليار ريال توزع عائداتها كل اسبوعين. وكانت المؤسسة السعودية قد اصدرت ما اسمته «سندات التنمية» كاصدار اول للربع الثاني بقيمة ١.٥ مليار ريال، اضافة الى سندات بقيمة ٩ مليارات ريال صدرت في الربع الاول. وذكرت المصادر المصرفية ان العائدات (الفوائد)، على السندات السعودية الصادرة كانت اعلى من تلك الخاصة بسندات الخزانة الاميركية بمعدل ٣٠ نقطة للسند المحرر لمدة سنتين، و٣٥ نقطة للسند المحرر لمدة سنتين ونصف السنة، و٤٠ نقطة لسند الاربع سنوات، و٥٠ نقطة لسند الخمس سنوات، وذلك لاغراء المشترين، وخاصة اولئك المعتادين على شراء سندات الخزانة الاميركية، بالتحول الى شراء سندات الخزانة السعودية لانها تحمل فائدة اعلى. وكانت مصادر مصرفية في لندن قد قالت لـ «الميزان» في وقت سابق، ان الاستثمارات السعودية الاجمالية (العامة والخاصة) في سندات الخزانة الاميركية تبلغ نحوا من ٢٥ مليار دولار، (اي حوالى ٩٥ مليار ريال بالاسعار السائدة الآن).

الفاتيكان يتوسط لفك الحظر عن ليبيا

■ قام وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور جان - لوي طوران، الذي يتقن اللغة العربية ويشغل ايضا منصب رئيس الاستخبارات الفاتيكانية بزيارة الى كل من تونس وليبيا، وعقد اجتماعا مع الزعيم الليبي معمر القذافي لبحث تنسيق المواقف لمواجهة المد الاسلامي المتطرف في شمال افريقيا. وذكرت جريدة «يوروبيان» التي اوردت النبأ، ان المونسنيور أدمون فرحات، الذي يشغل منصب القاصد الرسولي لدى الجزائر، قد رافق المونسنيور طوران في هذه الرحلة.

وقالت مصادر مطلعة ان الرجلين عقدا في تونس اجتماعات مع وزير الخارجية ومع وزير الشؤون الدينية لبحث مسألة التعاون المسيحي - الاسلامي بغية بناء مجتمع متسامح. وذكر ايضا ان البحث تناول نقل مجموعات من المسيحيين الجزائريين الى تونس تجنبا لوقوع اعتداءات عليهم من قبل المتطرفين في الجزائر. وقد اعرب المبعوثان عن قلق الفاتيكان على المسيحيين الجزائريين وعلى اتساع عم التطرف الاسلامي ليشمل القارة الافريقية كلها.

ونقل عن لسان المونسنيور طوران بعد مقابلته الرئيس التونسي زين العابدين بن علي قوله: «اعتقد انه يتوجب علينا ان نعمل معا نحو مبادرة جديدة». وذكر أيضا ان المونسنيور طوران قابل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في العاصمة التونسية في الوقت الذي كان فيه البابا يوحنا بولس الثاني مجتمعا برئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في روما.

وانتقل المسؤولان الفاتيكانيان الى طرابلس للاجتماع بالقذافي لحثه على التعاون مع مصر لوقف امدادات الاسلحة الى المتطرفين الاسلاميين عبر السودان. وعرض وزير خارجية الفاتيكان على الزعيم الليبي التوسط بين ليبيا ودول الغرب لانهاء الحظر الدولي المفروض على الجماهيرية الليبية منذ ما يناهز السنة.

وقد قام المسؤول الفاتيكاني بهذه المهمة لاعتقاد الفاتيكان بأن الحكومة الجزائرية لم تعد قادرة لوحدها على مواجهة الاسلاميين المتطرفين. وربما كان هذا من الاسباب الجوهرية لاصطحابه معه المونسنيور فرحات القاصد الرسولي لدى الجزائر.

والمعروف عن المونسنيور طوران انه مخطط سياسة الفاتيكان في الشرق الاوسط، وانه كان من مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية منذ ان كان يشغل منصب القاصد الرسولي في بيروت خلال الثمانينات. ويقال ايضا انه تعاطى اخيرا بمعالجة المسألة اليوغوسلافية، وان مساعيه هي التي اثمرت عن الاعتراف المتبادل بين سلوفينيا وكرواتيا.

خطر «الاعلان» على الديموقراطية
الصفحة ١٤

دعاوى قضائية واعتراضات جديدة على «سوليدير»

■ أعلن المحامي محمد المغربي عن تقديم ثلاث دعاوى جديدة بحق مجلس الانماء والاعمار وشركة «سوليدير» بالوكالة عن عدد من أصحاب الحقوق في وسط بيروت التجاري، بغية ابطال قرارات لجان التخمين والتوزيع المعينة بموجب القانون ٩١/١١٧.

واستند المحامي المذكور الى قرار لمحكمة التمييز المدنية يقضي بأن وجود قضاة على رأس تلك اللجان لا يعطيها صفة قضائية.

ومن جهة ثانية اتهم المهندس والوزير السابق هنري اده القائمين على شركة «سوليدير» من البطانة الحريرية بتغيير المواقع والمخططات. والمعروف ان المهندس اده هو واضع المخططات الأصلية لوسط بيروت التجاري والذي اعترض عليه الذين جاءوا بعده بحجة انه ينطوي على كثافة في الأبنية العالية. وقال اده حول هذه النقطة، ان المساحة القابلة للبناء زيدت بنحو ٨٠٠ الف متر مربع وأضيف ٣٦ برجا الى البرجين الوحيدين السابقين في مخططه.

واتهم اده المسؤولين الحاليين عن المشروع انهم اخفوا الاشارة الى تلك الابراج على الخرائط لتضليل المراقبين غير المطلعين.

وكانت جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية قد نقلت عن مصطفى رازيان مدير مصارف الحريري ان تلك المصارف باعت دولارات في الاسواق اللبنانية خلال الاشهر الأولى من رئاسة الحريري «وحققت من ذلك ثروة». (راجع الصفحة ٩).

الحاج حسين نمر واثنين!

■ ما اشبه الليلة بالبارحة. ولو كان رفيق الحريري يعتمر الطربوش مثل اسلافه من الجيل السابق من السياسيين، ليدا وكأنه نسخة كربونية عن المغفور له الحاج حسين العويني الذي جاء الى رئاسة الوزارة أيضا من خارج الجسم السياسي اللبناني وفي ظروف مماثلة تقريبا للظروف السائدة الآن، ولو على نطاق أضيق.

فالفارق بين فترة ما بعد احداث ١٩٥٨ وفترة ما بعد احداث ١٩٧٥ - ١٩٩٠، هو كالفارق بين ثروة الحاج حسين وثروة رفيق الحريري. حتى الظروف التي املت ايجاد «تكميل» في السابق هي ذاتها تقريبا التي تملي الآن ايجاد «تكميل» جديد!

وكم كنا نود ان نصدق ما قاله الرئيس الحريري بعد اجراءات «وحدانية الاعلام» في اغلاب الاجراءات الأمنية الأخيرة، من انه لا يقيس بمقياسين ولا يكيل بمكيالين، وكأنه يستبق ان يرى فيه اللبنانيون صورة طبق الأصل عن الحاج حسين ولا سيما في النظرية العوينية الشهيرة «هيك... وهيك» أي علي وجه التحديد: القياس بمقياسين والكيل بمكيالين!

والواقع ان الحاج حسين كان اكثر حنكة من خلفه الحريري عندما ترك نظريته تتفاعل وكأنها نكتة للتندر وليست واقعاً سياسيا نكداً. فقد ضحك الحاج حسين مع الضاحكين، لكنه لم يضحك عليهم!

لكن المسألة ليست بين رئيس حكومة يضحك اللبنانيين ورئيس حكومة يضحك عليهم. فالواقع اللبناني قديمه وحديثه ليس فيه ما يضحك، كما أنه ليس من السهل ان يضحك احد على اللبنانيين. المسألة هي ان هناك مقياسين ومكيالين بالفعل ولا نفع من انكار ذلك، لأن أحدا لن يصدق.

ذلك ان الحاج حسين العويني والحاج رفيق الحريري كلاهما اكتسبا ما اكتسباه بحسناته وسيئاته من مناخ واحد تسوده طريقة معينة، في الأعمال كما في السياسة، قوامها المقياسان والمكيالان، وجمع الصيف والشتاء على سطح واحد، حيث الحاكم يبيح لنفسه ما لا يبيحه للآخرين، او يبيح لواحد ما لا يبيحه لآخر ويعطيك جوابا لا تعرف ما اذا كان ينطوي على قبول او على رفض. وعندما كان الحاج حسين ينحشر في جوابه التقليدي «هيك... وهيك» ويضطر الى اعطاء جواب أوضح، فانه لم يكن ينفي سياسة المقياسين والمكيالين، بل كان رحمه الله يعطي جوابا اكثر غموضا كان يرفع يديه الى السماء متنهداً ويجيب: «قول الله»!

وقد قيل في الصالونات السياسية في أواخر الخمسينات ان «التكميل» لم يضق ذرعاً بقانون اعدام القاتل الذي وضعه ريمون اده وعادت لتؤكده حكومة الحريري اليوم، بقدر ما ضاق ذرعاً بتوصية الحاج حسين له ان يقول «الله»!

ما كان أحسن رفيق الحريري لو انه ظهر معترفاً بطريقة «هيك وهيك»، لكان عندئذ ضحك مع الضاحكين وتجنب الظهور بمظهر الضاحك عليهم!

«الميزان»

2 Vol.1 No.7 April 1994 المجلد الاول - العدد السابع - نيسان / ابريل ١٩٩٤

في لبنان ٥٦٩ فندقاً، ٦١ شيّد أثناء الحرب و ٤ عالمية و٨٤ بـ«أربع نجوم»

الفنادق العالمية تنتظر الضوء الأخضر السياسي للعودة الى بيروت

من الفنادق بدأت حرب السنتين، فقضت على قطاع حيوي لبلد يقوم اقتصاده بنسبة الثلثين على قطاع الخدمات. فتحولت الفنادق، التي كانت تتمتّع بمواصفات عالمية تلبي احتياجات السياحة والأعمال والمؤتمرات، الى متاريس يختفي خلفها المتحاربون، ومنها تنطلق الصواريخ والقذائف والرصاص في كل الاتجاهات والى حيثما كان. فدمرت ونهبت، وخصوصاً تلك التي تحمل سمات عالمية مثل «هوليداي إن»، «سان جورج» «فينيسيا» وغيرها.

ومع اشتعال «حرب الجبل» وبدء التهجير احتل عدد كبير من المهجرين بعض الفنادق.

مصادر وزارة السياحة، تشير الى ان الاضرار التي أصابت القطاع الفندقي لم تقتصر على الدمار والخراب، بل تعدتها لتطاول الفنادق التي لم تصبها شظايا الحرب، حيث انعدمت الحركة السياحية وعائداتها، وبالتالي انحسرت حركة الاستثمار الفندقي. وقد أدى هذا الواقع الى هجرة الكوادر والكفاءات الفندقية الى الخارج، خصوصاً الى الدول العربية المستفيدة من الدمار الذي أصاب القطاع الفندقي في لبنان. لناحية تحول الشركات العالمية والأجنبية لتأسيس سلسلة فنادق في الشبكات السياحية العالمية من لبنان الى الدول العربية. وقد أدى الدمار الذي لحق بالفنادق الى خسارة لبنان الارتباط العالمي او الصفة الدولية للفنادق وفقدت الشبكة اللبنانية اي ارتباط لها بالسوق السياحية العالمية، وكان ذلك من أهم السلبيات التي أصابت القطاع الفندقي في لبنان، بعدما كان يضم أربعة فنادق عالمية: «فينيسيا»، «انتركونتيننتال»، «هوليداي ان»، «سان جورج» «ميريديان». وكان هناك اتجاه لتأسيس المزيد منها.

وعلى الرغم من ذلك استمرت محاولات النهوض بالقطاع الفندقي، فنشأ عدد كبير من المؤسسات الفندقية في مناطق بعيدة عن «النقاط الساخنة» خصوصاً تلك التي كانت تتمركز فيها معظم الفنادق في العاصمة، لتوسع نقطة انتشارها الى قرى ومناطق بعيدة مثل كسروان والمتنين الجنوبي والشمالي ومحافظة الشمال.

وتشير الاحصاءات الى بناء حوالى ٦١ فندقاً بين العام ١٩٧٥ و١٩٩٢، بحيث شيد بين العام ١٩٧٥ - ١٩٨٠، ١٢ فندقاً، و٢١ فندقاً بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥، و٢٨ فندقاً بين ١٩٨٥ - ١٩٩٢.

ويبلغ اجمالي عدد الفنادق في لبنان ٥٦٩ لا زال القسم الكبير منها متوقفاً عن العمل بسبب الخراب والدمار الذي لحقها. وهي موزعة على المناطق اللبنانية كافة وبدرجات متفاوتة.

الا ان هذا القطاع يصدد التحضير والتهيئة لتأمين المستوى اللائق لاستقبال وفود السياح ورجال الاعمال الى لبنان، خصوصا ان لبنان عاد الى الخريطة السياحية العالمية، ويجب ان يكون على قدر المسؤولية. علماً ان أعمار الفنادق وتطويرها يحتاج لتغييرات جذرية شكلا ومواصفات وتوزيعاً جغرافياً، وكذلك على صعيد الخدمات والتشريعات والاعفاءات الضرائبية التي من شأنها المساهمة في انماء هذا القطاع ودعمه وتشجيعه.

ونتيجة للتحركات والمراجعات التي قامت بها نقابة أصحاب الفنادق، صدر مرسوم يتضمن اعفاءات للفنادق و«الموتيلات» المرخص لها بقرار من وزارة السياحة والمتضررة من جراء الاحداث في لبنان، بهدف ترميمها وتجهيزها على ان يتم الاعفاء في كل حالة على حدا، وبقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح كل من وزير المالية ووزير السياحة، وبعد انتهاء المجلس الاعلى للجمارك من دراسة طلبات الاعفاء المرفقة بجميع المعلومات والتصاميم والفواتير والمستندات، وتقديمها مشفوعة برأيه الى وزير المالية.

لكن للاستفادة من هذا المرسوم يشترط ان يستمر استثمار الفندق لمدة خمس سنوات على الاقل، وفي حال تغير وجهة استعماله قبل انقضاء هذه المهلة، تستوفى الرسوم التي سبق واعفي منها. كما ان مدة الاستفادة من هذا المرسوم هي سنتان فقط بدءاً من ١٩٩٢/١/١٢، وهي مدة محدودة بالنظر الى بطء مسيرة الانماء والاعمار، وبالتالي فان تحركات النقابة واتصالاتها كانت جادة من اجل تعديل هذه الاعفاءات لتشمل جميع الفنادق العاملة في لبنان ولمدة أطول، وان تطاول الفنادق كافة وليس المدمرة فقط، خصوصاً ان انماء هذا القطاع سيكون له المردود الايجابي الكبير على الوضع السياحي في البلاد، يمكنه من مجاراة وضع الفنادق في الدول المجاورة التي تتمتع بتسهيلات مثل الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية واعطاء الافضلية لمدة سبع سنوات.

ويبرز السؤال:

□ ما هي الخطوات المقبلة من اجل تفعيل القطاع الفندقي في لبنان، وهل يستعد هذا القطاع لاستقبال الموسم السياحي الآتي، ومتى ستبدأ ورشة اعمار الفنادق المدمرة فعليا؟

يجيب خالد سليمان، نقيب أصحاب الفنادق في حديث الى «الميزان»:

– «ان الفنادق المدمرة من الصعب اعادة ترميمها ولو صدرت القوانين الاعفائية ما لم يفعل المصرف الوطني للانماء السياحي، اذ يجب دعم هذا القطاع باعطاء الاموال اللازمة له، وبفوائد مخفضة وبمدد متوسطة او طويلة الاجل، لان هذا القطاع متى دعم فان ايجابياته ستنعكس على الاصعدة كافة، لأن الكل يعلم اننا شكلنا يوما (قطاع الفنادق) اكثر من ٢٠٪ من الدخل القومي، وعام ١٩٩٢ لم تشكل اكثر من ٢ – ٣٪ من هذا الدخل، علماً اننا في العام الفائت استقبلنا خلال ثلاثة اشهر الصيف تموز/حزيران وآب حوالى ٧٢٢ الف سائح في لبنان، ولولا الغارات الاسرائيلية على الجنوب لكان هذا الرقم وصل الى اكثر من مليون سائح».

واضاف خالد سليمان: «ان ورشة اعمار الفنادق الكبيرة لم تبدأ بعد وهي في طور التجهيز، وكنت قد اجتمعت مع المدير العام في منطقة الشرق الاوسط في خصوص البدء باعمار فندق «فينيسيا» وفندق «انتركونتيننتال» فأوضح ان العمل سيبدأ خلال شهر حزيران/يونيو بعد انجاز الخرائط والتعديلات اللازمة، وكذلك الامر بالنسبة الى فندق «الميريديان» فهو بصدد التجهيز والتحضير اما بالنسبة الى فندق «السان جورج» فهناك بعض اشكالات لا يسعنا ان نغوص في تفاصيلها، ولكنها تتعلق بشكل خاص بابقائه على طابعه الخارجي».

واشار خالد سليمان «الى ان الفنادق الكبرى لن تجهز هذا العام وقد تنتهي عملية اعادة البناء والتأهيل لما كانت عليه خلال ثلاث او أربع سنوات».

واضاف خالد سليمان: «ان لبنان يحتاج من اجل استقبال المواسم السياحية الآتية الى فنادق لها قدرة استيعابية اكثر مما كانت عليه في السبعينات، لأن لبنان، ان تمت عملية السلم ام لم تتم، سيعود ليلعب دوره المميز في المنطقة. فالسلم على عكس كل ما يقال سيعطي لبنان زخماً اكبر ويجب ان نتهيأ منذ الآن ونتحضر لاستيعاب الازدهار الآتي وذلك بالتركيز على اعادة تأهيل البنية التحتية السياحية».

واشتكى خالد سليمان من: ان «مجلس الانماء والاعمار» لم يعط الاولوية للقطاع الفندقي والسياحي في عملية البناء والاعمار، وان اجتماعات كثيرة حصلت مع المسؤولين في هذا الشأن فقال: «نحن نتفهم الوضع، لكننا لا نستطيع ان ننتظر الانتهاء من البنية التحتية لكي نبدأ ورشة».

الاعمار في الفنادق، نحن نريد ان يكون وضع الانماء والاعمار في لبنان متوازناً ومتكاملاً. فالنهوض بالقطاع السياحي ككل، واعادة لبنان الى مركزه السابق، لا يمكن ان يتم من دون انجاز وتأهيل القطاع الفندقي ضمن عملية انماء شاملة ومتوازنة ومتكاملة على الصعد كافة».

□ يقال ان فنادق عالمية ستؤسس فروعاً لها في لبنان مع بدء ورشة الاعمار، وبينها فندق «شيراتون» هل هذا صحيح؟

– الكل اليوم يدرس الوضع في لبنان للبدء بالانشاءات الضخمة، انما حتى الآن بعض الشركات لم تبت بهذا الموضوع بعد، ولم يعطوا الضوء الاخضر، هناك شبكة فنادق اميركية بصدد التحضير لانشاء فروع لها في لبنان، لكنها تنتظر الضوء الاخضر كما قلنا، فاذا كان الاميركيون ممنوعين من المجيء الى لبنان، فكيف لهم ان يشيدوا فنادق عالمية تابعة لهم في بيروت؟ لكن بشكل اجمالي، الكل جاد للبدء في هذه الورشة، خصوصا الاوروبيين. أما الاميركيون فهم مترثيون. فالقرار قرار سياسي وليس قراراً اقتصادياً».

□ هل هناك مشاريع لتشييد فنادق جديدة لبنانية وأين وبأي درجات؟

– «نعم هناك مشاريع جديدة وموزعة بين رأس بيروت، الجنوب وايضا البقاع، انما التركيز سيكون في بيروت وضواحيها والجنوب وستراوح درجات الفنادق بين ٣ و٤ نجوم».

□ هل تتحضر المؤسسات الفندقية لاستقبال الموسم السياحي المقبل خصوصا ان كل التوقعات تشير الى ان الصيف سيكون موسماً جيداً؟

– «كل شيء تابع لحركة العرض والطلب وكذلك التحضيرات، لنكن واقعيين. فالفنادق لم تؤهل بعد كما يجب بانتظار الاعفاءات الجمركية وبانتظار تفعيل المصرف الوطني للانماء السياحي والصناعي، وهذان عائقان مهمان جداً، اضافة الى ان صاحب الفندق الذي عانى ما عاناه اثناء الحرب، ينتظر قدوم السياح والزبائن ليبدأ ورشة العمل، والقطاع الفندقي كان قد بدأ العمل بعكس هذه القاعدة على اعتبار ان هناك حركة سياح ونزلاء سيبدأون بالمجيء للاصطياف في لبنان».

□ ألم يشجع الموسم الماضي أصحاب الفنادق على التحضير للموسم المقبل؟

– «صحيح ان الموسم الماضي كان حافزا مهماً لهم، لكن القصف الاسرائيلي قطع الموسم والآمال التي كانت معلقة عليه. لذلك فان كثيرين يتخوفون من الاستثمار في هذا المجال من دون ضمانات اكيدة، في حين ان البعض الآخر قد بدأ بالتحضير منذ الآن، وقسم كبير بدأ العمل لتحسين الفنادق واعادة اعمارها وتجهيزها».

□ ما هو وضع الفنادق في لبنان، مقارنة مع الفنادق في الدول العربية، لناحية الشكل والقدرة الاستيعابية والطاقة الاستقبالية ولناحية الخدمات؟

– «حتماً ان ١٧ سنة من الحرب اثرت على الفنادق وخدماتها، ويجب الا ننسى ان الحرب في لبنان بدأت في الفنادق، ولاعادة نهوض هذا القطاع بمثل هذه المستويات يتطلب عوامل عدة: استقرار مستمر، ورأس مال وسياحة. صحيح اننا مستعجلون ويهمنا ان نبدأ وقد بدأنا، وصحيح ان الدول المجاورة قد سبقتنا وكان تطورها على هذا الصعيد لافتاً خصوصاً في سوريا والاردن، لكن في تلك الفترات كان لبنان يتعرض للهدم والتدمير، وانا على يقين بأنه في اقرب وقت ممكن سنكون بموازاة ما هو موجود في الدول المجاورة، وفي المدى المتوسط والمنظور سيعود لبنان الى ما كان عليه في عزه وازدهار سياحته، لأن لبنان لناحية الخدمات مؤهل اكثر من غيره من الدول المجاورة. وقد اجمع وزراء السياحة العرب في اكثر من مرة على ان لبنان هو الاول في السياحة».

وقد قال لي أحد الوزراء حرفيا: عندما بدأتم العمل السياحي، وبناء الفنادق في لبنان، كنا لا نعلم شيئا عن هذا الموضوع، انتم الاساتذة ونحن التلاميذ. اذاً الكل يعترف بمكانة لبنان في هذا الحقل ونحن نسعى لأن نستعيد دورنا في المستقبل القريب».

□ ماذا عن مصرف الانماء السياحي؟

– «لم يصدر القانون بعد بخصوص هذا المصرف، اللجان النيابية وافقت عليه بعد تعديله، وهو في انتظار احالته الى مجلس النواب للموافقة عليه ولاصداره بقانون، ويبلغ رأس ماله حوالى ٣٠ مليار ليرة لبنانية، المهم ان ٨٠٪ سيكون للقطاع الخاص، و٢٠٪ للدولة.

لكن الاهم من كل ذلك، ان يحال الى المجلس لاصداره بقانون، وان يكون هذا المصرف للانماء السياحي والصناعي على السواء، ما نطلبه ان تكون قروض المصرف مناصفة بين السياحة والصناعة، لا ان تحول كل امواله للصناعة، كما كان يجري في السابق. والا... فنحن نطالب بأن تشطب كلمة السياحة من اسمه».

وختم النقيب خالد سليمان حديثه مشيرا الى «ان علاقة ممتازة تقوم اليوم بين نقابة اصحاب الفنادق ووزارة السياحة والقيمين عليها، مشيرا الى انهم يعملون ليل نهار لرفع وانهاض السياحة. اما الصعوبات التي تواجهها الفنادق ليست وزارة السياحة مسؤولة عنها، انما الدولة ككل فهي لم تعط هذا القطاع الاولوية كما يجب ان يكون، وصحيح ان الدولة تعترف بأهمية قطاع الخدمات، لكنها تعطي اليوم أولوياتها للبنية التحتية».

فندق «هوليداي إن» ... يحترق

جدول توزيع الفنادق في المناطق اللبنانية

المنطقة	عدد الفنادق
بيروت	١١٦
جبل لبنان	٢٦٨
البقاع	٤٨
الجنوب	٣٣
الشمال	١٠٤
المجموع	٥٦٩

تصنيف درجات الفنادق في لبنان

الدرجة	عدد الفنادق
فنادق عالمية	٤
٤ نجوم فئة (أ)	٣٢
٤ نجوم فئة (ب)	٥٢
٣ نجوم	١٠٥
نجمتان	١٧٩
نجمة واحدة	١٩٧
المجموع	٥٦٩

المرجع
في الاقتصاد

للطالب في كليته ولرجل الأعمال في مكتبه

اول قاموس موسوعي، انكليزي – عربي، من نوعه في مجالات الاقتصاد والمال والأعمال والتامين والادارة والمصارف.
يصدره «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر» اجزاء على شكل مجلة دورية حسب الترتيب الأبجدي تسهيلاً لوضعها في متناول المهتمين وجمعها في مجلد واحد مع اكتمال الأجزاء كافة.
وقد انتهت مهلة الاشتراك التشجيعية التي أعلن عنها في الاعداد الأربعة الأولى من «الميزان». وسوف يباع الجزء الأول من «المرجع» في سوق لندن بمبلغ ٤ جنيهات استرلينية فقط ويرسل الى طالبه في الخارج بالبريد بمبلغ يدفع مسبقاً قدره ٨ دولارات اميركية.
ويمكن للراغبين تسجيل اشتراك سنوي مسبق للمجموعة كاملة بقيمة ٥٠ جنيهاً استرلينياً في بريطانيا و١٢٥ دولاراً اميركياً في الخارج، ويشمل هذا المبلغ أجور البريد.
ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي على نحو عشرة الاف مدخل مع معانيها بالعربية وشروحات مقتضبة عن استعمالاتها، اعدتها نخبة من الأساتذة والاختصاصيين اللبنانيين والعرب.
ترسل الأجزاء للمشتركين فيها تباعاً عند صدورها الدوري.

الجزء الأول من «المرجع» يصدر في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٩٤

ترسل التحويلات او الاشتراكات باسم:
The Associated Lebanese Publishers (ALP)
على العنوان التالي:
Rosebery House
70 Rosebery Avenue, London EC1R 4RR
Tel: 071 837 0154
Fax: 071 837 0165

قطار يربط صور بطرابلس بدءاً من عام ١٩٩٧

لبنان على السكة الحديد

■ في لبنان أزمات سير، وازدحام، ونقل، وانتقال. لكن على «الطريق» دراسات ومشاريع قيد التنفيذ تعد بحلول جذرية متزامنة مع عملية اعادة البناء والاعمار من خلال احياء وانشاء وتطوير مشاريع النقل، وربما أبرزها حاليا اعادة تأهيل وتشغيل السكك الحديد، اضافة الى وسائل تعزيز النقل المشترك.

المشروع الجديد للسكك الحديد، يربط في مرحلته الاولى صور - بيروت - طرابلس . وفي مرحلته الثانية طرابلس - الحدود السورية - حمص. ومن حمص يصبح تلقائيا مربوطا بالشبكة العربية.

وما زال المشروع - كما قال المهندس ربيع عماش ، (رئيس مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك)، لـ «الميزان» - في المرحلة الاولى ، علماً أن الدراسات قد أعدت بالنسبة للمرحلتين. اما التنفيذ فسيبدأ بالخط الذي يربط صور بطرابلس عبر بيروت. وهو كناية عن خط مزدوج (ذهابا وايابا) طوله ١٧٠ كيلومترا، يرتكز تشغيله على القطر بالطاقة الكهربائية.

وهذا المشروع اعتمد على خط سكة الحديد القديم، الذي ما زال موجودا، فأجريت تحسينات في حدود ٤٠ - ٥٠ في المائة على مساره، حيث جُلس الخط وقوّم في أماكن كثيرة. اذ ان سرعة القطار الجديد يفترض ان تصل الى حدود بين ١٢٠ و١٤٠ كيلومترا في الساعة.

وبين محطة كورنيش البحر، التي ستكون محطة رئيسية ، وبين مرفأ بيروت، لحظ المشروع انشاء نفق تحت الارض ، كي لا يمر القطار بين المنازل. وكذلك عدل المسار في «برج حمود»، بحيث سيصبح الخط موازيا للاوتو ستراد، فلا يمر في وسط «برج حمود» . وفي منطقة «طبرجا» عدل ايضا مسار الخط كي لا يلتف مجدداً حولها. بل يمر في نفق تحت «كازينو لبنان»، اي ان الخط في مناطق كثيرة سيمر في انفاق تحت الارض. وفي أماكن أخرى سيمر بموازاة «الاوتو ستراد» وذلك بهدف كسب الشواطئ، والمشاريع السياحية مثل خلده، الدامور ونهر الكلب وكذلك شواطئ طرابلس.

ومن مزايا الخط الحديدي والقطار الكهربائي انه يؤمن النقل السريع في أوقات محددة كما في اوروبا وبشكل مستمر من دون توقف، حيث سيكون بين طرابلس - بيروت - صور رحلات متعددة يومية. وبين المناطق القريبة من بيروت مثل جونيه والدامور سيمر القطار مرة كل عشر دقائق.

ونسأل المهندس ربيع عماش:

□ **نلاحظ ان السكك الحديد القديمة يعاد تأهيلها؟**

- «لقد اعدنا تأهيل السكك بين بيروت وشكا فقط... والسبب هو المحافظة على الخط فتعديات كثيرة حصلت عليه. المشروع الجديد يلحظ انشاء خطوط حديد جديدة».

□ **متى ستبدأ عملية تنفيذ المشروع الجديد؟**

- «التنفيذ سيبدأ في ايلول/سبتمبر المقبل، نحن طرحنا في البداية موضوع تأهيل الشركات الذي سينتهي في ١٠ أيار/ مايو المقبل، وبعد ذلك نعطي الشركات ملفات تنفيذ درس الاسعار، ويفترض ان يتم ذلك خلال شهر اب /اغسطس بطريقة يمكننا معها تلزيم المشروع وبدء تنفيذه في ايلول /سبتمبر/او تشرين الأول/اكتوبر كاقصى حد».

□ **هل رصدت الاعتمادات اللازمة؟**

- «الاعتمادات حددت وهي تقدر بحدود ٥٠٠ مليون دولار».

□ **كيف سيتم تامينها؟**

- «لدينا طرق عدة لتامينها ، نحن طرحنا أفكاراً لتمويل المشروع منها فرض ضريبة على تنكة البنزين (١٥٠٠ ليرة لبنانية). وهذا أمر منطقي جدا، خصوصا اذا عرفنا مدى المساهمة التي سيوفرها القطار في عمليات النقل والانتقال».

□ **اليس هناك طريقة لتامين تمويل ذاتي؟**

- «اذا عمدنا الى تأمين التمويل الذاتي، فهذا معناه ان التعرفة سترتفع كثيرا، ففي خط سكة الحديد يدخل عاملان اساسيان: اولا مد الخطوط الحديدية وثانيا القاطرات والصيانة. بالنسبة الى مد الخطوط لا يمكن تغطيتها بوساطة التمويل الذاتي، اما القاطرات وتشغيلها وصيانتها فيمكن ان نمولها ذاتيا، هذا اذا أردنا رفع تعرفة النقل، لكن في هذه الحالة ستكون مرتفعة جداً وبالتالي الاقبال على طريق النقل هذه سيكون منخفضا . فالمواطنون سيلجأون الى وسيلة اخرى، لذلك نحن مصرون على تعرفة نقل منخفضة لا بل ارخص من تعرفة الباصات... علماً ان هذه التعرفة تدرس على الكومبيوتر وستكون اقل من سعر النقل العادي او موازية له، في حين ان عملية التنقل عبر القطار ستكون اكثر أمناً وهدوءا ومعها لا مشاكل سير ولا حوادث ولا ازدحام ولا ازدحام سيارات».

□ **الى اي مدى تتوقعون مساهمة هذا الخط الحديدي في حل مشاكل النقل والانتقال في لبنان؟**

- «هذا المشروع هو الاول الذي يحضر على مستوى وطني كامل بحيث يربط الجنوب بالشمال، بكل قرية وبكل بيت، وصولا الى طرابلس والجميع سيستفيدون منه من دون استثناء . والمشروع من جهة ثانية سيسمح للذي يسكن في صيدا او في طرابلس او الدامور أن يعمل في بيروت ويعود لينام في منزله او قريته في وقت محدد، بحيث يحتاج لساعة فقط لينتقل من مقر عمله في بيروت الى منزله في طرابلس مثلا، وبالتالي لن تكون هناك مشكلة نقل بالنسبة الى اي مواطن يعمل في بيروت ، خصوصا ان القطار سيعمل ليل نهار من دون توقف على مدى ٢٤ ساعة.

وهذا يعني بالتالي ان الذي يعمل في بيروت سينفق مدخوله في صيدا او صور او غيرها حيث المعيشة ارخص، والى ذلك فهو ساكن في منزله لا يحتاج لا لشراء منزل ولا للاستئجار، اي اننا بذلك نسهم في تخفيف الضغط السكاني من بيروت، وفي حل أزمة السكن وكذلك في انماء المناطق وفي تشجيع أهلها على البقاء في منازلهم وقراهم، وانفاق مداخيلهم فيها، حيث المعيشة اقل كلفة، مما سينعكس تطورا وبحبوحة اكثر فاكثر على المدى الطويل».

□ **ما مدى الارباح التي تتوقعونها من هذا المشروع، علما ان هكذا مشاريع تنحسر في كل بلدان العالم بشكل اجمالي؟**

- «اذا أخذنا عملية تشغيل القطارات وصيانة الخطوط وكلفة أجور العمال، المشروع مربح وذلك وفقا للدراسة. لكن في الاجمال، مشاريع النقل المشترك وسكك الحديد تنحسر مع عملية شق الطرقات ومد الخطوط الحديدية، فهي مكلفة للغاية، لكن اذا اقتصرت على المعدات المتحركة والصيانة، فان مدخولها يغطي هذه النفقات ويعتبر مربحا. ووفقا للدراسات فان الارباح التي سيحققها هذا المشروع في سنته الاولى ستصل الى ٦٪، وخلال الـ ١٥ سنة ستصل الى ١٣ - ٢٠ في المائة».

□ **كم يحتاج هذا المشروع لانهاء عملية تنفيذه؟**

- «سنتان ونصف وفقاً للدراسات، في عام ١٩٩٧ مشروع خط السكك الحديد والقطارات يكون قد انتهى».

□ **وماذا عن المرحلة الثانية بالنسبة الى هذا الخط؟**

- «المرحلة الثانية ستكون بانشاء خط حديدي مفرد من طرابلس حتى الحدود السورية، لكن تشغيل هذا الخط سيكون على قاطرات ذات محركات «ديزل» لعدم وجود قطر كهربائي في سوريا. وبعد وصول الخط الى الحدود السورية سيصل الى حمص، وبالتالي نصبح مربوطين بالشبكة السورية المربوطة بدورها بشبكة الخليج».

□ **هل ستكون هناك مشاريع مماثلة في مناطق لبنانية اخرى مثل البقاع مثلا؟**

- حتى الآن لا مشاريع من هذا النوع، الخط الداخلي الذي يربط بيروت - زحلة - البقاع نحضر بعض الدراسات حوله، لكن حتى الآن يبدو انه من الصعب تنفيذه . لأن المنسوب الذي يمكن للقطار الصعود وفقه لا يتعدى ١٠٥ -٢٪ صعودا، في حين ان الطريق من بيروت الى زحلة تضم تعرجات ومرتفعات كثيرة تتعدى المنسوب المذكور».

□ **اين أصبحت دراسة الخط القديم؟**

- الخط الحديدي القديم لا زال موجودا، لكنه لا يتجاوز الـ ١٠ - ١٥ كيلومترا. فاذا تطور مشروع النقل العربي بشكل متقدم ومتطور جدا يسمح معه بانشاء انفاق تحت الجبل، وهذا المشروع مطروح. وباستثناء ذلك فان انشاء هذا الخط في الوقت الحاضر مستبعد، نظرا لكلفته الباهظة وعدم تأمينه المردود الكافي.

اما الخط الموجود ، فنحن نفكر حاليا بتحويله الى خط قطار سياحي يمشي بسرعة ١٠ كيلومترات في الساعة، على «الديزل» ، بحيث ننشئ معه محطات ومطاعم ومرافق معدة خصيصا لغايات سياحية. اما كاستثمار تجاري فان تحقيق هذا المشروع صعب للغاية لأنه لا مردود مالي يرجى منه وفي الوقت نفسه لا يصل الى السرعة المطلوبة».

ويضيف ربيع عماش:

«كما قلت سابقا، يمكن انشاء هذا الخط الحديدي عبر شق انفاق تحت الجبل، وهذه الدراسة ليست ببعيدة بل مطروحة، لكن تنفيذها يتوقف على حركة نقل البضائع العربية على مستوى «الترانزيت»، اذا تبين ان بامكانه ان يؤمن مردوداً معيناً نبدأ به ، وبالطبع يكون ذلك اذا كان وضع البلد اصبح قادراً على الانفاق على مشاريع ضخمة، لأن مشروع شق نفق في الجبل مكلف جدا، اذ ان معدل كلفة كل كيلومتر نفق يبلغ ٣،٢٥ مليون دولار».

□ **ماذا عن النقل المشترك واين أصبحت مشاريعه؟**

- «بالنسبة الى مشاريع النقل المشترك ، انتهينا من الدراسات التي تستوجبها لتحديد حاجيات بيروت الكبرى والمحافظات للنقل المشترك.

فبالنسبة الى بيروت نحتاج الى ٤٥٠ الف دولار، الشمال يحتاج الى ١٥٠ الف دولار، البقاع ١٢٠ الف دولار، الجنوب ٢٣٠ الف دولار، اي ان مجموع ما نحتاج اليه ٨٠٠ - ٩٠٠ باص لتأمين مشاريع النقل المشترك. علما ان عدد الباصات العاملة اليوم لا يتعدى ٤٠ - ٥٠ باصاً.

وحتى الآن امامنا خطتان : تصليح ما هو موجود عندنا وقد طلبنا قطع غيار ، بحيث يمكننا ان نؤمن تشغيل ١٠٠ - ١١٠ باصات في بيروت وضواحيها من هنا حتى أوائل الصيف.

وخلال اسبوعين ، يفترض ان يوزع مجلس الانماء والاعمار مناقصة لشراء باصات صغيرة لقلب بيروت، واذا ما تم ذلك، سنحتاج الى توظيف سائقين جدد لتشغيل الباصات ، خصوصا ان السائقين القدامى اصبحوا في سن التقاعد».

وتابع ربيع عماش قائلا:

«نحتاج الى ٢٠٠٠ سائق وتقنيين وعمال صيانة ، وكذلك نحتاج لفترة لتدريبهم، لذلك سنضع برنامجا مرحليا يتم كل شيء من خلاله تدريجاً وفق خطة تحتاج لثلاث سنوات يصبح لدينا خلالها جهاز نقل مشترك فعال».

واشار مدير مصلحة السكة الحديد والنقل المشترك الى «ان هناك فكرة بانشاء شركات مختلطة للنقل المشترك، وان هناك اتجاها نحو تنفيذ هذه الفكرة من اجل تسريع وتطوير قطاع النقل المشترك، فيتم انشاء شركة مختلطة في كل محافظة تتولى عملية النقل المشترك وتكون حصة الدولة فيها ٢٠ - ٣٠٪».

واوضح عياش: «ان مشاريع النقل المشترك اذا كانت مدروسة جيدا لا تخسر، فعندما كان النقل المشترك مزدهراً في بيروت قبل السبعينيات كان لا يخسر الدولة اكثر من ٣٠٪ . اما اليوم فان هذا القطاع يخسر الدولة ٩٠٪ نظرا الى المشاكل الكثيرة التي يفترض حلها لكي تبدأ المصلحة بتأمين أرباح من هذا القطاع، ولكن هذا يحتاج الى وقت».

واضاف: «ان الدولة عليها التزامات حيال موظفيها الذين أصبحوا في سن التقاعد، في حين ان انشاء مصالح مختلطة وادارتها بشكل جيد يمكن معها ان تحقق توازناً ، خصوصاً مع تنظيم مدخول الاعلانات على محطات الباص.

وهذه الشركات تكون عبر توسع مصلحة النقل المشترك الى المناطق وانشاء شركات في كل منطقة بحيث يتم التعاون مع العاملين في هذا المجال من أبناء المنطقة الذين يعرفون جيداً ادارتها افضل من الذين سيديرونها في بيروت، مما يعني ان النتيجة ستكون أفضل. ومشروع قانون الشركات المختلطة يشمل وفق مشروع القانون ٤ مرافق: النقل المشترك، سكك الحديد، البريد ومحطات توليد الكهرباء».

□ **واذا لم يتم مشروع الشركة المختلطة؟**

- «ستبدأ تدريجاً بشراء الباصات : ١٥٠ باصاً في المرحلة الاولى، بالاضافة الى ١٠٠ باص موجودين حاليا وبذلك يمكن تشغيل ٢٥٠ باصاً وكل سنة يزاد هذا العدد وفق الامكانيات.

ان خطوط الباص التي وضعت لبيروت الكبرى، وفقا للدراسات، تبلغ ٢٩ خطا من جبيل الى عاليه، الى الجيه لتغطي كل المناطق، وبالتالي فان معدل طول هذه الخطوط ٢٤٠ كيلومترا تحتاج الى ٥٠ باصاً تدخل الى جميع المناطق والتجمعات وخصوصا الى المناطق الصناعية والتي نجد فيها اقبالا كبيرا على اعتماد الباص وسيلة للنقل، خصوصا اننا نعتمد تشغيل عدد اكبر من الباصات في أوقات وأماكن محددة مثلاً صباحاً ومساء».

واشار ربيع عماش: «انه من هنا وحتى أوائل عام ١٩٩٥ ستكون هناك خطة واضحة وشبه جاهزة للنقل المشترك وسنبدأ بالتوسع وتنظيم هذا المرفق كما يجب، اذ هناك خدمات لم نصل بعد الى تأمينها ونعمل من اجل المباشرة فيها. واذا تحقق ذلك، سيكون هناك حوالى ٢٥٠ باصاً في بيروت وضواحيها.

اما في المناطق فان مشاريع تلزيم مؤقتة قامت بها المصلحة الى حين تأمين خطة للنقل المشترك فيها، بحيث طرحت المصلحة فكرة تسيير باصات تعود لسكان المنطقة، تنفق عليها الدولة ونحن بصدد اعداد هذا المشروع، والتأخر سببه اداري بحت».

□ **هل صحيح ما تردد حول استعدادات لانشاء ميترو في لبنان؟**

- «الشركة الفرنسية التي أعدت دراسات حول مشروع سكك الحديد في لبنان، درست ايضا فكرة انشاء ميترو في لبنان، حيث تبين لنا انه مشروع مكلف جدا ولا يعطي المردود المناسب ، بحيث تبلغ كلفة انشاء ميترو في لبنان يغطي دورة ٢٥ كيلومترا، ٣ مليارات دولار : نحن طرحنا الفكرة واستشرنا الفرنسيين ، حيث اعلمونا ان الميترو في باريس اثبت على انه مشروع خاسر، علما ان في باريس حوالى ٧ ملايين نسمة. اي هنا سيخسر اكثر، خصوصا ان الناس يخافون في الاجمال من استعمال الميترو في النهار فكيف الحال في الليل ، حتى في العاصمة الفرنسية هناك مشاكل أمنية كثيرة على الرغم من الحراسة الأمنية والأجهزة المتطورة . فكيف الامر في لبنان، لذلك فان هذا المشروع فكرته بعيدة ».

حجم الأشغال في المشروع

استملاك الاراضي	٦٠ مكتار
اصلاح الاراضي	
حفريات	١٧٤٠٠٠٠ م٣
ردميات	١٩٤٠٠٠٠ م٣
استحضار ردم	١٦٤٠٠٠٠ م٣
الجسور:	
جسور كبيرة (طول > ٣٠ م)	١٨
جسور صغيرة (٥ م < طول < ٣٠ م)	٣٢
التقاطعات:	
تقاطع محروس	١٥
تقاطع مع حواجز آلية	٥٦
تقاطع مع اشارات ثابتة	٢٧
بناء جسور	٢٥
الأنفاق:	
عدد الأنفاق	٣
الطول الحالي	١٧٠٠م
الطول المعتمد	٢٣٠٠م (١٧٠٠ + ٦٠٠)
البنية الفوقية:	
خط مزدوج	١٧٠ كم
خط مفرد بين طرابلس والحدود اللبنانية السورية	٣٥ كم
التجهيز الكهربائي:	
صور - طرابلس ٢ × ٢٥ كيلو فولت	١٧٠كم
محطة تحويل بقوة ٤٠ ميغا فولت أمبير	٣

استثمار خط القطار

يحتوي الخط على:
- ١٢ محطة
- ٢٠ موقفاً

عدد العمال اللازم لتامين استثمار وصيانة المعدات المتحركة:
٥٠٠ عامل

أهمية المعدات المتحركة:
بالنسبة الى نقل المسافرين:
-١٦ قاطرة + ١٥ قافلة من ٤ عربات مقطورة
- ١٥ قافلة قطر ذاتي من ٤ عربات مقطورة

نقل السلع والبضائع:
-٣ قاطرات ديزل (Dissel)
- عربات خزانات ومغلفة.

المالية العامة وسياسة التنمية

«خطة ٢٠٠٠» ستحول لبنان الى «جمهورية موز»

ان الهدوء النسبي الذي تنعم به البلاد في ظل الجمهورية الثانية، لا يخفي المشاكل البنيوية التي تعترض اعادة البناء واصلاح ما افسدته الحرب، وأهم هذه المشاكل تدور حول العجز الكبير في الموازنة، والارتفاع المستمر في الدين العام، وعدم وجود سياسة انمائية مرتكزة على أسس مدروسة. وقد حاولت الدولة معالجة هذه المشاكل بزيادة جباية الضرائب والرسوم الجمركية والعقارية، واللجوء الى سياسة الاقتراض التي ستُرهق الاجيال المقبلة، فيما لو خرجت الى حيز التنفيذ. اما الحل فيكمن في: ايجاد قواسم مشتركة بين جميع اللبنانيين تعيد اللحمة التي ضربتها الحرب، وتعيد الثقة بمستقبل الوطن. زيادة الضمانات الاجتماعية والصحية المقدمة للبنانيين. اعتماد مبدأ التخصصية. عصر النفقات الادارية، واعتماد سياسة انمائية واضحة، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات المنتجة والتي توفر سبل عمل للشباب اللبناني، بعكس الاستثمارات التي تزيد التضخم ولا تخلق فرص عمل للبنانيين.

العجز في الميزانية العامة

لقد سجلت الموازنة العامة فائضا لآخر مرة في سنة ١٩٧٤ بلغ ٥١ مليون ليرة لبنانية وبعد تلك السنة، أخذ العجز يتراكم بطريقة متسارعة ومستمرة. فارتفع من ٣.٥٢ مليار ليرة لبنانية في سنة ١٩٨٣ الى حوالي ٥٩٥ مليار ليرة لبنانية في سنة ١٩٩٢. اما أهم الأسباب للارتفاع السريع لهذا العجز فهي:

- صعوبة جباية الضرائب والرسوم.
- الزيادة الكبيرة في الانفاق العام قابله انخفاض في المداخيل.
- سياسة دعم بعض السلع الاستهلاكية مثل المحروقات والخبز والسكر التي كلفت الخزينة اموالا ضخمة.
- نفقات اعادة بناء الجيش والمنشآت العامة.
- الدين المتراكم من خلال دفع الفائدة على الاقتراض العام التي بلغت في احدى المراحل اكثر من ٢٥٪ وارتفاع النفقات الادارية غير المجدية التي تبلغ اكثر من ٦٠٪ من الموازنة.

وقد تسببت الاحداث والمشاكل الامنية في تعطيل عملية تحضير الموازنة العامة بطريقة طبيعية، وغالبا ما اعتمدت الطريقة الاثني عشرية في الانفاق (بين ١٩٨٥و ١٩٨٩). وبسبب الاحداث جاءت تقديرات الواردات والنفقات نظرية. وقد زاد الأمر سوءا التضخم النقدي الهائل وتدهور قيمة الليرة اللبنانية فارتفعت أرقام الموازنات العامة بشكل مذهل بلغ المليارات من الليرات اللبنانية. والمثال على ذلك ارتفاع الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ بنسبة ٦.٣٣ ٪ من موازنة سنة ١٩٩٠، بينما الرقم يشير الى تراكم العجز الناتج عن الاسباب التي سبق ان اشرنا اليها، بالاضافة الى تزايد النفقات في مجالات التربية والدفاع والخدمات العامة وخصوصاً الكهرباء.

ارتفاع الدين العام

ولقد سجل الدين العام الداخلي للدولة ارتفاعا كبيرا منذ عام ١٩٧٦ فارتفع من عدة مئات من ملايين الليرات اللبنانية في مطلع الثمانينات الى الاف المليارات في مطلع التسعينات. وهكذا، فقد تطور الدين العام الداخلي من ٣٣٣.١٧٩ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩١ الى ٤٧٤٧.٧٣ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٢، اي بزيادة نسبتها ١٠٣٪ في سنة واحدة. وحسب بعض التقديرات الاخرى فقد بلغ الدين العام الاسمي ٥٠٦٧.٢ مليار ليرة لبنانية في نهاية ١٩٩٢.

اما عن كيفية تمويل العجز في موازنة الدولة فتأتي من خلال الاكتتاب بالسندات من قبل المصارف التجارية ومصرف لبنان والجمهور. فالسندات تشكل في ظل الظروف الحاضرة المنفذ الاجباري للتوظيف في ظل عدم تمكن الاقتصاد الوطني من استيعاب التوسع الكبير في الكتلة النقدية. ومن شأن ذلك ان يزيد من حصة الانفاق العام في الانفاق الوطني على حساب الاستثمارات الخاصة واستهلاك الجمهور.

اما الدين العام الخارجي فيبلغ ٨٧٠ مليون دولار في نهاية ١٩٩٢، وهو في الوقت الحاضر اقل ارتفاعا من الدين العام الداخلي. اما القروض المنتظر الحصول عليها قريبا فهي بحدود ٧٠٠ مليون دولار.

لقد تمكنت «الجمهورية الثانية»، بشكل عام والجمهورية الحالية بشكل خاص من تحقيق بعض الانجازات على الصعيد الاقتصادي والمالي. فبالاضافة الى وقف المعارك بين مختلف الفئات اللبنانية والاستقرار الأمني النسبي فقد تحققت الامور التالية:

- تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الأجنبية وخصوصا الدولار فتراجع سعر هذا الاخير من ٣٠٠٠ ل.ل. للدولار الواحد الى حوالي ١٧٥٠ ل.ل. وكذلك تم تسجيل ارتفاع في احتياط مصرف لبنان من العملات الصعبة بحيث بلغ هذا الاحتياط حوالى ١.٢٩٦ مليار دولار في اواخر شباط/فبراير ١٩٩٣.
- زيادة في جباية الضرائب والرسوم المختلفة. فلقد سجلت زيادة كبيرة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة وفي الرسوم الجمركية والعقارية وفي تحصيلات الرسوم على الكهرباء. فقد بلغت واردات الضرائب غير المباشرة في دائرة تحصيل بيروت في عام ١٩٩٢ قيمة ١٠٥ مليارات ليرة لبنانية مقابل ٣٠ مليارا في نهاية سنة ١٩٩١ اي بزيادة مقدارها ٧٥ مليار ليرة لبنانية. اما مجموع واردات الضرائب المباشرة في دائرة تحصيل بيروت فقد بلغت ٤٥.٩١٣ مليار ليرة لبنانية في سنة ١٩٩٢ مقابل ١٧.٩١ مليار ليرة لبنانية لعام ١٩٩١.

ومن جهة اخرى ارتفعت الواردات الجمركية بشكل واضح فبلغت ٣٢٣.١١٨ مليار ليرة لبنانية لسنة ١٩٩٢. ويعود السبب في هذا الارتفاع الى ضبط البوابات البحرية والبرية ورفع سعر الدولار الجمركي وجعله ٨٠٠ ليرة لبنانية ابتداء من ١٦ اذار/مارس ١٩٩٢، والى حصر استيراد السيارات ابتداء من ١٥ ايار/مايو ١٩٩٢ بتلك التي يزيد تاريخ صنعها على ثماني سنوات.

وبالاضافة الى ذلك حققت اعمال الجباية في مؤسسة كهرباء لبنان خلال العام ١٩٩٢ واردات بلغت ٥٥.٣٨٨ مليار ليرة لبنانية مقابل ٣٣.٦٢ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩١ اي بزيادة قدرها ٣٣.٦٢ مليار ليرة لبنانية، اي ما نسبته ١٥٠ في المائة. وقد تأمنت هذه الزيادة من خلال تحسين الجباية والزيادة على سعر الكيلوات. وقد بلغت التحصيلات في منطقة بيروت عام ١٩٩٢ ٣٥.٧١٠ مليار ليرة لبنانية. اما في المناطق الاخرى فبلغت ١٩.٦٧٢ مليار ليرة لبنانية، ولا بد من الاشارة هنا الى ان الجباية غير ممكنة في بعض المناطق كالضاحية وبعض مناطق الجنوب الحدودية.

واخيرا، بلغت عائدات الرسوم العقارية لعام ١٩٩٢ حوالى ٩٣.٧٣ مليار ليرة لبنانية مقابل ٤٠.٢ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩١ نتجت عن حركة ناشطة في مجالات البناء وبيع وشراء الاراضي والعقارات.

– اعداد مشروع بتعديل احكام قانون ضريبة الدخل بحيث تخفض نسب الضرائب عن أرباح غير المقيمين من اعمالهم في لبنان بهدف تشجيع عودة رؤوس الاموال، وتخفيض معدل الضريبة على دخل رؤوس الاموال المنقولة وكذلك على ربح التحسين الناتج عن اعادة التخمين.

المشاكل التي تعيق التنمية

أهم المشاكل التي تعيق عملية التنمية تكمن في عدم وجود سياسة انفاق ضمن مخطط مدروس. فنلاحظ مثلا ان الحكومة عمدت الى انشاء وزارات جديدة مما سيتسبب في زيادة كبيرة في النفقات الادارية. من جهة اخرى، هنالك اسراف في سياسة فتح السلفات التي تبلغ المليارات من الليرات اللبنانية وتزيد من عجز الموازنة، (مثلا سلفة الـ ٦٦ مليار ليرة لبنانية لوزارة الداخلية، سلفة الـ ١٦٣ مليار ليرة لوزارة المالية لدفع نفقات المتعاقدين، بالاضافة الى سلفات اخرى للجنوب ٦٠ مليارا وللمهجرين ٦٠ ملياراً)، ولمصلحة النقل المشترك (٤٥ مليار) و ٢٠ ملياراً للاسكان.

ومن جهة اخرى، فقد طبقت زيادات كبيرة وبطريقة عشوائية على مختلف الضرائب والرسوم وذلك من دون الأخذ بعين الاعتبار أوضاع المكلفين، وفي هذه الزيادات مضاعفة رسوم المخابرات الهاتفية، ورفع سعر التعريفات البريدية، ورسم الخروج من الاراضي اللبنانية، والدلالة على هذه العشوائية فقد تم تكليف محال تجارية وشركات دمرت أثناء الحرب ولم تعد موجودة او التي بقي منها تم تكليفه من دون الأخذ بعين الاعتبار رقم اعمالها الحقيقي.

كذلك رفضت الحكومة اعتماد مبدأ التخصصية وفضلت اتباع سياسة الاقتراض من أجل تحسين أوضاع الهاتف والكهرباء، والخدمات العامة الاخرى، (مثلا مشروع الهاتف الخليوي)، وهذه السياسات غير مكفولة النتائج لأن اوضاع هذه الخدمات العامة لم تكن يوما بالمستوى المطلوب. بالاضافة الى ذلك، تقدمت الحكومة بمشروع انشاء مجلس وطني لاستيراد المواد الغذائية الاساسية. وهذا المجلس يهدف برأي الحكومة الى تحقيق مراقبة فعالة للاسعار ويلزم المستوردين الباعة بالتعريفات الحقيقية ويمنعهم من التلاعب بالاسعار. ان هذا المشروع في حال اعتماده لن يحل مشكلة ارتفاع الاسعار التي يمكن حلها في تطبيق قوانين مراقبة الاسعار الموجودة حاليا. كما انه يخشى في حال انشاء هذا المجلس من ترتب زيادة في عجز الموازنة.

لقد وضعت الحكومة خطة تنمية اطلق عليها اسم لبنان ٢٠٠٠ وذلك بهدف تطوير الخدمات الاجتماعية (صحة، تربية، اسكان) والخدمات العامة (كهرباء، هاتف، ماء) وكذلك تحقيق انماء متوازن بين المناطق وتشجيع استثمار القطاع الخاص. ويلحظ مشروع لبنان سنة ٢٠٠٠ انفاق حوالى ١٠ مليارات دولار خلال ١٠ سنوات حسب الروزنامة التالية:

٢.٧ مليار دولار بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ و٤ مليارات دولار بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٦.٣ مليار دولار بين سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٢.

واما مصادر التمويل فهي القروض الخارجية والداخلية وعلى فائض الموازنة ابتداء من سنة ١٩٩٦.

والواقع ان خطة الحكومة لا تستند الى دراسات معمقة، فهي تعتمد على القروض الداخلية وخاصة الخارجية منها، مما قد يخلق اعباء لا عهد للبنان بها على الاجيال المقبلة ويحول لبنان الى «جمهورية موز» Banana State اي الى دولة فاقدة حرية التصرف من النواحي الاقتصادية والمالية.

واهم المشاكل التي تعترض عملية اعادة الاعمار ضعف الادارة وعدم تمكنها من انفاق الاعتمادات الملحوظة في الموازنة مما يؤدي الى تدوير الاعتمادات المرصدة من عام لآخر. وهذه مشكلة مزمنة في الادارة اللبنانية. فاذا أخذنا على سبيل المثال موازنة الدولة لعام ١٩٧٩ نلاحظ انه من اجل مبالغ مرصدة قيمتها ٥.١٠٩ مليارات ليرة لبنانية تم صرف مبلغ ٢.٢٤٢ مليار ليرة فقط ودور الباقي.

ومن جهة اخرى تعاني الادارة اللبنانية من مشاكل مزمنة منها الرشوة، وتدني الرواتب في القطاع العام تدنيا لا يشجع أصحاب الكفاءة على الانخراط في هذا القطاع. وقد زادت هذه المشكلة تعقيدا بسبب ترك عدد كبير من أصحاب الاختصاص الادارات العامة مما تسبب في تدني في مستوى الانتاجية في القطاع العام. واما المشكلة الكبرى الاخرى التي تعانيها الادارات العامة فهي النقص في مختلف الملاكات، فهناك ١١٤٦٩ وظيفة شاغرة في الفئات الخمس من القطاع العام من اصل ٣.٩١٢ وظيفة ملحوظة. يقابل ذلك، وجود عدد كبير من الموظفين والمتعاقدين الذين يثقلون كاهل الموازنة. وقد تم ملء بعض وظائف الفئة الاولى ولكن باسس ضيقة لم تعتمد الكفاءة دوما.

مقترحات لتنمية ناجحة

ان اولى المسلمات في عملية اعادة الاعمار هي ايجاد جو استقرار سياسي واقتصادي ونقدي. فاجراء مصالحة وطنية شاملة ومرتكزة على أسس فعلية هي اولى المسلمات وأساس الانطلاقة في عملية التنمية. ويتجلى ذلك من خلال اعادة المهجرين الى أملاكهم ومعاملة المواطنين بالمساواة وجباية الضرائب والرسوم من مختلف المناطق اللبنانية.

ومن المقترحات الاخرى:

- وضع خطة تنمية شاملة على اسس مدروسة ترسم فيها الاهداف والغايات وتقوم على أساس تنمية متوازنة بين جميع المناطق اللبنانية.
- اعادة تنظيم ملاكات الدولة وشروط التعيين فيها بحيث تعطى الأفضلية لأصحاب الاختصاصات والمهارات، ورفع تعويضات الاختصاص في الملاكات الفنية وكذلك ادخال المكننة الى القطاع العام.
- اعتماد مبدأ التخصصية (Privatization)، وايلاء استثمار بعض المصالح من كهرباء وهاتف وغيرها الى شركات خاصة من خلال وضع دفاتر شروط تحفظ الحقوق العامة وتنظم عملية الاستثمار هذه، من شأن ذلك ان يحسن مستوى هذه المرافق ويخفف من عجز موازنة الدولة.
- تشجيع الاستثمارات في القطاعات التي تخلق فرص عمل للشباب وليس فقط في الميادين التي تسبب التضخم (كتجارة الاراضي) وارتفاعا في الاسعار.
- تخفيف اللجوء الى الاقتراض من الخارج قدر الامكان: فخلق أجواء مؤاتية من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية من شأنه تشجيع اللبنانيين على اعادة قسم من مدخراتهم التي تقدر بمليارات الدولارات الى لبنان واستثمارها فيه.
- ادخال نظام ضريبي جديد وشامل يخرج عن القواعد الحالية المتبعة التي مر عليها الزمن وتمتاز بالتعقيد وبكثرة الاعفاءات، واهم خصائص النظام الضريبي الجديد يجب ان تدور حول: توسيع حقل الضرائب بالغاء الاعفاءات غير العادلة، احداث ضريبة على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين تساوي ١٪ من حجم الاعمال وتخصيصها للمشاريع الاسكانية، ادخال رسوم عامة على المبيعات (VAT) خاصة ان هذه الرسوم باتت الاكثر مردودية في واردات معظم دول العالم، فرض ضرائب على أرباح العمليات العقارية والغاء ضريبة الاملاك المبنية على المسكن الرئيسي، الغاء كافة أنواع الدعم واخيرا تحديث الدوائر المكلفة بجباية الضرائب لكي تتمكن من القيام بالمهمات الموكلة اليها.
- وقف تملك الاجانب في لبنان لأسباب تتعلق بارتفاع الكثافة السكانية وبالأمن القومي وتوجيه الاستثمارات الخارجية الى قطاعي الخدمات والصناعة.

لا شك في ان عملية اعادة الاعمار صعبة وطويلة وتتطلب رؤية وتضحيات كثيرة، ولكن في كل الاحوال يجب ان تأتي مدروسة وذلك لتجنب أخطاء قد تدفع ثمنها الاجيال المقبلة. واولى المهمات هي تثقيف المواطن وتنشئته على مفهوم التضحية في سبيل الخير العام. فالضرائب مثلا هي ثمن للحضارة وقد كانت الثمن لنمو الديموقراطية في الغرب. ومن جهة اخرى يبقى ان المساواة بين اللبنانيين والاتفاق على نظرة موحدة لمستقبل لبنان هي الأساس للانطلاق في اعادة الاعمار وفي التنمية.

الدكتور جورج لبكي

تطور الدين العام
سندات الخزينة المتداولة عام ١٩٩٢ (مليون ل.ل.)

المكتتبون	نهاية ١٩٩١	كانون الاول	نسبة التغير في سنة (٪)
المصارف	١٥٣٦٢١٩	٣٧٠١٦٢٠	١٤٠+
مصرف لبنان	٧٠٩٨٧	١٤٢٦٨٢	١٠٠+
المؤسسات المالية	٤٤٥٦	٣٠٣٩	٣١.٧٩-
المؤسسات العامة	٧١٦٣٢	٩٣١٨٥	٣٠.٠٠+
الجمهور	٦٤٩٨٨٥	٨٠٧٢٠٤	٢٤.٢٠+
المجموع	٢٣٣٣١٧٩	٤٧٤٧٧٣٠	١٠٣+

واردات الضرائب المباشرة في دائرة تحصيل بيروت عام ١٩٩٢ (مليون ل.ل.)

نوع الضريبة	عام ١٩٩٢	عام ١٩٩١	قيمة الزيادة
املاك مبنية	٥٤٥	٩٣	٤٥٢
ضريبة دخل	٤٠.٠٥٨	١٥.٩٠٣	٢٤.١٥٥
رسم انتقال	٥.٣١٠	١.٩١٤	٣.٣٩٦
المجموع	٤٥.٩١٣	١٧.٩١٠	٢٨.٠٠٣

واردات الضرائب غير المباشرة في دائرة تحصيل بيروت عام ١٩٩٢

نوع الرسم	القيمة (مليون ليرة)
رسم الطبع المالي	٨.٥٨٩
محروقات سائلة	٧٨.٣٩٢
ترابة وكلس	٤.١٦١
مشروبات غير روحية	٨٩٧
مشروبات روحية ومسكرات	١٥٦
ملاه	٤٩٨
مراهنات	٤٣٦
مغادرة مسافرين	١١.٨٤٤
نواد	٢٤
الآت تسلية	٨
المجموع	١٠٥.٠٠٥

الوظائف الشاغرة في الفئات الخمس في ملاك القطاع العام

الفئة	الملاك	موجود	شاغر
الاولى	١٣٣	٤٨	٨٥
الثانية	٤٥٨	٢٤١	٢١٧
الثالثة	٣٠٤٧	١٤٤٤	١٦٠٣
الرابعة	١٣٣٩٢	٥٨٣١	٧٥٦١
الخامسة	٢٤٦٣	٤٦٠	٢٠٠٣
المجموع	١٩٤٩٣	٢٠٢٤	١١٤٦٩

الاردن

حملات تسويق لاستعادة المكانة التصديرية وارتفاع في الدين الخارجي

■ اعلن حليم فؤاد ابو رحمة رئيس الوفد الصناعي الاردني الى دبي ، ان بلاده تنوي تكثيف جهودها التسويقية في منطقة الخليج لتتمكن من استعادة حصتها في اسواق المنطقة التي تراجعت عقب ازمة الخليج.

وقال: «ان هذه الجهود ستشمل، بالاضافة الى المشاركة في المعارض التجارية، ارسال بعثات من رجال الاعمال للالتقاء بالمسؤولين التجارين في المنطقة».

واضاف ابو رحمة الذي يتولى ايضا منصب المدير التنفيذي لجمعية المصدرين الاردنيين، على هامش مشاركة الجمعية في معرض الربيع التجاري في دبي: «ان المشاركة الحالية بداية افتتاح على الاسواق الخليجية، وان الاردن شارك خلال العامين الماضيين في معارض اقيمت في سلطنة عمان والبحرين وابو ظبي لكن في شكل ضعيف وهذه هي المشاركة الاولى بهذه القوة».

وذكر «ان الوفد التجاري الاردني الذي يمثل ٢١ شركة صناعية يعتزم اجراء اتصالات مع الاوساط الاقتصادية في الامارات، ومن المقرر ان يلتقي المسؤولين في غرف التجارة والقائمين على سلطة المنطقة الحرة في جبل علي التي تستقطب عشر شركات اردنية تعمل في مجالات التجارة والصناعة والخدمات».

واشار الى ان صادرات بلاده الى الامارات لا تزال متواضعة مقارنة بحجم واردات الامارات وبقوة الصناعات الاردنية، وقال: «ان الارقام المتوافرة تظهر فائضا تجاريا لصالح الامارات قدره ٣٠ مليون دولار، وتبلغ قيمة صادرات الاردن الى الامارات عشرة ملايين دولار مقابل نحو ٤٠ مليون دولار قيمة الواردات من الامارات».

وافاد انه «لا توجد عقبات تعيق زيادة الصادرات الاردنية الى اسواق الخليج سوى العقبات التسويقية التي تتطلب من المصدرين الاردنيين جهودا مكثفة».

واوضح ان الاردن نجح في الوصول بصناعته الدوائية والكيمياوية الى أسواق عالمية شهيرة مثل الولايات المتحدة وحققت مبيعات ضخمة في هذا المجال على رغم المنافسة الحادة في تلك الاسواق.

وتقدر جمعية المصدرين الاردنيين قيمة صادرات الاردن من الادوية في العام الماضي بنحو ٦٠ مليون دينار (٩٠ مليون دولار) في مقابل ٤٥ مليون دينار قيمة وارداتها من الادوية. وتشير الى ان الاسواق الرئيسية المستوردة للادوية الاردنية هي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والامارات والبحرين والسودان وليبيا والجزائر الى جانب العراق.

ويسعى الاردن من خلال معروضاته في دبي الى تطوير صادراته من الصناعات الكيمياوية والمواد الغذائية. وتقول الجمعية: «ان صادرات البلاد من المواد الغذائية تجاوزت ١٣٠ مليون دينار (٢٠٠ مليون دولار) العام الماضي، في حين بلغت قيمة صادرات الصناعات الكيمياوية ١٥٥ مليون دينار (٢٣١ مليون دولار).

وقال عبداللطيف البواب القنصل الاردني العام في دبي ، ان بلاده حصلت على مختلف التسهيلات المقدمة للشركات العالمية المشاركة في معرض الربيع وهي تسعى الى مشاركة اكبر في معرض الخريف المقرر اقامته في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في دبي، مشيرا الى ان وفدا اردنيا سيشارك في مؤتمر منظمة المدن العربية المقرر عقده في دبي.

ويشارك في معرض الربيع الذي يقام للمرة التاسعة عشرة في دبي لبنان وسريلانكا وسلطنة عمان للمرة الاولى.

وقال المنظمون ، ان ٣٠ شركة تجارية وصناعية من تلك الدول عرضت سلعها ومنتوجاتها للمرة الاولى في محاولة لتعزيز حصتها التصديرية الى أسواق دبي التي بلغت وارداتها العام الماضي ٥٠ مليار درهم (١٣.٦ مليار دولار).

وتعرض ٣٥٠ شركة من ٢٠ دولة منتوجاتها في المعرض الذي توقع منظموه ان تبرم الشركات العارضة صفقات وتحصل على توكيلات تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليون دولار . وتتصدر تايوان التي تبلغ صادراتها الى دبي ١٥٠٠ مليون دولار الدول المشاركة، تليها الصين التي اصبحت ثاني اكبر الموردين العام الماضي ببضائع بلغت قيمتها ١.٢ مليار دولار، اذ تشارك بثلاثين شركة تعرض سلعا ومنتوجات صناعية مختلفة بأسعار متميزة.

وقدّرت نشرة رسمية دبين الاردن الخارجية في نهاية عام ١٩٩٣ بنحو ٤.٨ مليار دينار (٦.٦ مليار دولار) مقابل نحو ٥.٢ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٢.

وقالت النشرة الشهرية التي يصدرها المصرف المركزي الاردني ، ان دين الاردن الطويلة الأجل والتي تشمل الدين التي حصلت عليها الحكومات المتعاقبة من حكومات اخرى ومن الدين التجارية بلغت في نهاية كانون الاول /ديسمبر الماضي نحو ٤.٣ مليار دينار مقابل نحو خمسة مليارات دينار في نهاية عام ١٩٩١.

واوضحت النشرة ، ان الدين العربية على الاردن بلغت في نهاية العام الماضي نحو ٣٨١.٤ مليون دينار بينها ٣٣.٢ مليون دينار ترتبت بموجب اتفاقات ثنائية بين الاردن وبلدان عربية اخرى، ونحو ٣٤٨.٢ مليون دينار في شكل قروض منحتها للاردن بعض صناديق التنمية العربية.

وبلغت دين البلدان الصناعية على الاردن نحو ٢.٨ مليار دينار بينها نحو ١.٥ مليار حصل عليها الاردن بموجب اتفاقات ثنائية ونحو ١.٣ مليار حصل عليها كضمانات قروض تصدير . وبلغت مديونية الاردن الى دول اخرى نحو ١٦ مليون دينار.

وتشمل دين الاردن التجارية نحو ١٥٤.٤ مليون دينار للمصارف الأجنبية . وكان الاردن اعاد جدولة ديونه كافة تحت هذا البند نهاية العام الماضي، كما تشمل الدين نحو ٩٢٧ مليون دينار للمؤسسات المتعددة العضوية.

واحتلت اليابان المرتبة الاولى بين دائني الاردن. اذ زاد حجم الدين الياباني على الاردن على مليار دينار بينها نحو ٩٠٤ ملايين دينار في شكل قروض ثنائية ونحو ١٤٧ مليون دينار في شكل ضمانات لقروض التصدير.

واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية بين دائني الاردن برقم يقترب من ٤٩٠ مليون دينار بينها نحو ٢٣٠ مليون دينار في شكل قروض ثنائية ونحو ٢٣٠ مليون دينار في شكل ضمانات لقروض التصدير.

وشملت قائمة الدول الدائنة للاردن بمبالغ كبيرة لفرنسا، التي يدين الاردن لها بنحو ٤٠٠ مليون دينار بينها نحو ٣٥١ مليون دينار في شكل ضمانات قروض للتصدير ونحو ٤٨.٢ مليون دينار في شكل قروض ثنائية. غير ان دين فرنسا على الاردن قد يصل الى ٧٠٠ مليون دينار اذا اضيفت مستحقات عقود التأجير ومعظمها على مؤسسة الخطوط الجوية الملكية الاردنية ، الى الدين الحكومي.

وقدرت النشرة دين المانيا على الاردن بنحو ٢٨٦ مليون دينار بينها نحو ٢٧٤ مليون دينار في شكل قروض ثنائية ونحو ١٢ مليونا في شكل ضمانات قروض التصدير.

وتبلغ ديون بريطانيا على الاردن نحو ٣٨٥ مليون دينار بينها نحو ٣٣٣ مليون دينار في شكل ضمانات قروض ونحو ٥٢ مليونا في شكل قروض ثنائية.

وقدرت ديون صندوق التنمية العربي السعودي على الاردن، التي تشكل القسم الاكبر من دين الاردن للصناديق العربية، نحو ١٢٣.٥ مليون دينار.

وتشمل ديون المؤسسات المتعددة الملكية على الاردن نحو ٥٤ مليون دينار لصندوق النقد الدولي ونحو ٥٢٥.٥ مليون دينار للبنك الدولي للانشاء والتعمير واتحاد التنمية الدولي ونحو ١٧٤.٣ مليون دينار للصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ونحو ٨٨ مليون دينار لبنك التنمية الاوروبي . ونحو ٥٢.٥ مليون دينار لبنك التنمية الاسلامي ونحو اربعة ملايين دينار لصندوق النقد العربي.

وكانت مديونية الاردن بلغت نحو ٨.٣ مليار دولار نهاية عام ١٩٨٨، غير ان الحكومة الاردنية قد الغت صفقة شراء طائرات فرنسية الصنع بقيمة مليار دينار و اعادة شراء جزء من الدين الاردنية من جهة ثانية ، خفض حجم المديونية العامة. فاصبحت تناهز ما قيمته ٦.٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣.

سوريا

مخطط تطويري للنفط وقرض عربي للكهرباء

■ اعلنت شركة «دير الزور للنفط» التي تملكها مناصفة شركة «الف اكيتان» الفرنسية و«الشركة السورية للنفط» عن خطة لتطوير حقل المزرعة شمالي شرقي سوريا الذي ينتج نحو ستة الاف برميل من النفط الخفيف يوميا مما سيرفع انتاج الشركة الى نحو ٦٦ الف برميل يوميا.

وقال جابر غزيل رئيس مجلس الادارة ، ان الشركة اعلنت عن مناقصة عالمية لتقديم الدراسات الهندسية والانشاء والتركيب لمحطة تجميع الانابيب لنقل النفط وغيرها من الاعمال اللازمة لبدء الانتاج في حقل المزرعة الذي يبعد نحو ٤٠ كيلومترا غرب مدينة دير الزور التي تقع شمال شرقي دمشق..

واضاف: «ان المناقصة تشمل بناء محطة تجميع بقدرة خمسة آلاف برميل يوميا متضمنة فواصل شعلات ومضخات ترحيل ومد شبكة انابيب لنقل وضخ النفط بقطر ٤.٦ بوصة وبطول يصل الى ٧٠ كيلومترا».

واشار الى ان حقل المزرعة كان اكتشف عام ١٩٩٠ ، لكن لم يتم تطويره في ذلك الوقت نظرا لبعده عن الحقول الاخرى الكبيرة التي تديرها الشركة في منطقة دير الزور.

واوضح ان تطوير الحقول المجاورة للمزرعة كحقل القهار الذي ينتج نحو ٤٠ الف برميل يوميا وحقل الجفرة الذي ينتج نحو ٢٠ الف برميل يوميا جعل تطوير هذا الحقل ممكنا. وسيتم وصل هذه الآبار بشبكة انابيب تمكن من معالجة النفط المستخرج تمهيدا لنقله وتوزيعه عبر الشبكات الى الشركات المستهلكة.

كذلك وقّع وزير الدولة السوري لشؤون التخطيط عبدالرحيم السبيعي والمدير العام لـ «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي» عبداللطيف الحمد اتفاقا ماليا يمنح الصندوق بموجبه سوريا قرضا بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي (نحو ٨٨ مليون دولار اميركي) لتمويل محطة «زيزون» شمال غرب البلاد.

وتأتي هذه المساهمة في اطار تأمين الحاجات السورية من الطاقة بعدما بدأت في الاعوام الاخيرة تعاني من عجز يقدر بنحو ١٠ في المائة سنويا. وبلغ اجمالي الطلب العام الماضي نحو ١٥.٣ مليون كيلوواط/ساعة، بينما لم يتجاوز الانتاج الاجمالي الـ ١٢.٣ مليون كيلوواط.

وكانت الكويت ساهمت بنحو ٢٠٠ مليون دولار اميركي لتوليد نحو ٥٠٠ ميغاواط في محطة «الناصرية» و«تشرين» قرب دمشق.

وتتألف محطة «زيزون» من ثلاث عنفات غازية تنتج كل عنفة ١٢٠ ميغاواط وستساهم في سد حاجة المنطقتين الشمالية والشمالية الشرقية من الطاقة بعدما ارتفع الطلب بسبب التوسع في المشاريع الاستثمارية.

وقالت مصادر اقتصادية ، ان اتفاق القرض يتضمن فترة سماح لمدة خمس سنوات من اصل فترة التسديد البالغة ٢٠ سنة وان معدل الفائدة على القرض لا تتجاوز اربعة في المائة.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري الدكتور محمد العمادي وقّع العام الماضي مع الصندوق اتفاق قرض لتمويل اقامة مصنع لانتاج الاسمدة ، وقدرت قيمة القرض بنحو ٣٠ مليون دينار كويتي.

وعن نشاط الصندوق الاخرى في سوريا قالت المصادر انه يمول بالتعاون مع «البنك الاسلامي للتنمية» مشروع الربط الكهربائي الخماسي بين سوريا والعراق والاردن ومصر وتركيا. وتبلغ كلفة المشروع ٤٠٠ مليون دولار اميركي، وكان مقررا ان يتم الطلب الرسمي لتمويل المشروع قبل كانون الاول/ديسمبر المقبل.

سوريا شريككم المفضل
معرض المنتجات السورية في غرفة التجارة العربية - البريطانية
لندن ٣-٧ ايار/مايو ١٩٩٤

غزة - اريحا

الاعلان عن شركة فلسطينية للتنمية والاستثمار

■ اعلن في العاصمة الاردنية عن اشهار شركة فلسطين للتنمية والاستثمار براسمال مقداره ٢٠٠ مليون دولار مدفوع ٢٠ في المائة، وتستهدف حسب الاجتماع التأسيسي، الذي انعقد في غرفة صناعة عمان بحضور اردني - فلسطيني رفيع المستوى المساهمة في تنمية الاراضي الفلسطينية ، والمشاركة في الشركات الحديثة او القديمة التأسيس.

واعتبر احمد قريع (ابو علاء) رئيس الدائرة الفلسطينية تأسيس شركة فلسطين بانه الحدث الاكثر اهمية بعد توقيع اعلان المبادىء، في واشنطن في الثالث عشر من ايلول/سبتمبر الماضي.

وقال ابو علاء: ان حجم التحديات التي تواجه الفلسطينيين في المرحلة المقبلة لا يعادلها الا حجم الآمال والتوقعات المرتقبة.

ولخص ابو علاء اهداف التنمية واولوياتها في فلسطين بالتالي:

● تصحيح التشوهات والاختلالات والاختناقات التي يعانيها الاقتصاد الوطني الفلسطيني نتيجة الاحتلال وممارساته.

● توسيع وتحسين البنى التحتية.

● خلق فرص العمل لامتصاص البطالة.

● تشجيع القطاعات المولدة للصادرات والعملات الصعبة.

● العمل على اشباع الحاجات الانسانية الاساسية للشعب الفلسطيني.

● اكتساب وتوطين قدرة تقنية فعالة حيث يشكل التدريب والتعليم والتربية ثلاث اولويات متشابكة.

● تشجيع القطاع الخاص وفتح المجال امامه للمساهمة في كل فروع البناء والتنمية، والمساهمة السريعة في تشييد ١٨٥ الف وحدة سكنية لسد العجز في مجال الاسكان واستيعاب العائدين.

● استهداف التوازن والتكافؤ بين المرأة والرجل وبين المناطق والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية.

وقدر ابو علاء مجموع الاستثمارات اللازمة للبرنامج الانمائي الفلسطيني بحوالى (١١.٦) مليار دولار اميركي باسعار ١٩٩١ او بمتوسط سنوي مقداره ١.٦٦ مليار دولار مع اضافة ١٢ في المائة لمواجهة ارتفاع الاسعار، و١٠ في المائة على اجمالي الاستثمارات اللازمة باسعار عام ١٩٩٤ نحو ١٣.٤ مليار دولار تشكل مساهمات القطاع الخاص منها نحو ٦٠ في المائة تقريبا.

منيب المصري، احد المساهمين الكبار وعضو اللجنة التأسيسية، قال، ان فكرة تأسيس شركة فلسطين للتنمية انبثقت منذ اكثر من عام من اخوان من فلسطين برأسمال مقداره ٢٠٠ مليون دينار، مؤكداً ان الشركة ستقوم بالمساهمة في شركات عربية فلسطينية مساهمة تؤسس في الاراضي الفلسطينية للمشاركة مع القطاع الخاص بشكل فعال في تنفيذ الخطة الاقتصادية التي من شأنها تصحيح الخلل الذي اصاب البيئة الاقتصادية خلال العقود الماضية، والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع الاقتصادية ذات التأثير التراكمي المضاعف من النواحي الاجتماعية والاقتصادية التي يتوقع ان تزيد قيمتها على المليار دولار، ودعم الصناعات القائمة حاليا في فلسطين وخاصة الصغيرة منها دعما ماليا واداريا وفنيا. ونوه منيب المصري ان الشركة بعد انتخاب مجلس الادارة ستستكمل الدراسات التفصيلية لمجموعة من المشاريع الاقتصادية المهمة التي كانت الشركة قد اعدت دراسات أولية حولها اظهرت جدوى هذه المشاريع من اوجه عدة، ومن هذه المشاريع بناء المجمعات السكنية خارج مناطق المدن بواقع ١٠٠٠ وحدة سكنية لكل مجمع كاملا مع كافة المرافق الضرورية، ايضا تحديد مشاريع صناعية اساسية يحتم جدواها تعميم النفع الذي توفره كونها مشاريع اساسية لعدد كبير من المواطنين وانحسار مخاطر السوق بناء على ذلك.

وكانت العلاقات بين الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية في الخارج والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قد شهدت بعض التوتر في اعقاب توقيع اتفاقية اوسلو، وفي ضوء الشكوك التي راودت ابا عمار حول الدور المستقبلي لهذه الفعاليات التي اطلق عليها رئيس منظمة التحرير اسم «الكومبرادور الفلسطيني».

وأخذت بعض هذه الفعاليات على الرئيس الفلسطيني انه لم يفكر في تغيير أساليبه، وانه يصر على تسيير الواقع الاقتصادي الفلسطيني في سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسلوب الذي كان ولا يزال يسير فيه الصندوق القومي الفلسطيني ومالية حركة «فتح».

ويبدو ان بعض رجال الاعمال الفلسطينيين يشكون في قدرة الكوادر التي عملت في الاطر الاقتصادية لمنظمة التحرير على تسيير الاقتصاد الفلسطيني في حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وفي المقابل فان ابا عمار، الذي يعرف أن من يقبض على زمام المال يقبض على زمام السلطة، يخشى من افلات الامور من يده في المستقبل اذا اعتمد على الفعاليات من خارج منظمة التحرير فقط ، ولذلك فانه يصر على ان يكون الدور الاساسي بالنسبة لهذا الامر لرجاله الذين خبرهم ابان سنوات الثورة.

والحقيقة ان رجال الاعمال الفلسطينيين حاولوا اكثر من مرة تبديد مخاوف الرئيس الفلسطيني هذه، وقد قال له صبيح المصري، الذي يعتبر من ابرز رجال الاعمال هؤلاء، ان كل ما في الامر ان الفعاليات الاقتصادية التي تشكلت وتكونت في الخارج تحلم بوطن لها تعيش بحرية على أرضه وتساهم في بنائه وتطوره.

وأكد المصري في لقاء بينه وبين ابي عمار في عمان ان الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية ليست لديها طموحات سياسية وسلطوية، وانها تدرك ان واقع الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي يحتاج الى قيادات مجربة وقادرة على حسم الامور.

وان كل ما تريده هو المساهمة في بناء الوطن الذي حلم به الشعب الفلسطيني على مدى نحو نصف قرن.

6 Vol.I No.7 April 1994 المجلد الاول - العدد السابع - نيسان / ابريل ١٩٩٤

السعودية

اتجاه الى اقامة منطقة حرة وتركيز على التنسيق الاقليمي

■ خلصت دراسة اقتصادية حول فكرة اقامة منطقة تجارية حرة في المملكة العربية السعودية الى التأكيد على ان استضافة المشاريع المشتركة في المنطقة الحرة هو الاكثر ملاءمة لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

واشارت الدراسة التي اعدها المستشار الاقتصادي في مكتب وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة في السعودية الدكتور عبدالرحيم فؤاد فارس ، الى ان «استضافة المشاريع المشتركة في المنطقة الحرة تشكل خطوة مهمة من اجل تحرير عوامل الانتاج في صورة تدريجية ووفق اسس علمية، كما ستساعد في شكل غير مباشر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية او بين دول مجلس التعاون».

وقال في دراسته التي نشرت في العدد الاخير من مجلة «التعاون» الصادرة عن الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي انه «حتى تؤتي المشاريع المستضافة بالثمار المرجوة، فقد ترى المملكة اتباع سياسة انتقائية بهدف اقامة منطقة صناعية تصديرية حرة وليس مجرد ميناء حر، بحيث تقام فيها صناعات تساهم في خلق قيمة مضافة جديدة».

واشار الى ان مؤيدي اقامة منطقة حرة في المملكة العربية السعودية يأملون منها تحقيق اغراض عدة مثل تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي. اذ تساهم الصناعة حاليا بنسبة ١٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي، في الوقت الذي لا يزال فيه النفط يشكل اكثر من ٩٠ في المائة من اجمالي صادرات المملكة على الرغم التطور الملموس الذي حققته الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الاخرى.

ولاحظت الدراسة ان مؤيدي اقامة منطقة حرة يسعون الى تشجيع مساهمة اكبر للقطاع الخاص، اذ ان وجود منطقة حرة نشطة واموال سائلة لدى القطاع الخاص داخل البلاد وخارجها من شأنه ان يوفر الفرص الاستثمارية امام القطاع الخاص ليؤدي دوره المهم المطلوب. كما يمكن للمنطقة الحرة المساعدة على نقل وتطوير التقنية القابلة للتوظيف بما يخدم حاجات الاقتصاد السعودي.

ويرى مؤيدو الفكرة ، طبقا للدراسة، ان المنطقة الحرة بامكانها زيادة معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي غير النفطي عبر ارتفاع الطلب على الموارد الخام المنتجة محليا وعبر تنشيط صادرات السلع والخدمات وتخفيف الواردات البديلة وتوظيف العمالة الوطنية وتدريبها. كما يرون امكان عودة الاموال الوطنية الموجودة في الخارج واجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية وكذلك المساهمة في دعم القدرة التنافسية للصناعات التي تشارك فيها المملكة. اذ ان انتاج صعوبات في اختراق الاسواق الاوروبية بسبب الضرائب وغيرها من العراقيل، مما اثر سلبا في القدرة التنافسية لهذه الصناعات، وفي ظل اقامة صناعات مشتركة مع دول اخرى في المنطقة الحرة فان ذلك يدعم القدرة التنافسية لهذه الصناعات.

واعتبر الدكتور فارس ان «على المملكة ان تأخذ العبرة من تجارب الدول الاخرى حتى لا تتكرر تجارب صعبة مع مشاريع جانبها النجاح انشئت على عجل في فترة طفرة النفط» ، مشيرا الى ان «فكرة انشاء منطقة حرة يجب ان تبنى على اسس ميزاتها الذاتية».

واوردت الدراسة مقولتين، احداهما تدعم والاخرى لا تدعم فكرة اقامة منطقة حرة في المملكة. وذكرت «ان من الجوانب التي تشجع وتشير الى امكان اقامة منطقة حرة في المملكة، هي انتهاج السعودية سياسة الاقتصاد الحر وحجم ومكانة الاقتصاد السعودي العالمية والذي يقدر بنحو ٥٠ مليار دولار سنويا وتوافر رأس المال والسيولة والسمعة الجيدة والثقة التي تتمتع بها المملكة في اوساط المال العالمية، الى جانب الاستقرار السياسي والاقتصادي».

اما المعوقات والجوانب السلبية لفكرة اقامة منطقة حرة في المملكة فتمثلت، طبقا للمقولات التي لا تدعم الفكرة، في ارتفاع التكلفة ، اذ انه على الرغم من توافر البنية التحتية الجيدة في المملكة ، الا ان اقامة المنطقة تتطلب انفاق مبالغ كبيرة قد تتجاوز عشرة مليارات دولار. وقد بلغت تكاليف المنطقة الحرة في جبل علي التي شيدت اواخر السبعينات ٣.٥ مليار دولار، اي ما يعادل ١٠ مليارات دولار باسعار عام ١٩٨٨. الى جانب ذلك فشلت المناطق الحرة في تحقيق اغراضها في العديد من الدول والمتمثلة في نقل التقنية الحديثة المناسبة. كما ان المناطق الحرة لها اثار اجتماعية وسياسية يتوقع ان يرفضها المجتمع السعودي. وبالنسبة الى الحرية الاقتصادية في المملكة ، فان البعض يرى ان الاقتصاد السعودي يتمتع بحرية اقتصادية كافية وان اقامة منطقة حرة ربما لا يضيف كثيرا في هذا السبيل. اما الجانب الآخر ، فان المنطقة الحرة لا تعتبر من الناحية الاقتصادية جزءا من الوطن الام، فاذا كان بين السعودية ودولة اخرى اتفاق تمييزي كشرط الدولة الاولى بالرعاية، فان منتوجات المنطقة الحرة وبمالا تستفيد من هذا الشرط لاعتبار منتوجاتها غير سعودية ولو كانت مساهمة المملكة في تلك المنتوجات مرتفعة.

وخلصت الدراسة الى القول، ان اقامة منطقة حرة في المملكة يستلزم شروطا بينها وضع نظام يتصف بالمرونة الكافية من حيث تسيير اجراءات اقامة العمالة الوافدة وعائلاتها وتنشيط السوق المالية في المملكة ورفع كثير من القيود مع الابقاء على الضوابط او وضع اخرى من شأنها ان تحد من امكان تكرار تجربة المناخ في الكويت ودرس وضع الحوافز التي من شأنها ان تساعد على انجاح المنطقة الحرة من دون الاضرار بالسوق المحلية مثل الضرائب والرسوم والاجراءات الادارية والرقابة على النقد الاجنبي وطرق حل المنازعات. واضاف، ان على الرغم من ان منطقة جبل علي سبقت في دخول عالم المناطق الحرة، الا ان دول الخليج بما في ذلك السعودية وايران تفكر او قد تفكر في اقامة مناطق حرة خاصة بها. ويتوقع بعد اقامة مثل هذه المناطق ان تحتدم المنافسة التي قد تقضي على احتمالات النجاح لكثير منها، ان لم يكن كلها، ولذلك فانه من المناسب دعوة الدول العربية ذات العلاقة، خصوصا دول مجلس التعاون، الى ضرورة التنسيق في ما بينها حتى لا يقع المحذور.

الامارات

الفنادق وصلت الى ٢٢٢

■ تشهد صناعة الفندقة في دولة الامارات تطورات متسارعة وذلك تمشيأ مع نمو الحركة الاقتصادية والتجارية والتخطيط لمشاريع سياحية مستقبلية في البلاد.

وتشمل هذه التطورات بناء فنادق جديدة وتوسيع فنادق قائمة من ابرزها فندق ابو ظبي – هيلتون الذي تتم زيادة عدد غرفه بنسبة ١٠٠ في المائة لتصل الى ٤٠٠ غرفة، ويكون بذلك اكبر فندق في الامارات والخليج.

ويبلغ عدد الفنادق في الامارات ٢٢٢ فندقا تضم ١٦٢٢٧ غرفة تحتوي على ٢٧٥٧٦ سريرا.

وذكرت نشرة احصائية اصدرتها الادارة المركزية للاحصاء في وزارة التخطيط، ان فنادق الامارات تتوزع حسب الدرجة السياحية الى ٢٧ فندقا من الدرجة الممتازة تضم ٦٢٨٠ غرفة و٩٣٢٢ سريرا و٥٤ فندقا من فنادق الدرجة الاولى تضم ٥٤٧٠ غرفة و٨٨٩٤ سريرا، و٣٩ فندقا من الدرجة الثانية تضم ١٦٥٢ غرفة و٣٠٩٢ سريرا و١٠٣ فنادق من الدرجة الثالثة تضم ٢٨٢٤ غرفة و٦٢٦٦ سريرا.

وبلغت نسبة اشغال الغرف بين تموز/يوليو وايلول/سبتمبر من عام ١٩٩٢ نحو ٨٥ في المائة لغرف الدرجة الممتازة و٥٤ في المائة لفنادق الدرجة الاولى و٥٦ في المائة لفنادق الدرجة الثانية و٤١ في المائة لفنادق الدرجة الثالثة، وكان المتوسط العام لاشغال الغرف ٥٢ في المائة وبلغ اجمالي عدد النزلاء خلال الفترة نفسها نحو ٤٠٣ الاف نزيل امضوا اكثر من ١.٠٤ مليون ليلة سياحية، وبلغ عدد النزلاء من داخل الامارات ٤٢٣٩٤ نزيلا امضوا ٦٧٥٩٧ ليلة سياحية منهم ١١٠٤٣٦ من بقية دول مجلس التعاون امضوا ٢٤١٦٢ ليلة سياحية.

كما بلغ عدد نزلاء الدول العربية الاخرى ٢٢٠٠٣ نزلاء امضوا ١٠٢٠٧٠ ليلة سياحية، وبلغ عدد نزلاء الدول الآسيوية والافريقية ١٠٩٢٨٩ نزيلا امضوا نحو ٢٨٩ الف ليلة سياحية. فيما بلغ النزلاء من الدول الاوروبية نحو ٩٥ الفا وامضوا نحو ٢٤٥ الف ليلة سياحية. وبلغ عدد النزلاء من دول القارة الاميركية ١٢ الف نزيل امضوا ٥٦٥٤٠ ليلة سياحية وعد النزلاء من دول اقيانوسيا ١٢٥٧ نزيلا امضوا نحو ١٣ الف ليلة سياحية.

اما بالنسبة لتوزيع النزلاء حسب الدرجة السياحية للفنادق فقد بلغ نزلاء الدرجة الممتازة نحو ١٥٥ الف نزيل امضوا نحو ٤١١ الف ليلة سياحية ، بينما بلغ عدد نزلاء الدرجة الاولى نحو ١٢٢ الف نزيل امضوا نحو ٢٧٢ الف ليلة سياحية، والدرجة الثانية ٥٧ الف نزيل امضوا نحو ١٣٩ الف ليلة سياحية، والدرجة الثالثة نحو ٦٨ الف نزيل امضوا نحو ١٨٢ الف ليلة سياحية.

وتتوزع فنادق الامارات بمقدار ٣٢ فندقا في ابو ظبي تضم ٣٧٥٣ غرفة و٥٥٠٩ اسرة مقابل ١٦٣ فندقا في دبي تضم ٩٣٤٧ غرفة و ١٦٥٤١ سريرا، وتضم الشارقة ١٩ فندقا تحتوي على ٢٤٤٥ غرفة و ٤٢٦٤ سريرا. ويوجد ستة فنادق في رأس الخيمة والفجيرة تضم ٤١٠ غرف و ٧١٦ سريرا وثلاثة فنادق في عجمان تضم ٢٧٢ غرفة و٥٤٦ سريرا. وبلغت نسبة اشغال الفنادق في ابو ظبي ٥٥ في المائة للغرف و٤٧ في المائة للاسرة. وفي دبي ٥١ في المائة للغرف و٤٥ في المائة للاسرة. وفي الشارقة ٥٢ في المائة للغرف و٤٧ في المائة للاسرة، وفي عجمان وام القيوين ٢٤ في المائة للغرف و٢٠ في المائة للاسرة. وفي رأس الخيمة والفجيرة ٤٤ في المائة للغرف و٤٤ في المائة للاسرة.

وتتوزع فنادق ابو ظبي حسب الدرجة السياحية الى سبعة فنادق من الدرجة الممتازة و١٦ من الدرجة الاولى وتسعة من الدرجة الثانية ، فيما تتوزع فنادق دبي الى ١٢ فندقا من الدرجة الممتازة و١٩ فندقا من الدرجة الاولى و٢٩ فندقا من الدرجة الثالثة. كما تتوزع فنادق الشارقة الى خمسة فنادق من الدرجة الممتازة و١٤ فندقا من الدرجة الاولى ، فيما تعتبر الفنادق الاخرى في عجمان وام القيوين ورأس الخمية وعددها تسعة فنادق من الدرجة الاولى.

عُمان

٦ مليارات دولار لصناعة الغاز

■ قال مصدر نفطي عُماني ، ان السلطنة تتوقع الانتهاء من دراسة جدوى مشروع للغاز الطبيعي يكلف نحو ستة مليارات دولار الهدف منه تحويلها الى دولة رئيسية مصدرة لهذه المادة.

واضاف المصدر : «لا نزال في مرحلة دراسة جدوى المشروع، وستتخذ القرارات الرئيسية قبل منتصف ايار/مايو المقبل».

وقالت مصادر في صناعة النفط، ان المشروع يتضمن جزءاً لاستخراج الغاز يرجح ان تبلغ كلفته نحو ملياري دولار وجزءا ثانيا تقدر كلفته بنحو أربعة مليارات دولار لتسييل الغاز وتصديره.

وستتحول عُمان بعد اكتمال المشروع الى مصدر لكمية تصل الى ٨٠٠ مليون قدم مكعب (٢٣ مليون متر مكعب) من الغاز الطبيعي المسيل في اليوم بنهاية القرن الحالي.

وتحصل عمان حاليا على معظم دخلها من مبيعات النفط الخام . وقد انخفضت اسعاره في الاسواق العالمية على مدى العام الماضي ووصلت في الاشهر القليلة الماضية الى ادنى مستوى لها منذ خمسة اعوام.

وذكر المصدر نفسه، «ان اسواق التصدير الرئيسية للغاز الطبيعي المسيل ستشمل اسواق اوروبا والشرق الاقصى حيث يتزايد الطلب على الطاقة نتيجة نمو القطاع الصناعي، كما يفضل الغاز ايضا كوقود اقل ضررا بالبيئة من النفط». واضاف: «ليست لدينا اتفاقات شراء حتى الآن، لكن هناك مؤشرات ايجابية من اوروبا».

وكانت عمان والهند اتفقتا من حيث المبدأ على مد خط لأنابيب الغاز تحت البحر يصل بين البلدين بكلفة تصل الى خمسة مليارات دولار. وافاد المصدر، ان الجانبين يجريان محادثات حاليا لتحديد السعر الذي ستدفعه الهند للغاز العماني.

ويشمل الجزء الخاص بالانتاج في مشروع تصدير الغاز العماني بناء منشآت لانتاج الغاز ومعالجته في حقول تقع في المناطق الداخلية الوعرة من عمان اضافة الى خط انابيب يربط هذه المناطق بالساحل.

واوضح المصدر، «ان هذا الجزء من المشروع لا يزال في مرحلة دعوة الشركات للتقدم للمشاركة في العطاءات. وقال: «سيتم الانتهاء من هذه المرحلة على الارجح في غضون شهر او شهرين».

وكانت تقارير صحافية اشارت الى ان ٢٤ شركة تقدمت بطلبات للمشاركة في عطاءات المشروع بينها «بكتل» و«فوستر ويلر انرجي» التابعة لـ «فوستر ويلر كورب».

وتدير هذا الجزء من المشروع «شركة تنمية نفط عمان» المملوكة للدولة بنسبة ٦٠ في المائة.

وفتح باب تقديم العطاءات لأعمال الجزء الخاص بتسييل الغاز وتصديره من المشروع ، وهي تشمل مصنعا لتسييل الغاز ومرفأ للتصدير ، اضافة الى شراء ناقلات للغاز المسيل.

وكانت عمان اقرت رسميا الشهر الماضي مشروعا مشتركا باسم «الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسيل» لادارة هذا الجزء من المشروع.

وستملك عمان ٥١ في المائة من الشركة، بينما تبلغ حصة «رويال دتش شل» ٣٤ في المائة. وستتقاسم شركتان غربيتان وثلاث شركات يابانية بقية الحصص بنسبة متفاوتة تبلغ ستة في المائة او اقل، و«رويال دتش شل» هي اكبر المساهمين من القطاع الخاص في «شركة تنمية نفط عمان».

وكشف المصدر ان مساهمة عمان تبلغ ٧٨٠ مليون دولار من الكلفة الاجمالية للمشروع البالغة ستة مليارات دولار. فيما سيتم تمويل بقية المبلغ من مساهمة الشركاء الخارجيين وقروض مصرفية.

واختير موقع على الساحل الشمالي لعمان لاقامة مصنع تسييل الغاز، لكن المصدر قال: «ان المسؤولين يدرسون الآن موقعا آخر اقرب الى حقول الغاز». واضاف، «ان الموقع الثاني قرب مدينة سور الساحلية جنوب مسقط يمكن ان يسمح بتحقيق وفر يراوح بين ٨٠ و٩٠ مليون دولار. اذ ان كلفة البناء قرب مدينة كبيرة اقل، كما انه يمكن تقليص طول خط الانابيب».

ميناء قابوس يتجهز للعام ٢٠٠٠

■ مع زيادة الحركة والنشاط التجاري من والى سلطنة عمان ، سجلت الحركة التجارية عبر ميناء قابوس في مسقط ارتفاعا كبيرا، استوجب العمل على تطوير وتحسين امكانات هذا الميناء لاستيعاب الاحتياجات في المستقبل.

ورصدت الحكومة العمانية خلال الخطة الخمسية الرابعة التي تنتهي في العام المقبل ٢٥ مليون ريال عماني (٦٤ مليون دولار) لمشروع تطوير وتحسين الميناء، ليتمكن من استيعاب الحركة المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠.

وبالرغم من ان ميناء قابوس الذي افتتح امام الحركة الملاحية العالمية عام ١٩٧٤ ويتوفر به حاليا ٩ مراس عميقة و٤ مراس ذات غطاس متوسط و١٠ مخازن عبور مسقوفة بمساحة ٢٧ الف متر مربع، بالاضافة الى محطة لمناولة الحاويات بطاقة تخزينية تتراوح بين ٣٢٠٠ و٤٢٠٠ حاوية نمطية، الا ان مشروع تطوير وتحسين الميناء الذي تم اعتماده سيعمل على رفع مستوى امكانية شحن وتفريغ اكبر الناقلات والسفن واستيعاب كميات كبيرة من البضائع الواردة والصادرة الى السلطنة.

ويتضمن المشروع زيادة المساحة التخزينية للميناء بمقدار ١٥ هكتارا يتم توفيرها بازالة التلال الفاصلة بين ميناء قابوس وخليج الشطيفي وبالتالي تصبح القدرة التخزينية للحاويات بمساحة ١٩.٥ هكتار في حين انها الآن ٤.٥ هكتار فقط.

كما يتضمن المشروع حفر وتعميق قناة الدخول وحوض الميناء الى عمق ١٣ مترا ليتمكن من استقبال سفن الحاويات حتى الجيل الثاني والفئات الاولى من الجيل الثالث، وانشاء رصيف اضافي جديد، ويتضمن ايضا اضافة رافعتين قنطريتين الى رافعتين تعملان فعلا لمناولة الحاويات، اضافة الى ادخال ٨ رافعات جسرية للتخزين وجرارات ساحبة ومقطورات... ومع انتهاء عمليات التطوير والتوسيع سيكون ميناء قابوس قادرا على استقبال مختلف انواع السفن واستيعاب البضائع وعمليات التخزين والشحن.

وسوف يشهد الميناء خلال الفترة المقبلة تطويرا اداريا متميزا لمواكبة الدور الذي سيكون على الميناء القيام به خلال الاعوام المقبلة.

وتجدر الاشارة الى ان ميناء قابوس حقق اعلى معدلات الاستقبال بالنسبة للاستيراد والتصدير وذلك خلال السنوات من ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٢ بنسبة تفوق ٧٥٪ من طاقته التي تقدر بمليوني طن في السنة.

وقد وصل عدد السفن التي فرغت حمولتها في الميناء خلال العام الماضي الى ١٣١٧ سفينة، بينما تبلغ الخطوط الملاحية المستخدمة لميناء قابوس حاليا ٧٥ خطا ملاحيا.

مجلس التعاون

الألومنيوم يتقدم والحديد والصلب يتراجع

■ يتوقع ان يبلغ اجمالي انتاج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الالومنيوم بعد انتهاء المشاريع المخططة لزيادة الطاقات الانتاجية القائمة نحو ١.١ مليون طن سنويا بحلول سنة ١٩٩٥ ثم يرتفع الى ١.٥٩٠ مليون طن في السنة بحلول القرن المقبل.

ويقول الدكتور محمد هشام خواجكية مدير ادارة الاعلام والتنسيق الصناعي في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: «ان دول المجلس تتمتع بميزة نسبية واضحة في صناعة الالومنيوم مقارنة مع بقية مناطق العالم لكونها اكثر الصناعات المعدنية استهلاكا للطاقة بعد المغنيزيوم والتيتانيوم، ويشير الى ان توافر المصادر الضخمة للطاقة في دول المجلس بتكلفة منخفضة يجعل تكلفة الانتاج للطن الواحد قليلة مقارنة مع معظم مناطق العالم.

ويوضح خواجكية: «ان دول مجلس التعاون الخليجي شهدت اقامة مصهرين للالومنيوم حتى الآن في حين توجد مشاريع لاقامة مصاهر اضافية وصلت الى مراحل مختلفة من الدراسة والتنفيذ» ويقول: «ان من المشاريع القائمة حاليا مصهر شركة «البا» في البحرين الذي بدأ الانتاج عام ١٩٧١ بطاقة انتاجية تصميمية قدرها ١٢٠ الف طن في السنة ثم رفعها في بداية الثمانينات الى ١٧٠ الف طن في السنة، وبلغ الانتاج الفعلي عام ١٩٨٧ نحو ١٧٥ الف طن وفي عام ١٩٩٠ ٢١٢ الف طن. وهناك أيضا مصهر «دوبال» في دبي بدأ الانتاج عام ١٩٨٠ بطاقة انتاجية تصميمية قدرها ١٣٥ الف طن سنويا، وبلغ الانتاج الفعلي عام ١٩٩٠ «١٧٤» الف طن في السنة، وتم البدء باجراءات توسعة طاقة المصنع الى ٢٣٥ الف طن سنويا بحلول نهاية السنة الجارية و٢٩٠ الف طن سنويا في السنة المقبلة».

ويشير الدكتور محمد هشام خواجكية الى ان من المشاريع المخططة مشروع الومنيوم دولة قطر (دوجال) الذي وافقت الحكومة القطرية مبدئيا على تنفيذه وتجري الآن دراسة سبل التنفيذ وتشرف عليها شركات عالمية، ويتوقع ان تكون الطاقة الانتاجية للمشروع في حدود ٢٠٠ الف طن في السنة، كما تم في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٨ الترخيص لاقامة مصهر للالومنيوم الاولى بطاقة انتاجية مقدارها ٢٢٠ الف طن في السنة في مدينة «ينبع» غير انه لم تتخذ بعد اي اجراءات لتنفيذ المشروع الذي يتبع للقطاع الخاص، وهناك تفكير في انشاء مصهر آخر بطاقة ١٨٠ الف طن في السنة في المنطقة الشرقية من السعودية.

من جهة تكهنت شركة البحرين للالومنيوم «البا» بأن اسعار الالومنيوم ستواجه عاما صعبا آخر بعد هبوطها الى معدلات قياسية في عام ١٩٩٣.

واشار تقريرها السنوي الى ان اسعار الالومنيوم استمرت في اتجاهها نحو الهبوط خلال عام ١٩٩٣ وهبطت الاسعار في مرحلة من المراحل الى أدنى معدلاتها. وقالت: «ان التصورات الخاصة بالمستقبل القريب ليست براقة ويبدو ان سنة ١٩٩٤ ستكون سنة اخرى نشد فيها الحزام».

واوضح التقرير ان سعر الالومنيوم ارتفع في سوق المعادن في لندن بما يتراوح بين ثلاثة واربعة دولارات بعدما اعلنت «البا» قرارا بخفض انتاجها السنوي بما يصل الى ٢٠ الف طن لمساندة السوق الضعيفة، واشارت «البا» ايضا الى امكان القيام بتخفيضات اخرى اذا انضم آخرون الى الجهود الدولية التي تبذل من اجل تعزيز الاسعار. ويباع الالومنيوم في الوقت الجاري بسعر ١٢٨٢ دولاراً للطن.

على صعيد آخر اشارت دراسة خليجية الى ان صناعة الحديد والصلب في دول مجلس التعاون الخليجي تواجه منافسة اجنبية غير عادية نتيجة سياسات دعم الصادرات او الاغراق التي تتبعها الدول الموردة الى المنطقة، مما يجعل حماية هذه الصناعة من المنافسة الاجنبية ضرورة ملحة لضمان نموها وتطورها.واشارت الدراسة الى ان كل مصانع الحديد والصلب في المنطقة تستورد حاجاتها من خامات الحديد من خارج المنطقة العربية، في حين توجد خامات جيدة من هذا المعدن في عدد لا بأس به من الدول العربية ، بينها موريتانيا التي تعتبر من الدول العشر الاولى في العالم في انتاج خام الحديد وتصديره ، وأوضحت انه لا وجود للمنتجات المسطحة في دول المجلس، وان دور صناعة الحديد والصلب اقتصر على تغطية حاجات قطاع البناء والتشييد، مما جعل تأثيرها على انشاء فروع صناعية اخرى شبه معدوم.

وتوقعت الدراسة ان يبلغ العجز الاجمالي من منتجات الحديد والصلب في دول مجلس التعاون الخليجي نحو ١٠.٢٠٦ ملايين طن بحلول القرن المقبل، وعزت ذلك الى تزايد استهلاك هذه الدول لمنتجات الصلب عن الطاقات الانتاجية القائمة.

وطالبت الدراسة التي اصدرتها «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» تحت عنوان «ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الدول المعنية بالعمل على توسيع الطاقات القائمة واقامة مصانع جديدة لتغطية الفجوة الناجمة عن الطلب المتزايد والتي جعلت دول المنطقة باستثناء قطر، تتجه الى الاستيراد لسد حاجاتها، مما حال دون تحقيق استراتيجية الاعتماد على الذات.

واوردت الدراسة ان اجمالي العجز المتوقع بين العرض والطلب على المنتجات النهائية (حديد تسليح ومنتجات اخرى) لسنة ٢٠٠٥ لدول الخليج العربي يبلغ نحو ١٠.٢٠٦ ملايين طن وهو الفرق بين ٢٩١٨ الف طن طاقة متوقعة وطلب متوقع مقدر بـ ١٣.١٢٤ مليون طن طلب متوقع. ففي الامارات العربية المتحدة مثلا تقدر الطاقة المتوقعة بـ ٩٨ الف طن والطلب المتوقع ١١٣٦ طنا وستكون الفجوة ١٠٣٨ طنا. وفي البحرين سيكون الطلب المتوقع ١٣٣ الف طن والفجوة الرقم نفسه. اما في المملكة العربية السعودية فان الطاقة المتوقعة هي ٢٣٢٠ طنا والطلب المتوقع ٩٣٢٩ طنا والفجوة ٧٠٠٩ اطنان. وفي عُمان يقدر الطلب المتوقع بـ ٣٢١ الف طن والفجوة الرقم نفسه. وفي قطر تقدر الطاقة المتوقعة بـ ٣٣٠ الف طن والطلب المتوقع ٢٢٥ الف طن ليكون الفرق ١٠٥ الاف طن زيادة ، فيما تقدر الطاقة المتوقعة في الكويت بـ ١٧٠ الف طن.

وتطرقت الدراسة الى المصانع المتكاملة وطاقاتها الانتاجية القائمة في دول الخليج العربي وبينها «شركة قطر للحديد والصلب» (قاسكو) التي بدأ تشغيل مجمعها عام ١٩٧٨ كشركة مساهمة بين الحكومة القطرية بنسبة ٧٠ في المائة وشركتي «كوبي ستيل» و«طوكيو بيوكي» اليابانيتين بنسبة ٣٠ في المائة . وبلغ انتاج الشركة عام ١٩٩٠ نحو ٥٦٥ الف طن من حديد التسليح، وتعادل هذه الكمية ١٤١ في المائة من الطاقة التصميمية للمصنع البالغة ٣٣٠ الف طن التي يجري تصدير ٩١ في المائة منها خارج قطر، منها ٢٠ في المائة لدول مجلس التعاون. والمصنع الثاني مجمع «الشركة السعودية للحديد والصلب» (حديد) في الجبيل تأسست عام ١٩٧٩ كمشروع مشترك بين «الشركة السعودية للصناعات الاساسية» (سابك) وشركتين من المانيا الغربية هما «كروف شتال» و«الشركة الالمانية للتعاون الاقتصادي» (مؤسسة حكومية) . ويذكر انه في عام ١٩٨٣ اشترت «سابك» حصة «كروف شتال» لتصبح مالكة لنسبة ٩٥ في المائة من رأس مال الشركة.

ويبلغ انتاج مصنع الشركة عام ١٩٩٠ نحو ١.٧ مليون طن من قضبان التسليح ولفات الاسلاك. ويعادل ذلك ضعف الطاقة التصميمية للمصنع البالغة ٨٠٠ الف طن سنويا.

ويجري الآن العمل على توسيع طاقة مجمع «حديد» لتصل الى ٢.١ مليون طن سنويا. وقد قامت خطة المصنع الاصلية على اساس رفع الطاقة الانتاجية على مراحل الى اربعة ملايين طن من المنتجات المدرفلة. وتخطط «الشركة العربية للحديد والصلب» في البحرين والتي تملكها «شركة البترول الوطنية الكويتية» برأس مال مدفوع قدره ١٣٠ مليون دولار لبيع كرات الحديد لقطر ومصر والسعودية.

الكويت

عروض من ١٠٠ شركة اميركية لاقامة صناعات تقنية

■ أعلن رئيس اتحاد الصناعات الكويتية خالد ناصر الصانع، ان الاتحاد يدرس عروضا تلقاها من حوالى مائة شركة اميركية كبيرة لاقامة صناعات تكنولوجية عالية الجودة ونادرة في الكويت.

واضاف الصانع، ان الاتحاد يشترط لاقامة مثل هذه الصناعات عدة شروط من بينها ان تتصف بالجودة والقدرة على تحقيق نسبة ربح عالية وان تكون ناجحة في بلد المنشأ وان تتمكن من تسويق منتوجاتها عالميا وليس محليا.

واشار الى انه تم اقتراح انشاء شركة كويتية مساهمة لهذا الغرض تبلغ نسبة تملكها في هذه الصناعات ٥١٪ بينما يمتلك الجانب الاجنبي ٤٩٪ ، وان تخضع هذه المشروعات الصناعية للقوانين التجارية النافذة في الكويت. واوضح بهذا الصدد كمثال على هذه الصناعات مصنع «شبس» الياباني الخاص بانتاج الكومبيوتر، وأن هذا المصنع هو الوحيد في العالم الذي ينتج مادة الصمغ لجهاز الكومبيوتر، وانه احترق في اواخر الثمانينات وبحث اصحابه عدة خيارات وبدائل لاقامة فرع ثان خارج اليابان، وكان المطروح انذاك انشاء هذا المصنع في دول غربية، اضافة الى تركيا واسرائيل او في دول آسيوية مثل تايلاند، ولكن وجد اليابانيون ان الكويت احدى البدائل لعدة اعتبارات منها انخفاض حجم الضرائب التي تفرض على الصناعات الاجنبية، اضافة الى رخص العمالة فيها وقلة التكاليف مقارنة بالدول الغربية الاخرى. واكد الصانع اهمية هذا المشروع في حالة انشائه في الكويت لانه سينطلق منها الى اسواق الدول العربية والاسلامية.

وسيحاول اليابانيون استثمار موقع الكويت مقارنة ببعض الدول الآسيوية وستساهم هذه المشروعات الصناعية في جذب وصقل الخبرات الكويتية وفتح اسواق عمل جديدة للحرفيين من الشباب الكويتي المؤهل.

واشار الى ان احدى الافكار المطروحة في هذا المجال تتمثل في شراء براءة اختراع او مصنع ينتج منتوجات ناجحة تحقق نسبة ربح عالية ، وذلك لاستثمارها في الكويت ضمن تجمعات صناعية كبرى.

وقال الصانع: اننا لمسنا لدى بعض المصانع العالمية الرغبة في اقامة صناعات مماثلة في الكويت واشترطنا وجود العنصر الكويتي اداريا وفنيا، وان هذا الامر قد طرح امام ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الذي رحب بالفكرة وتحمس لها.

واضاف: ان اتحاد الصناعات الكويتية سيشارك في مؤتمر تنظمه منظمة الامم المتحدة للتنمية ايار/مايو المقبل ويشرف على المؤتمر الصناعيون الايطاليون، اضافة الى مشاركة كبيرة من الدول الاوروبية والاميركية وسيطرح الجانب الكويتي اقتراحا حول اقامة تجمع صناعي كبير في الكويت وسيتم مناقشة هذا الامر خلال فعاليات المؤتمر.

معارض

شركات خليجية في معرض «الاولمبيا» للتعريف بصادرات غير نفطية

■ شهدت عواصم دول مجلس التعاون الخليجي اتصالات استهدفت الاتفاق على ترتيبات اقامة «معرض الخليج وبريطانيا» في لندن في ١٣-١٨ ايلول/سبتمبر المقبل في مركز معارض «اولمبيا» بمشاركة مئات من الشركات الخليجية والبريطانية.

وتنظم المعرض، وهو الاول من نوعه في العاصمة البريطانية، غرفة التجارة العربية - البريطانية في لندن واتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي الذي يقع مركزه في الدمام في المملكة العربية السعودية.

ويتوقع ان تشارك نحو ٣٠٠ شركة خليجية وبريطانية في المعرض الذي سيحتل مركز معارض «اولمبيا» بأكمله، وهو احد اكبر مراكز المعارض البريطانية والاوروبية.

وقال امين عام غرفة التجارة العربية - البريطانية عبدالكريم المدرس ، انه تم تخصيص نحو ٧٠ في المائة من مساحات المعرض للشركات والمؤسسات الخليجية و٣٠ في المائة للشركات والهيئات البريطانية. واضاف ان الاقبال في «تصاعد مستمر» ويعكس الاهمية التي توليها دول المجلس للتعريف بصادراتها غير النفطية.

وقال ان المعروضات تمثل منتوجات صناعية وزراعية وخدمية غير نفطية.

وقدرت اوساط المنظمين ان تبلغ تكاليف تنظيم المعرض نحو ٦٠٠ الف جنيه استرليني وانه سيتم تمويل معظمها من رسوم المشاركة. ومن المتوقع ان يشهد المعرض صفقات عديدة، علما بأن معرض «صنع في السعودية»، مثلا حقق نحو ١٢ مليون جنيه على شكل صفقات تمت بين العارضين والزوار المهتمين.

وذكر مصدر في اتحاد الغرف الخليجية ، ان من بين اهداف المعرض «ابراز الجوانب الحضارية والثقافية»، لدول المجلس من بينها التقاليد الشعبية والصناعات التقليدية والفنون.

وستساهم كل دولة في مجلس التعاون بعدد من الفعاليات الثقافية والفنية ، اضافة الى عقد ندوات حول «موضوعات حيوية» عن فرص الاستثمار المتاحة في منطقة الخليج العربي وبريطانيا.

وقامت الغرفة العربية - البريطانية بمشاركة هيئات عربية بتنظيم عدة معارض في لندن كان احدثها معرض «صنع في السعودية» الذي اقيم في مركز «اولمبيا» ايضا في العام الماضي وتنظيم معارض اخرى من بينها معرض عمان ومعرض المنتوجات الفلسطينية ومعارض متخصصة لمنتوجات المغرب العربي .

وتبحث الغرفة الآن تنظيم معرض للمنتوجات المصرية.

وتشارك الغرفة ايضا في المعارض التجارية والصناعية المقامة في الدول العربية وبريطانيا لترويج المنتوجات العربية والخدمات التي تقدمها الغرفة لرجال الاعمال العرب والبريطانيين.

وتشير احصاءات اصدرتها الغرفة في لندن الشهر الحالي الى ان صادرات بريطانيا الى دول مجلس التعاون ارتفعت بنسبة ١٠ في المائة في العام الماضي الى نحو ٤.١ مليار جنيه من ٣.٧ مليار جنيه في العام السابق.

اما واردات بريطانيا من دول مجلس التعاون فقد تصاعدت بشدة في العام الماضي لتصل الى ما يقارب ملياري جنيه مقارنة بنحو ١.٦ مليار جنيه في العام السابق.

وتشير الارقام الى ان دول مجلس التعاون استأثرت في العام الماضي بنحو ٧٥ في المائة من اجمالي صادرات بريطانيا الى الدول العربية مجتمعة ونحو ثلثي الواردات البريطانية من الدول العربية.

وجاءت السعودية في المرتبة الاولى من حيث قيمة التبادل بين بريطانيا ودول مجلس التعاون وتبعتها الامارات والكويت وعُمان والبحرين وقطر.

التبادل التجاري بين بريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي
(مليون جنيه استرليني)

الدولة	صادرات بريطانيا		واردات بريطانيا	
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣
السعودية	١٩٦٨	١٨٢٦	٩٦٤	١٢٧٤
الامارات	٩٢٦	١٢١٥	٣٣٢	٢٥١
الكويت	٢٦٢	٣١٢	١٢٧	٢٣٦
عُمان	٢٤١	٣٠٦	٨٣	٨٣
البحرين	١٦٧	١٥١	٥٠	٥٢
قطر	١١٨	١٤٣	٢١	١٠
المجموع	٣٦٨٢	٤٠٥٣	١٥٧٧	١٩٠٦

المصدر : غرفة التجارة العربية - البريطانية . لندن ، آذار/مارس ١٩٩٤

8 Vol.1 No.7 April 1994 المجلد الاول - العدد السابع - نيسان / ابريل ١٩٩٤

المغرب

الاحتياطي ٤ مليارات دولار مع نهاية العام

■ توقع مسؤولون اقتصاديون مغاربة ان يبلغ احتياطي المغرب من العملة الصعبة مبلغ ٤ مليارات دولار بنهاية السنة الجارية ١٩٩٤ . واستندوا في توقعاتهم الى حصيلة السنة الماضية ١٩٩٣، اذ ارتفع الاحتياطي آنذاك بمبلغ ٣ مليارات و٧٠٠ مليون دولار اي بارتفاع نسبته ٤٠٥ في المائة عن سنة ١٩٩٢.

وينظر الى هذا الارتفاع والاستفادة التي سيحققها المغرب على انه كفيل بتغطية واردات سبعة اشهر بالصادرات المكونة من الفوسفات والحمضيات وعائدات السياحة وتحويلات المغاربة العاملين في الخارج.

وعلقت مصادر اقتصادية على اهمية الاحتياطي المنجز سنة ١٩٩٣ والمتوقع سنة ١٩٩٤ بكونه سيعين المغرب على ايقاف الاتجاه التصاعدي للمديونية الخارجية، وكذلك على الوفاء بمستحقات القطاع الخاص على خزينة الدولة البالغة ١٠ مليارات درهم مغربي . واضافت المصادر، ان الحكومة المغربية تعكف حاليا على دراسة مقترحات واليات من شأنها تنمية الصادرات ووقف تراجعها كاحداث صندوق لانعاش الصادرات ومراجعة تكلفة وسائل الانتاج التي تعيق القدرة التنافسية لصادرات المغرب ووضع الية لتشجيع الاستثمار وتمويل الصادرات، خاصة وان المغرب قد انتهى من اعادة جدولة ديونه الخارجية التي كانت تعرقل تطور الناتج المحلي الاجمالي.

ولاحظت المصادر ان اقساط الدين الخارجي البالغ ٢١ مليارا و٣٠٥ ملايين دولار اصبحت تقل اهمية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي . ففي سنة ١٩٨٧ كان مبلغ الدين الخارجي يبلغ ١٩ مليارا و٩١٥ مليون دولار ويمثل نسبة ١٠٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . في حين ان الدين ارتفع الى ٢١ مليارا و٣٠٥ ملايين في السنة الماضية ولم ترتفع نسبة الناتج المحلي وانما انخفضت الى ٧٨ في المائة رغم انخفاض الصادرات بنسبة ١.٦ في المائة لتحقق مبلغ ٢٦ مليارا و٨٤٧ مليون درهم سنة ١٩٩٣.

وكان مكتب الصرف قد عزا انخفاض الصادرات الى تراجع عائدات الفوسفات بنسبة ٣.٢ في المائة. كما ان الانتاج الزراعي لسنة ١٩٩٣ ظل بنفس الحجم الذي تحقق سنة ١٩٩٢، اي بانخفاض نسبته ٣٦ في المائة عن مستوى الانتاج لسنة ١٩٩١.

ويعود الانخفاض الى سنتين من الجفاف أدتا الى انخفاض الانتاج من الحبوب بنسبة ٤ في المائة مقابل ارتفاع الواردات من القمح بنسبة ١٧.٢ ولجوء المغرب الى القروض الخارجية لشراء القمح والزيت، وكان اخرها قرض من مؤسسة الائتمان السلعي الاميركي بمبلغ ١٥ مليون دولار ويسدد على مدى ٣٠ عاما بسعر فائدة يتراوح ما بين ٢ و ٣ في المائة. وخلال سنة ١٩٩٣ بلغت واردات المغرب من القمح ٢٤٤ مليون دولار اميركي، في حين بلغت سنة ١٩٩٢ مبلغ ١٧٢ مليون دولار. وازاء ذلك عزز المغرب من اعتماد الاستثمارات الصناعية التي بلغت سنة ١٩٩٢ مبلغ ١٠ مليارات و٣٠٠ مليون درهم فيما بلغت الاستثمارات الخاصة مبلغ ٤ مليارات و٣٠٠ مليون درهم.

ونتج عن هذا التعزيز ارتفاع الاستثمارات الاجنبية الخاصة خلال الشهور العشرة الاولى من سنة ١٩٩٣ بنسبة ٨.٨ في المائة لتبلغ ٤ مليارات و٥٦٣ مليون درهم. وبلغت الاستثمارات الاجنبية الممولة بتحويل العملة الصعبة مبلغ ٣ مليارات و٩٤٠ مليون درهم مقابل مليارين و٧٩٢ مليون درهم سنة ١٩٩٢. ويعود هذا الارتفاع الى نجاح برنامج التخصيص المغربي في سنته الاولى، اذ قامت الدولة ببيع وتحويل ١٠ مؤسسات عامة الى القطاع الخاص وبلغت عائداتها مبلغ مليارين و٢٠٠ مليون درهم.

وبناء على هذه المؤشرات فان الاوساط الرسمية تبدي تفاؤلا بقدرة المغرب على الوفاء بالتزاماته الدولية عقب الجدولة، وتوضح ان قسط الدين الخارجي في عام ١٩٩٣ البالغ مليارين و٢٠٠ مليون دولار يقل بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار عن قسط سنة ١٩٩٢ وان ذلك ينسحب على الاقساط المتوالية بنسب متفاوتة. وتضيف الاوساط ان المغرب سيتمكن من التغلب في كل سنة على تكاليف الدين الخارجي وانه سيتمكن من انهاء كامل الدين سنة ٢٠١٠ وان القسط الاخير محدد بمبلغ ٢٣٠ مليون دولار. وتقلل الاوساط الرسمية من دور صندوق النقد الدولي في تحديد السياسة الاقتصادية المغربية واشتراطه تخفيض الضرائب على الشركات الى اقل من ٥٧ في المائة التي يتضمنها القانون المالي الاخير. وترجع التقليل الى كون الصندوق ليس دائنا كبيرا، اذ تمثل ديونه نسبة ٢.٠٥ في المائة من مجموع حصة الدول الدائنة، وان ديونه لا تتجاوز ٤٤٠ مليون دولار، والى ان سياسة التحرير الاقتصادي سياسة كلية لا تتجزأ وان المغرب أخذ بها.

تونس

بدء مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وابرام اتفاق على تصنيع باصات المانية

■ بدأت تونس والاتحاد الاوروبي مفاوضات اقتصادية في بروكسيل للوصول الى اتفاق شراكة شامل سنة ١٩٩٦.

ورأس الجانب التونسي الى المفاوضات المدير العام لوزارة الخارجية طاهر صيود، ورأس الجانب الاوروبي مسؤول التعاون مع الدول المتوسطية خوان برات.

وقال صيود في كلمة افتتح بها المفاوضات: «ان تونس تسعى الى تعزيز علاقتها مع الاتحاد الاوروبي من خلال اتفاق الشراكة الجديد وتنويع مجالات التعاون المالي والتجاري».

وحض دول الاتحاد الاوروبي على فتح أسواقها أمام المحاصيل الزراعية التونسية، وشدد على أهمية القطاع الزراعي في الاتفاق الشامل الذي تنوي تونس ابرامه مع الاتحاد.

من جهته، اوضح رئيس الوفد الاوروبي ان الاتحاد يولي اهمية كبيرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع تونس، واكد انه لن يوفر اي وسيلة لتطوير التعاون مع تونس في المجالات الاقتصادية كافة.

ويأتي انطلاق المفاوضات التونسية - الاوروبية عقب الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الوزاري الاوروبي وزير خارجية اليونان كارولوس بابولياس لتونس واجتمع خلالها مع كبار المسؤولين التونسيين وفي مقدمتهم الرئيس بن علي.

كذلك زار وزير خارجية تونس حبيب بن يحيى بروكسيل، واتفق مع المسؤولين في مفوضية الاتحاد الاوروبي على الجدول الزمني للمفاوضات التي ستتوج بوضع اتفاق جديد للشراكة يحل محل اتفاق التعاون الاقتصادي الذي وقعه الجانبان عام ١٩٧٦.

والهدف من صيغة الشراكة التي اقترحها الاتحاد على تونس انشاء منطقة للتجارة الحرة على غرار المنطقة التي ينوي انشاءها في المغرب. الا ان نائب رئيس لجنة الاتحاد الاوروبي مانويل مارين الذي زار تونس اخيرا، اكد انه يدرك حاجة الاقتصاد التونسي الى فترة انتقالية كافية تحضر لمرحلة المبادلات الحرة.

وكانت تونس بدأت محادثات استطلاعية مع المجموعة الاوروبية في بروكسيل وتونس في ايار/مايو وحزيران/يونيو الماضيين للوصول الى اتفاق شراكة يبدأ مفعوله مطلع سنة ١٩٩٦.

واوضح مسؤول السياسة المتوسطية في الاتحاد الاوروبي ايبرهارد راين ان الجانب التونسي طلب تحريرا متبادلا للمنتوجات الصناعية في اطار منطقة المبادلات الحرة المغربية - الاوروبية التي يحتاج انشاؤها الى مرحلة انتقالية اعتبارا من سنة ١٩٩٦ تستمر من ١٢ الى ١٥ سنة لتحسين البنية التحتية وتطوير قطاعي النقل والاتصالات ودمج الاقتصاد المحلي في المجال الاوروبي.

وفي قطاع الخدمات اتفق الجانبان على تيسير اقامة مؤسسات مشتركة سواء في تونس او اوروبا.

ويتوقع ان تنشأ منطقة المبادلات الحرة المغاربية - الاوروبية بين سنتي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ على نحو مشابه للمسار الذي يعده الاتحاد الاوروبي لاقامة شراكة مع دول اوروبا الشرقية.

واتخذ مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي في اجتماعه الدوري اواخر عام ١٩٩٣ قرارا بتفويض «اللجنة الاوروبية» بدء مفاوضات مع تونس للوصول الى اتفاق شراكة.

وشدد وزير خارجية بلجيكا ويلي كلاس اثناء زيارة رسمية لتونس اواخر العام الماضي على ان اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي سيشكل احد ارقى اشكال التعاون التي لحظتها مواثيق الاتحاد.

وشكل التباعد في شأن تصدير زيت الزيتون التونسي الى دول الاتحاد الاوروبي محور الخلاف بين تونس والاتحاد. اذ يوجد لدى الجانبين فائض كبير من الزيوت. ولم يقترح الاتحاد تغييرات كبيرة في نظامه القاضي باستيراد حصة سنوية تقدر بنحو ٤٦ الف طن من زيت الزيتون التونسي.

وفي نهاية المحادثات اتفق الجانبان على تمديد العمل باتفاق عام ١٩٧٦ الى سنة ١٩٩٦ في شأن استيراد الحصة السنوية من الزيوت التونسية. وكانت تونس وقعت مع المجموعة الاوروبية اتفاقا اضافيا عام ١٩٨٧ ينتهي مفعوله سنة ١٩٩٥.

وطرح التونسيون في المحادثات الاستطلاعية فكرة اعادة استخدام فوائد الديون في مشاريع لحماية البيئة. ووافقت دول اوروبية كثيرة على هذه الصيغة ، الا ان بعض الدول ما يزال متردداً.

وتستورد تونس ٧٥ في المائة من السلع من دول الاتحاد الاوروبي ، وتصدر اليها ٧٠ في المائة من صادراتها.

وتحوز دول الاتحاد على نسبة كبيرة من علاقات التعاون المالي بين تونس والعالم الخارجي قدرت بنسبة ٦٦ في المائة . ويؤمن السياح القادمون من بلدان الاتحاد ٨٩ في المائة من الايرادات السياحية لتونس. كذلك يأتي ٩٠ في المائة من تحويلات المهاجرين التونسيين العاملين في الخارج من دول الاتحاد.

على صعيد آخر ، وقعت «الشركة التونسية لتصنيع السيارات» اتفاقا مع مجموعة «مرسيدس» الالمانية لتصنيع باصات سياحية سعتها ٥٧ مقعدا في مصانع الشركة في مدينة سوسة جنوب العاصمة تونس.

ويقضي الاتفاق بتسويق الباصات التي تصنعها الشركة داخل تونس في المرحلة الاولى لتلبية الحاجات المتزايدة للقطاع السياحي من الباصات ثم للتصدير في مرحلة لاحقة الى الاسواق الاوروبية.

ويقضي الاتفاق بتصنيع ٦٠ باصا من طراز «مرسيدس» في السنة على مدى خمس سنوات . وقدرت نسبة الادماج في المرحلة الاولى بنحو ٣٠ في المائة ويتوقع ان تزيد الى ٧٠ في المائة اثناء المرحلة الثانية.

وكانت «الشركة التونسية لتصنيع السيارات» وقعت على اتفاق مع الجزائر في العام الماضي تعهدت بموجبه تزويدها بـ « ٢٤ » باصا في السنة لسد حاجات السوق الجزائرية من الباصات الصغيرة. وقدر انتاج الشركة بنحو ٣٠٠ باص في السنة يجري انتاجها بموجب اتفاقات مع مجموعة «رينو» الفرنسية و«سكانيا» السويدية و«ايفيكو» الايطالية.

من جهة ثانية اتفقت مجموعة تونسية ثانية «الشركة المغربية لتصنيع السيارات» ، التي توجد ورشاتها في مدينة القيروان (١٦٠ كلم جنوب العاصمة تونس)، مع شركة «افريك فوراج» الجزائرية على تزويدها بخمسة الاف شاحنة خفيفة.

وتصنع «الشركة المغاربية» شاحنات يابانية صغيرة من طراز «ايموزو» وسيارات من طراز «أوبل» في المصنع الذي انشأته عام ١٩٩١ في القيروان.

كذلك تعتزم تونس استيراد ٣٠ الف سيارة وشاحنة خفيفة على مدى ثلاث سنوات لسد حاجات السوق المحلية.

وحددت اللجنة الحكومية المكلفة برعاية عمليات الاستيراد معايير جديدة للتوقيع على الصفقات مع الشركات الاجنبية بعدما تاكدت عدم فاعلية طريقة المناقصات الدولية. وتقضي المعايير الجديدة بتعهد الشركات الاوروبية واليابانية بشراء قطع غيار لسياراتها من تونس بعد الاتفاق على تصنيعها محليا.

السودان

١٠ أشخاص يسيطرون على معظم الدخل

■ قال وزير التجارة السوداني الاسبق البروفيسور محمد هاشم عوض في تصريحات صحافية نشرت في الخرطوم ، ان اغنى عشرة اشخاص في السودان والذين كانوا يسيطرون على ٣٨ في المائة من الدخل القومي في عام ١٩٧٨ اصبحوا يسيطرون الآن على ٦٠ في المائة من الدخل بسبب سياسات الحكومة الفاشلة.

وقال محمد هاشم عوض الذي يعمل استاذا للاقتصاد في جامعة الخرطوم، ان نصيب ٤٠ في المائة من سكان السودان، البالغ عددهم ٢١ مليون نسمة، في الدخل القومي تقلص من ١٢ في المائة الى ثمانية في المائة فقط.

وفي انتقاد لبعض السياسات الاقتصادية لحكومة الرئيس عمر حسن البشير ، قال عوض ان السودان يملك اراضي شاسعة وثروة حيوانية وغابات ضخمة كما انه يسبح فوق (بحيرة من النفط) لم ينتفع بها.

وقال عوض: ان السودان غير قادر على استغلال موارده لانه ركز على نظام الزراعة بالري واهمل الزراعة بالمطر. واضاف: ان كثيرا من سياسات الحكومة فاشلة تماما.

واشار الى الصادرات حيث قال ان الحكومة توقعت ان تصل عائداتها من التصدير الى ٩٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٣/١٩٩٤ في حين ان الارقام التي تذكر حاليا تتراوح بين ١٣٢ مليون دولار و٢٠٠ مليون دولار.

وقال ، انه بمعنى آخر فان عائدات السودان من التصدير هذا العام ستكون أقل من العام الماضي والذي وصلت فيه هذه العائدات الى ٣٠٠ مليون دولار.

واضاف، ان التضخم يؤثر على كل السودانيين، منحياً بالملائمة في ذلك على انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الاميركي ، وقال انه في عام ١٩٧٥ كان الجنيه السوداني يساوي ثلاثة دولارات واليوم تبلغ قيمة الدولار ٤٠٠ جنيه سوداني.

واضاف، انه منذ عام ١٩٧٥ زاد مجمل الناتج المحلي السوداني بنسبة ٢٥ في المائة ولكن الاسعار زادت بنسبة ١٧٢٥ في المائة.

ولم تنجح سياسة التحرر الاقتصادي، التي طبقتها الحكومة في عام ١٩٩٢ وشملت اطلاق حرية الاسعار، في خفض تكاليف المعيشة. وقال عوض: ان التحرر الاقتصادي لم يؤد الى زيادة أسعار السلع الأساسية فحسب انما الى زيادة تكاليف الانتاج ايضا.

دراسات

اتحاد المصارف العربية ينشط سياحياً ويدعو الجامعة الى تعميم مشروعه

■ بدا اتحاد المصارف العربية تحركاً مكثفا عن طريق الجامعة العربية والمؤسسات السياحية والمصارف العربية لدعوتها الى الاكتتاب في رأس مال شركة للسياحة في الدول العربية، أعد دراستها الأولية بناء على توصية مؤتمره الذي انعقد في مراكش نهاية عام ١٩٩٢.

واقترح الاتحاد في دراسته المبدئية تاسيس شركة للسياحة بين الدول العربية برأس مال اسمي قدره ٥٠٠ مليون دولار ومدفوع قدره ١٠٠ مليون دولار، على ان تكون الشركة بمثابة شركة قابضة في مجال السياحة تتفرع عنها مشاريع عدة في الدول العربية وتتخذ من تونس او المغرب او مصر مقرا رئيسيا لها وتكون لديها فروع في انحاء مختلفة من الدول العربية.

وطلبت الادارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، في مذكرات ارسلتها الى الدول الأعضاء، ابداء ملاحظاتها وتصوراتها للمساهمة في هذا المشروع الذي يعتبر الاول من نوعه في الدول العربية في المجال السياحي، باعتبار ان السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر مباشرة في اقتصادات عدد كبير من الدول العربية من ناحية كونها تشكل جانبا مهما من الدخل القومي ومصدرا رئيسيا من مصادر النقد الاجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل جديدة. وقال الاتحاد في دراسته التي بدأت الدوائر الاقتصادية الخليجية والعربية درسها تمهيدا للمساهمة فيها، ان فكرة المشروع تقوم على اساس انشاء شركة عربية لتنشيط السياحة بين الدول العربية لدعم اهداف التكامل العربي وزيادة دخل تلك الدول من السياحة وتعزيز مكانتها في الاسواق العالمية.

ولاحظ الاتحاد ان مقومات نجاح المشروع ترتكز على تمتع عدد كبير من الدول العربية بمقومات الجذب السياحي سواء الطبيعية او الدينية او الثقافية او الترفيهية فضلا عن السياحة العلاجية والتقارب في العادات والتقاليد بين الدول العربية ووحدة اللغة في تلك الدول ، وهي عوامل تساهم في تفضيل الاشقاء العرب فضاء اجازاتهم السنوية في بعض الدول العربية. كما استند المشروع الى اساس ان السائح العربي يفضل الاقامة لمدة طويلة في البلدان التي يزورها، فضلا عن انه يقوم باصطحاب اسرته التي تتسم بارتفاع عدد افرادها مما يستتبع زيادة الانفاق على الاقامة والانتقالات والرحلات الترفيهية. واعتمد المشروع ايضا على تقارب مواقع الدول العربية الذي ينعكس خفضا للوقت ولكلفة الانتقالات بين تلك الدول، فضلا عن شبكة الطرق البرية التي تربط بين عدد كبير من الدول العربية مما يشجع على استخدام السيارات الخاصة في السفر. واشار الاتحاد الى ان السياحة العالمية شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة الماضية. اذ زاد عدد السياح من ٢٥ مليونا عام ١٩٥٠ الى ٤٢٥ مليونا عام ١٩٩٠. وبلغ نصيب منطقة الشرق الاوسط من السياحة نحو ستة ملايين سائح، اي ما يعادل ١.٤ في المائة من اجمالي عدد السياح في العالم خلال عام ١٩٩٠، موضحا ان تلك الارقام تظهر ضآلة نصيب منطقة الشرق الاوسط من السياحة العالمية على رغم توافر مقومات الجذب السياحي فيها. وذكر ان دخل الدول العربية من السياحة بلغ ستة مليارات دولار خلال عام ١٩٩١، اي ما لا يتجاوز ٢ في المائة من اجمالي الدخل السياحي العالمي.

المجلد الاول - العدد السابع - نيسان / ابريل ١٩٩٤ Vol.1 No.7 April 1994

الحريات الاعلامية والسرية المصرفية!

■ هل صحيح ان «مؤسسة حريرية» معينة في القطاع المصرفي، وربما في غيره، قد «حققت ثروة» خلال الاشهر الاولى من دخول الحريري الى السراي، كما قال مدير مصارفه مصطفى رازيان الى مراسل جريدة «وول ستريت جورنال»؟

قد يبدو هذا السؤال سانجا طالما ان صاحب الشأن هو الذي أفضى بالمعلومة متبرعا. وليس في الأمر غرابة طالما ان الحريري او من ينوب عنه يجلس على مؤسسات مصرفية تعمل في لبنان اسوة ببقية المصارف، وفي اطار السرية المصرفية التي لم يتمسك لبنان الا بها من بين المزايا السويسرية قاطبة!

فاذا كان هناك من سر خاف، فهو خاف على الناس وعلى الصحافة ووسائل الاعلام وعلى المؤسسات الدستورية مثل البرلمان والقضاء. اذ ليس هنالك من سر يمكن ان يخفى على من في يده مقاليد الحكم ومفاتيح وزارة المال والبنك المركزي، ناهيك بشبكة العلاقات الخاصة المترامية الأطراف.

ولا نخال ان أحدا في لبنان، وفي غير لبنان، يصدق ان هناك سرا مصرفيا يمكن ان يخفى على اي جهة لها قدرة على الخرق فترى ولا تُرى. فضلا عن ان عالم اليوم لم تعد فيه اسرار سواء كانت مصرفية او غير مصرفية، لأن هناك دائما من يرى ولا يُرى من فوق في الفضاء ومن تحت على الارض.

هذا امر منطقي. وكما قال الفيلسوف النمساوي ويتجينشتاين: «ليس في المنطق مفاجآت»!

وان يجيء رجل مثل الحريري، او غير الحريري في هذا السياق، ويبيع ويشتري ويربح، امر لا يشكل اي مفاجأة طالما هو في اطار المنطق. فقد عملها غيره حتى من غير ان ينفق ليرة واحدة على ما فيه شيء من الصالح العام، وليس من داع منطقي هنا للاستثناء. لكن المفاجأة في حالة الحريري هي في الخروج على المنطق. فقد ضبط بالجرم المشهود يقيس بمقياسين ويكيل بمكيالين، باعتراف قائد كتيبته المصرفية الى صحيفة اميركية لها باع طويل في عالم المال والاعمال والمصارف.

فاذا لم يكن في المنطق مفاجآت، على قول ويتجينشتاين، فان الخروج على المنطق فيه مفاجآت. والمفاجأة في هذه الحالة ان ما نحن بصدده قد جرى والحريري في الحكم. وهذا امر غير منطقي. ولأنه غير منطقي، فقد بدا الحريري نفسه متفاجئا من زلة لسان قائد كتيبته المصرفية عندما انتهره بأعلى صوته، حسب الرواية الاميركية، قائلا: «هل بعنا دولارات.. اي دولارات»!

ولسنا ندري، ولا الحريري يدري، لماذا تبرع مصطفى رازيان بما قاله لمراسل الصحيفة الاميركية. لكن أهمية ذلك انه جاء في وقت تثار فيه مسألة الحريات الاعلامية بعدما اتخذت الحكومة اللبنانية اجراءات تحد من هذه الحريات وتصب في اتجاه اقامة اعلام موجه ووحيد الجانب.

والحقيقة ان حكومة من هذا النوع لا تأخذ مسألة الحريات الاعلامية من زاوية «حرية المعلومات». وربما كان ذلك السبب الرئيسي في ان تداول المعلومات او الافضاء بها لأي كان، وخاصة لصحافي اميركي، يبدو منسجماً مع اي حالة «بلاطية» كالحالة الحريرية، حيث أهل «البلاط» والحاشية يعيشون ويقتاتون ويتندرون ويتسلون بالأخبار والمعلومات والمهامسات وحتى «المؤامرات»!

ولا بد ان الحريصين على الحريات الاعلامية في لبنان، حريصون ايضا على حرية المعلومات. لكن حرية المعلومات يجب ان تؤخذ بحذر لأنها قد تشمل حرية الكذب والتضليل وانصاف الحقائق وصرف الأنظار من شيء الى شيء. ولهذا تكتسب الحريات الاعلامية أهميتها لأنها تلعب دور الغربال في فصل الحب عن الزؤان، بمعنى التمييز بين ما هو تضليلي وبين ما هو صحيح وحقيقي.

ومن هذا المنطلق يجب النظر الى تصريحات مصطفى رازيان الى الصحافي الاميركي.

فالقائلون بالحريات الاعلامية وجدوا في مصطفى رازيان نصيرا لم يحسبوا له حساباً، حتى ولو انه لم يقل ما قال ايمانا منه بالحريات الاعلامية. ذلك انه طرح من حيث لا يدري جدلية التناقض بين الحريات الاعلامية والسرية المصرفية، وعلى مفترق حاسم بالنسبة الى هذه المسألة حتى في سويسرا نفسها، وقد استقى لبنان منها، او على الاصح ريمون اده، قانون السرية المصرفية الذي ما زال قائما من الناحية الشكلية.

ففي أغلب الظن، بل من المؤكد، ان مصطفى رازيان مثل زميله فؤاد السنيورة ، مؤمن بالسرية المصرفية، او على الاقل مؤمن بنفعها كأداة مؤاتية لعمليات غامضة من النوع الذي «يصنع ثروة». وهو لم يتصور انه شكل خرقا للسرية المصرفية، ولو عن نية حسنة. ولا هو فكر لحظة بأن قوله هذا يمكن ان تكون له علاقة من قريب او بعيد بمعركة الحريات الاعلامية. فهو، اولا واخيرا، يتحدث الى صحيفة اجنبية حليفة تهتم بالحريري وأقرانه اكثر مما تهتم بلبنان ومصير اللبنانيين. كان الرازيان يتحدث الى «حليف» جدير في رأيه بأن يستودع سرا!

وطالما ان مسألة الحريات الاعلامية مفتوحة، فانه لا بد ايضا من فتح مسألة جدوى قانون السرية المصرفية، كما هي مفتوحة الآن في سويسرا، وطالما ان هذه السرية ايضا وحيدة الجانب، لأنها في لبنان، كما في سويسرا، مخروقة من الداخل ومن الخارج.

وعندما خرق الاميركان والفرنسيون السرية المصرفية في سويسرا، انما فعلوا ذلك في اطار منطق متكامل هو ان المال المحتمي بالسرية المصرفية، هو مال مشبوه بدرجة او اخرى اخفها الهروب من الضرائب واشدها غسل اموال المخدرات وتمويل العمليات السياسية والعسكرية الحساسة.

والآن يتقدم المشرعون السويسريون بقوانين جديدة تحتم على المؤسسات المالية والمصرفية تحت طائلة العقوبة (السجن ستة اشهر وغرامة قدرها ١٠٠ الف فرنك سويسري) ابلاغ دوائر الشرطة عن اموال وعملاء تحوم عليهم اي شبهة، وفتح الباب امام السلطات الاجنبية للحصول على المعلومات المصرفية. وفي رأي المشرعين السويسريين ان قانون السرية المصرفية قد اعطى بلادهم سمعة سيئة، وهو يعيق انسجامها مع الاتحاد الاوروبي. لكن القانون الجديد الذي تقدم به وزير المالية اوتو ستيش الى البرلمان يستثني الجرائم السياسية. وقد رفض القضاء السويسري اخيرا طلبا اميركيا بتجميد اموال عائدة الى عميل سابق لوكالة الاستخبارات المركزية قبض عليه بتهمة «القبض» من الروس!

والواقع ان السرية المصرفية محفوظة اكثر من اي مكان آخر في البلدان التي ليس لديها قوانين للسرية المصرفية في الغرب، فهي محفوظة تلقائيا لكل شخص او مؤسسة ليس لأي منهما ما يخفيه، وليس في منازعة قانونية داخلية او خارجية تحتم الكشف عن حسابات معينة للقضاء المحلي او للسلطات القضائية الخارجية.

فاذا كانت السرية المصرفية مخروقة على اي حال ، وان كان خرقها حكرا على جهات معينة في الداخل وفي الخارج، فانه من الافضل الغاؤها كما يحدث الآن في سويسرا لانتفاء موجباتها الاصلية من جهة، ولكونها تحمي الذين لا موجب لحمايتهم، بل هناك موجب لكشفهم، من جهة ثانية، ومن هنا تتبين علاقة السرية المصرفية بالمسألة الاعلامية. ذلك ان الغاء السرية المصرفية هو عمل متمم للحريات الاعلامية المسؤولة، حيث حكم القانون هو الضابط لقواعد العمل المصرفي والعمل الاعلامي على السواء، كما هو الحال في كافة البلدان الديموقراطية في العالم.

هذا بالاضافة الى انه ليس هنالك ما يثبت، سواء في لبنان او في سويسرا، ان ايا منهما أحسن حالا في ظل السرية المصرفية مما كان من دونها. فالمال الذي يأتي سرا لا يضيف الى ثروة البلاد فوق انه يشوه سمعتها العالمية.

سليمان الفرزلي

الجزآن الأول والثاني من «موسوعة حرب الخليج» لفؤاد مطر

«موسوعية» المستقبل تقاضي «وقائية» الماضي!

■ في جزئين ضخمين صدرت موسوعة الزميل فؤاد مطر عن حرب الخليج بيومياتها ووثائقها وحقائقها، وهو جهد عظيم ومنظم له، ككل الحركات الموسوعية في العالم، نظرة الى المستقبل لا تقل في أهميتها عن الأحداث التي تتناولها لأنها تشكل صلة وصل مع الأجيال المقبلة التي هي أقدر على استشفاف بواطن الأحداث الماضية من معاصريها.

ولسنا بحاجة الى امتداح الزميل مطر او تقريظه على هذا الجهد او هذا الجلد الذي لا يمكن وصفه بصفة أخرى غير «الجلد الموسوعي». لكن تقديرنا للعمل الموسوعي قد زاد كثيراً ونحن نضع «المرجع في الاقتصاد»، لأننا نعرف، أو على الأصح بتنا نعرف، القيمة الحقيقية لجهد من هذا العيار.

اننا نقول ذلك باعتزاز كبير لأن اي جهد علمي او ثقافي غير عابر لا يمكن ان يكون الا مبعث فخر واعتزاز للقائمين به وللمستفيدين منه في أي وقت من الأوقات وفي أي جيل من الأجيال. للموسوعيين في كل العالم امتياز منذ ان أعطي الموسوعيون الفرنسيين في العصور الحديثة وعلى رأسهم الفيلسوف المادي المعروف دنيس ديدرو (١٧١٣ - ١٧٨٤) الفضل في تشكيل الفكر العقلاني للقرن الثامن عشر وما بعد بلوغا لذروة التفكير الحر، وتجسيداً لكوامن النهضة الانسانية، من خلال المعرفة كحق انساني.

فحق المعرفة، اذن، يبقى في أفقه الحقيقي ليس مجرد اداة لمقاومة تفشي الجهل، بل اداة للارتقاء بالعلم الى مرتبة انسانية أرفع. وامتياز الموسوعيين انهم يحملون، اضافة الى صفة الأدب والكتابة، امكانية الترقي الى مصاف العلماء الذين لا يداخلهم غرض، ولا يغريهم جاه، ولا تأخذهم غفلة، ولا ينتابهم انحياز، بل يحدوهم دائماً الانصاف والاعتدال وشرف الاستقامة.

ولئن كان العمل الموسوعي في زماننا هذا شيئا غير رائج بسبب كثرة وتنوع وسائل الاعلام، وخاصة في البلاد العربية، فان ذلك لا ينتقص من أهميته بأي شكل ، بل لعله يزيده أهمية مثل الدرر النادرة التي يقدر لها أن تكون في حوزة قلة من الناس. فالموسوعات أهميتها على رفوف المكتبات حيث لا يراها الا قاصدوها من طلبة الدرس والبحث والمعرفة، ومن قضاة المستقبل عندما يحاكمون الماضي.

وفؤاد مطر ، صاحب «موسوعة حرب الخليج»، لا يتوخى في اعتقادنا اكثر من ذلك. ففي كتابه الينا المرفق مع الموسوعة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٣ يقول: «لقد كان الجهد الذي بذلته من أجل هذه الموسوعة شديد الوطأة، لكنه عمل لا بد منه خشية ان يقضي عليه النسيان او التناسي من كل الأطراف من دون استثناء».

ولما كانت للزميل مطر تجربة اعلامية واسعة على مدى ثلث قرن او يزيد، فانه اختصر تجربته، بل اعتصرها بعبارة واحدة لوصف الواقع الاعلامي العربي هي: «الاعلام الوقائي» . انها عبارة دقيقة ومهمة لا تخطر الا لعقل موسوعي تشكل في تجربة واسعة، وهي تحمل مدلولاً تقنياً للحالة الاعلامية العربية أدق من عبارة «الاعلام الموجه». ذلك ان «الاعلام الموجه» ينطوي على قدر من القوة والثقة بالتوجيه. اما «الاعلام الوقائي» فهو ينبيء بالضعف والخوف والذعر اضافة الى عدم الثقة بأحد.

وفي هذا يقول فؤاد مطر في مقدمته للجزء الاول بعنوان «هذه الموسوعة»: «والاعلام الوقائي ليس جديدا على العالم العربي، وهو يقوم على مبدأ انه في حال حدوث أزمة، يجب عدم نشر وبث كل المواقف والاكتفاء بالموقف الذي يتعلق بهذا الطرف او ذاك. ومن هنا فان أزمة الكويت والعراق لم يعرف العراقيون من تفاصيلها وبياناتها ووثائقها سوى ما أذيع رسمياً في العراق عن هذه الأزمة، ولم يعرف الكويتيون سوى ما أذيع رسميا عنها في الكويت، وما تجيزه الرقابة على المطبوعات بشكل عام».

فاذا كانت الرقابة واساليب التعتيم هي سلاح «الاعلام الوقائي» فقد اكتشف فؤاد مطر في العمل الموسوعي مجالاً لا يستطيع هذا السلاح ان يمتد اليه. فلا وقاية من الموسوعية سوى اغلاق المكتبات في العالم كله كما جرى في العالم القديم عندما أحرقت مكتبة الاسكندرية! اذ إن «الموسوعية» و«الوقائية» ضدان او نقيضان يتعذر لقاؤهما، اللهم الا اذا كان هنالك شيء اسمه «الموسوعية الوقائية» ولم نعرف به بعد!

ويعكف الزميل مطر الآن على وضع الجزء الثالث من الموسوعة بعنوان «حرب الخليج تحت المجهر... الحقائق والاسرار والتشابكات» وهو كما قال «تحليل للمواقف وكشف عن بعض الحقائق التي تيسر لي أمر معرفتها، مستنداً في ذلك الى أوراق قديمة والى خلفيات للتطورات والنزاعات التي انتهت الى الصراع ثم الى الانفجار».

وفي اعتقادنا ان هذا الجزء الثالث قد يكون اكثر من سابقيه ولوجاً الى حقل الألغام المنصوب وقائياً لمنع دخول الفضوليين اليه، وربما استحق هو الآخر عند صدوره مراجعة مستقلة لأن فيه، كما يستشف من تقديم الكاتب، جانبا تحليلياً لا تنطبق عليه مقاييس الجانب الوثائقي. عندئذ فقط يمكننا ان نكتشف ما اذا كانت موسوعية الزميل مطر قد داخلها شيء من الوثائقية!

«هيك ... وهيك» في بلاط الحريري

«ميليشيا مالية» ودولة داخل الدولة!

نشرت جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية، أكبر وأهم صحيفة اقتصادية ومالية في العالم، تحقيقاً طويلا عن رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية على صدر صفحتها الاولى يوم الثلاثاء ١٩٩٤/٣/٢٩ ارتأت «الميزان» ان تنقل منه بعض المقتطفات لأنه يتضمن اشياء مثيرة ومعلومات فريدة وتناقضات ملفتة في بلاط الحريري. وقد بدا كاتب التحقيق بيتر والدمان يكشف سر عن لسان مصطفى رازيان الذي قال الكاتب انه يرأس مجلس ادارة مصرفين يملكهما الحريري مفاده ان عملية بيع وشراء الدولارات ازاء الليرة اللبنانية التي قام بها في الاشهر الاولى من حكومته قد «حققت له ثروة»!

وقال الكاتب ان هذا الكلام الذي أفضى به رازيان له وهو ينتظر مقابلة الحريري قد أثار حنق رئيس الحكومة!

وفي ما يلي مقتطفات من التحقيق المذكور:

■ كانت الشمس قد شارفت على المغيب في قصر رفيق الحريري المحصن. اعتذر رئيس الحكومة اللبنانية لأنه مضطر أن يغير ملابسه استعدادا للعشاء. الى جانبي جلس مصطفى رازيان الذي عمل مع الحريري ١٦ سنة وراح يفضي لي ببعض التفاصيل حول ما يسميه الحريري «اعادة الثقة» في لبنان.

أسر لي الرجل بقوله: «لقد بعنا مبالغ بالدولار في الاشهر الثلاثة الاولى، (بعد تشكيل حكومة الحريري) ، لمواجهة موجة من المضاربة بالعملة». قال ذلك وهو يشرح كيف ان الحريري بعد تعيينه رئيسا للحكومة استعمل أمواله الخاصة لتعزيز الليرة اللبنانية ازاء الدولار بما نسبته ٣٠٪، واضاف: «لقد حققنا ثروة من ذلك».

لكن الحريري عندما عاد الى الغرفة صرخ بأعلى صوته: «هل بعنا دولارات؟ اي دولارات؟».

ثم تطلع شذراً بالرازيان الذي أطرق برأسه متطلعا الى الارض!

وقال الحريري: «استقرت العملة اللبنانية لمجرد ان أصبحت رئيساً للحكومة . ليس هناك سبب آخر»!

وسواء كان الفضل للرجل او لماله او للاثنين معا، فان رفيق الحريري قد رفع لبنان، ان لم يكن على قدميه ، فعلى الاقل على ركبتيه . (ملاحظة من محرر «الميزان»: في لبنان عندما نستعمل عبارة «على ركبتيه » فالمقصود بذلك تركيعه، ولا نخال ان ذلك ما قصده محرر «وول ستريت»).

ومنذ ان صار الحريري رئيسا للحكومة اتخذت سياسات اقتصادية محافظة ترافقت مع استقرار سياسي، الامر الذي اجتذب نحوا من مليارين من الدولارات تعود للبنانيين في الخارج فارتفعت الودائع المصرفية بنسبة ٢٠٪. وأطلق الحريري خطة لعشر سنوات تنطوي على برنامج للاعمار قيمته ١٢ مليار دولار أخذت تجذب مساعدات واستثمارات خارجية. ففي السنة الماضية ساعدت الاموال المتدفقة من الخارج على تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني بلغت نسبته ٧٪، وهبط معدل التضخم الى اقل من ١٠٪ لاول مرة منذ عشر سنوات.

وقال محرر «وول ستريت جورنال»: «وبالاضافة الى الاستقرار فرض الحريري طابعه الامبراطوري على لبنان الجمهورية التي لا تتحمل الاباطرة، ولم يكونوا يوما خفافا على قلبها».

ونقل المحرر عن عمر الداعوق أحد أبناء العائلات الاسلامية البيروتية المعروفة قوله عن الحريري: «انه يحاول اقامة المملكة العربية السعودية هنا. وهذا لن ينجح. هذا لبنان».

وبعدما عرض المحرر المذكور لعلاقة الحريري بالملك فهد بن عبدالعزيز وأعماله في المملكة، أشار الى ان رئيس الحكومة عين جماعته في المراكز الحساسة في الدولة وأطلق على هؤلاء عبارة «الميليشيا المالية».

ثم استعرض الصحافي الاميركي آراء لمؤيدين وآراء لمعارضين لمشروع اعمار وسط بيروت التجاري وشركة «سوليدير»، ومنها الرأي المعارض لنايلة بسترس صحناوي التي قالت:

«ان الحريري يريد ان يبرهن شيئا للملك فهد، ليس انه يقف معه على قدم المساواة. فلا احد يقف على قدم المساواة مع العاهل السعودي. بل يريد ان يثبت له انه عضو حقيقي من أعضاء العائلة المالكة».

وعرض ايضا رأياً للقباني، (من التلامذة الذين درسوا على نفقة الحريري في الولايات المتحدة ويعمل الآن لدى «سوليدير»)، قال فيه: «ان الحريري يريد حتما ان ينزل اسمه في التاريخ على انه الرجل الذي اعاد بناء بلاده. اما كيف تبدو بعد ذلك فهو امر متروك لنا».

لكن الصحافي الاميركي قال، ان رئيس الحكومة نفسه يعطي سببا أبسط لدخوله في عش الدبابير، اي في معترك السياسة اللبنانية، وهو كما جاء على لسان الحريري:

«انا رجل لبناني بسيط صنع ثروة في المملكة العربية السعودية لكنه لم ينس شعبه. وكلما زادت ثروتي زادت مساعدتي لبلادي. هذا هو دمي».

جنوب افريقيا

هجمة الكبار على الاستثمار معلقة على نسبة الاستقرار

■ تتابع مجموعة من زوار جنوب افريقيا، معها حوالى نصف مليار دولار ترغب في استثمارها، المفاوضات السياسية الدقيقة الجارية هناك حول مستقبل البلاد باهتمام بالغ.

وتضم هذه المجموعة ثمانية وعشرين مديراً للاستثمار ينتمون الى بعض أبرز المؤسسات الاستثمارية التي تنشط في اوروبا وشمال اميركا، ويرغبون في قضاء أسبوع كامل في البلاد. وسيسعى أعضاء هذه المجموعة للحصول على جواب لسؤال يفوق بالنسبة لهم أهمية أي سؤال آخر هو: ما هو احتمال وجود استقرار في جنوب افريقيا بعد تخلصها من نظام التمييز العنصري؟

ويبدو حتى الآن ان الزوار، الذين يضمون ممثلين عن مؤسسة «لازارد فريرز» و«مؤسسة سميريل لينش أسيت مانجمانت» النيويوركيتين وعن مؤسسة «اي. دي سي انترناشونال» اللندنية ومؤسسة «غودمان اندكو» الكندية، اعجبوا بما سمعوه من ديريك كيتز، وزير المال في جمهورية جنوب افريقيا، ومن الدائرة الاقتصادية في المجلس الافريقي الوطني الذي يرأسه نلسون مانديلا، ومن المسؤولين في «بنك الاحتياط» ومن رجال الاعمال ومنهم مايير كان، رئيس مجلس ادارة شركة «اس. ايه. بي» الناشطة في مجال صنع المشروبات، وهانز سميث المدير الاداري لشركة «ايسكور» الناشطة في مجال انتاج الصلب.

ويقول ريتشارد جيسي، الناشط في شركة الوساطة «مارتن اندكو» التي رتبت الزيارة كلها، انه مما لا شك فيه ان المستثمرين الاجانب، بمن فيهم الاكثر حذراً، «يحبون فكرة» الاستثمار في جنوب افريقيا. ومن شأن توصل المفاوضات السياسية الجارية حالياً الى نجاح ان يزيل الكثير مما تبقى من الحذر وعدم الارتياح حيال مخاطر الاستثمار في تلك البلاد. لكن بالنظر الى ان موعد الانتخابات بات قريباً جداً، سيكون موقف عدد كبير من المستثمرين هو ان انتظار بضعة أسابيع اخرى قبل الاقدام على استثمار مبالغ كبيرة في البلاد «لن يضر بعدما استمر الانتظار بالفعل حوالى ٥٠ عاماً».

ولكن متى بدأ المستثمرون «يحب» أموالهم في جنوب افريقيا من المحتمل ان تشهد البلاد استثمارات اجنبية غير مباشرة لن تقزم الاموال التي تم انفاقها على شراء الاسهم منذ الغاء العقوبات التي كانت مفروضة على التعامل مع جنوب افريقيا في ايلول/سبتمبر الماضي، وهي الاموال التي كسرت الارقام القياسية السابقة كلها في بورصة جوهانسبورغ.

ويقول جيسي: «شهدت بورصة جوهانسبورغ مئات الملايين من الزيادات من الاموال الاجنبية، اما الآن فستشهد تدفق مئات الملايين من الدولارات».

ويبدو هذا التبدل في المشاعر دراميا. ففي تشرين الاول/اكتوبر المنصرم لم تقبل دعوة مارتن اندكو لزيارة جنوب افريقيا الا عشر شركات فقط من الشركات الناشطة في ادارة الاستثمارات. لكن الزائرين الحاليين يزيدون على عشر مؤسسات، ويبدو انهم مدفوعون بالاهتمام، الذي وصل الى درجة «الحمى» في الاسواق الناشئة.

ويقول مايلز مورلاند، الناشط في مؤسسة «بليكني مانجمانت» اللندنية، التي تتخصص في اكتشاف الاسواق الجديدة، ان جنوب افريقيا باتت على وشك ان تشهد موجة ثالثة من شراء اسهم الافشور، ففي الموجة الاولى جاءت صناديق التحوط وجاء المستثمرون الاكثر رشاقة وغير المقيدين واشتروا اسهم جنوب افريقيا في معظم اشهر ١٩٩٣ ثم سارعوا الى جني الارباح العام الجاري.

وفي الموجة الثانية جاءت الصناديق التي تتخصص في افريقيا كصندوق «مورغن ستانلي افريكا انفستمانت فند» البالغة قيمته ٦٠ مليون دولار، وصندوق «اللاينس كابيتال مانجمانت سانذرن افريكن فند» البالغة قيمته ١٠٠ مليون دولار والذي تم اداجه في «وول ستريت» الجمعة الماضي.

ويقول مورلاند، ان المستثمرين الدوليين الاكثر حذراً، كصناديق التقاعد والاستثمارات الجماعية الضخمة، باتت قاب قوسين او ادنى من الاقتداء بالصناديق التي بدأت الاستثمار في جنوب افريقيا.

وتأتي هذه التطورات نتيجة ازدياد الثقة بالاقتصاد الجنوب افريقي وبمقدرته على النمو، ونتيجة انضمام بورصة جوهانسبورغ قريباً الى مؤشر المؤسسة المصرفية الدولية الخاص بالاسواق الناشئة والى مؤشر «مورغن ستانلي انترناشونال» الخاص بالاسواق الناشئة ايضا.

وتعتبر بورصة جوهانسبورغ من اكبر بورصات العالم بالنسبة الى رسملتها (حوالى ١٧٠ مليار دولار)، لكنها لا تنال حصة كبيرة من الحقائب الاستثمارية في الاسواق الناشئة ايضا.

واذا شاركت هذه البورصة في المؤشرات التي يقاس بها أداء حقائب الاسهم، سيتعين على مديري صناديق الاسواق الناشئة ان يحولوا بعض الموجودات البالغة قيمتها ثمانية مليارات دولار، يديرونها الى جنوب افريقيا لكي يضمنوا «التوزيع العادل» للمخاطر علما بأن قيمة سوق افريقيا الجنوبية تمثل عشرة في المائة على الاقل من قيمة الاسواق الناشئة مجتمعة.

وتقول ماريا راموس، الخبيرة الاقتصادية لدى المجلس الافريقي الوطني، ان اي زيادة في الاستثمارات غير المباشرة في بلادها ستكون موضع ترحيب، لأن هذه الاستثمارات تحسن السيولة في السوق وتعزز الثقة. وستكون هذه الثقة حاسمة وحيوية اذا شاءت الحكومة الجديدة ان تقترض اموالا جديدة من الاسواق الرأسمالية الدولية. لكن راموس تشير الى ان هذه الاستثمارات لا تولّد الوظائف. وستكون الاستثمارات الاجنبية المباشرة حاسمة الاهمية بالنظر الى ان عدد العاطلين عن العمل في جنوب افريقيا يُقدر بحوالى ستة ملايين شخص، وصعد توليد الوظائف بسرعة العام الجاري الى رأس أولويات «الندوة الاقتصادية الوطنية» التي تجمع ما بين الحكومة ورجال الاعمال ونقابات العمال في جنوب افريقيا. ولكن على رغم الضجة التي رافقت الاعلان عن عودة شركات كبيرة كـ «اي. بي. إم» و«كوداك» و«ريبوك» الى الاستثمار، لم تعد هذه العودة بمبالغ كبيرة على جنوب افريقيا.

وأتم المسؤولون في مؤسسة «اوفرسيز برايفت انفستمانت كوربوريشن» (اوبيك) الاميركية الحكومية، التي تساعد الشركات الاميركية على الاستثمار خارج الولايات المتحدة، زيارة اخيرة استغرقت عشرة ايام، واعلنوا بعد ذلك عن انشاء صندوق بقيمة ٧٥ مليون دولار يستثمر في الاسهم ويهدف الى دعم الشركات التي يديرها افريقيون سود والشركات الصغيرة.

ويقول ريتشارد مورنينغ ستار، أحد نواب رئيس «اوبيك»، ان الزيارة كانت بالغة النجاح، لكنه يعترف بأن مؤسسته لا تستطيع ان تساهم الا بالقليل المتواضع، رغم أهميته، في اعادة الحياة الى الاقتصاد الافريقي الجنوبي.

وحتى لو خلت الفترة الانتقالية السياسية من العنف، وحتى لو ثبت عدم وجود مسوغ للخوف من عدم الانضباط في الادارة الاقتصادية العامة الجديدة، يبقى ان الشركات الاجنبية التي تفكر في الاستثمار المباشر في جنوب افريقيا تدخل في الواقع في سوق محلية تنافسية.

ويقول جيسي: انه من السهل القول، انه يتعين على شركة ناشطة في المجال الصيدلي مثلا ان تسارع الى الاستثمار في جنوب افريقيا، لكن يجب الا يغرب عن البال انه من المحتمل الا تتخلى المجموعات المحلية الكبيرة عن مواقعها الراسخة في البلاد بسهولة لمنافسيها. وستكون الاستثمارات الاجنبية مصدر ثروة ويسر للوسطاء، لكن ثمنها لن يكون بخساً بالنسبة الى المخططين الاقتصاديين.

الى هذا يضيف كورتو، ان بورصة جوهانسبورغ شهدت اخيرا تحسناً بعدما عاشت اسبوعا من التقلبات غير العادية انتهى بأن وصل المؤشر العام الى ٤٩٣١ نقطة اي بزيادة ٥٠ نقطة.

وأدى تراجع سعر الذهب الى أقل من ٣٨٠ دولارا للأونصة الواحدة الى خفض مؤشر اسهم الشركات الناشطة في مجال الذهب ١٩ نقطة ليصل الى ١٩٠٤ نقطة، لكن اسهم الشركات الصناعية بقيت ناشطة لأسباب أهمها الطلب الكبير من الاجانب على اسهم «ايسكور» الناشطة في مجال الصلب والتي أعلنت عن نتائج نصف سنوية جيدة.

سلة الأخبار

الانفاق الأشد

جاء في كتاب صادر في السويد، ان معدل الانفاق للمسافر الواحد عبر مطارات العالم هو أعلى ما يكون في دولة الامارات العربية المتحدة، حيث الاسعار أرخص والتسهيلات اكبر.

جائزة أبيلا

من بين ١٩٠ شركة تموين فازت شركة «أبيلا» المتحدة مع شركة «غيت غورميه» بواحدة من أشهر الجوائز الدولية في عالم الطيران هي جائزة «ميركوري». وكانت الشركة المدموجة قد تأسست في السنة الماضية وتمارس أعمالها من مطار هيثرو اللندني منذ سنة فقط.

طائرة مخفضة

خفضت الحكومة الكندية مليون دولار كندي من طائرة رئيس الوزراء المعروضة للبيع بسعر ٥٦ مليون دولار كندي، لأنها لم ترق رئيس الوزراء الجديد جان كريتيان بحجة انها بذخ لا مبرر له. وكان الرئيس السابق مالروني قد اشترى تلك الطائرة وهي من طراز «ايرباص ٣١٠» مزودة بأجهزة اتصال عبر الاقمار الصناعية وتتسع لـ ١٠٦ ركاب وفيها حمام وبار وبروجكتور للافلام السينمائية.

أسمدة من العملات

ينوي البنك المركزي الالماني (البوند سبانك) صنع أسمدة زراعية من أوراق النقد العتيقة التي يجري حرقها عادة. وقد توقف (البوند سبانك) عن الحرق لاعتبارات بيئية، وراح يبحث عن مجالات بديلة للتخلص من الاوراق النقدية المهلهلة التي يبلغ وزنها عدة أطنان كل شهر. ولما كانت اوراق النقد الالمانية مصنوعة من مواد عضوية طبيعية، فان تحويلها الى أسمدة زراعية كان هو الخيار الأجدى.

«سي. انْ. انْ» الجوية

تجري شركة الطيران السويسرية (سويس إير) تجارب على عرض نشرات اخبارية متلفزة من سي. ان. ان على متن رحلاتها الجديدة البعيدة بدءا من رحلة بين زوريخ وطوكيو، وهو أول حدث اذاعي جوي من نوعه.

نيجيريا

العملات الأجنبية صارت مشكلة

■ اضطر النقص الكبير الذي تعانيه نيجيريا في العملات الاجنبية حكومتها والمصرف المركزي فيها اخيراً الى خفض المخصصات الاسبوعية من العملات الاجنبية التي كان يوزعها المصرف على المستوردين وغيرهم الذين يحتاجون الى هذه العملات. وتسبب هذا الاجراء في مخاوف من ان سياسة الحكومة الخاصة بالعملات الاجنبية ستؤدي الى تراجع الانتاج العام والربحية والاستثمارات في نيجيريا.

وتراجعت مخصصات المصرف المركزي الثانية من العملات الاجنبية التي توزع على الصناعيين السنة الجارية من ٢٠٠ مليون دولار الى ١٠٠ مليون دولار.

وعانت نيجيريا نقصاً في العملات الاجنبية منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي.

ويقول بعض الصناعيين ان المخزون من المواد الاولية الخام وقطع الغيار يتراجع، وان الحاجة الى تعويض هذا التراجع او الى معدات جديدة باتت ماسة. وفاقم المشكلة مرور عشرة اسابيع بين آخر توزيع للعملات الاجنبية عام ١٩٩٣ وبين اول توزيع لها السنة الجارية، ويقول المصرفيون، ان متوسط الكميات الموزعة المنتظر ان يكون ٥٠ مليون دولار اسبوعيا، سيبقى اقل بكثير من المطلوب من العملات الاجنبية.

وبامكان المستوردين ان يخفضوا ما يطلبونه من قطع الغيار والمواد الاولية الخام بما يتناسب مع الخفض في ما يتلقونه من عملات صعبة من المصرف المركزي، لكن هذا لا يفيد ابدا في حال استيراد السلع الرأسمالية الباهظة الثمن. ولم يعد بوسع المستوردين ان يعرضوا الفارق بين ما كانوا يحصلون عليه وبين ما يحصلون عليه حاليا من العملات الاجنبية عن طريق ما يعود عليهم مما يصدرونه بأسعار السوق.

وحالت السياسة الجديدة دون اقدام المستثمرين الاجانب المحتملين على دخول نيجيريا لانها تمنع الاتفاق مع دائنين خارجيين رسميين.

وحذر صناعي كبير آخيراً من نيول الوضع الحالي عندما قال: «اننا في وضع بالغ الخطورة. اذ اضطربت نشاطاتنا على مدى ثلاثة أشهر تقريبا، ثم حل علينا نظام جديد يبدو انه لا يفيد بما فيه الكفاية، ولا يستطيع انسان مسؤول عن تغطية المخزون على نحو معقول ان يتعايش مع نقص متواصل في العملات الاجنبية، وتفكر الشركات حاليا في خفض الانتاج».

وكان اللواء ساني أباشا، زعيم نيجيريا العسكري، سعى في أول موازنة اقترحها في كانون الثاني/يناير الماضي الى ضمان وجود كميات كافية من العملات من أجل القطاع الخاص الصناعي والسيطرة على التضخم.

يذكر ان التوزيع السنة الجارية يتم حسب الطلب وبالتناسب مع حجمه، تماما كما حصل العام الماضي، مما يشجع على تقديم الطلبات الضخمة.

وكانت موازنة سنة ١٩٩٤ حددت سعر العملة المحلية على أساس ان يكون الدولار الاميركي معادلا لـ ٢٢ نيرة، في حين ان قيمة النيرة في السوق السوداء هي أقل من نصف القيمة المحددة في الموازنة.

كما حظرت الموازنة وجود سوق حرة مفتوحة للعملات الاجنبية وخفضت اسعار الفائدة الى ٢١ في المائة، أي أقل من ربع معدلات التضخم المقدرة.

ويقول بعض الصناعيين النيجيريين: ان المصرف المركزي يفعل كل ما بوسعه في ظروف صعبة جداً، اذ قاوم بنجاح الضغوط التي يبذلها الوزراء وكبار المسؤولين لكي يقوم بتوزيع العملات الاجنبية مباشرة على الذين يستخدمونها في نهاية المطاف مما كان سيعيد نيجيريا الى الايام التي كانت توزع فيها رُخص الاستيراد في الثمانينات.

اوروبا

الانتاج الآسيوي يكبد صناعات النسيج خسارة ١٥٠ ألف عامل سنوياً

■ قال الأمين العام لرابطة صناعات النسيج في اوروبا كميل بلوم: «ان صناعات النسيج تخسر سنويا ١٥٠ الف عامل بسبب منافسة المنسوجات والملابس الآسيوية».

واضاف، ان واردات النسيج في آسيا لا تهدد مصالح الصناعات الاوروبية وحسب بل صادرات البلدان المجاورة مثل المغرب وتونس وتركيا.

ونسب الى مسؤولين مغربيين قلقهم ازاء مستقبل تحرير تجارة المنسوجات الذي قد يؤدي الى زيادة الصادرات الآسيوية ذات الكلفة المتدنية الى السوق الاوروبية.

وتراجع حجم العمالة في صناعات النسيج الاوروبية من ثلاثة ملايين وظيفة مطلع التسعينات الى نحو ٢.٥ مليون وظيفة حاليا. وتواجه الصناعات مصاعب كبيرة في تصدير منتوجاتها نحو البلدان الآسيوية.

ورحب بلوم بالبروتوكول الذي سيصدر عن الاجتماع الوزاري وانعكاساته على الجوانب الاجتماعية (قانون العمل) خلال توقيع الوثيقة النهائية لمفاوضات «غات» في مراكش.

واوضح ان رصيد مبادلات النسيج مع البلدان الصناعية ايجابي وهو لمصلحة الصناعيين الاوروبيين بسبب تقارب الشروط التنافسية. وقال: ان صناعات البلدان الاوروبية تواجه مصاعب كبيرة في تصدير منتوجاتها الى الاسواق الكبيرة وتقدر قيمة العجز في مبادلات تجارة النسيج مع بلدان الجنوب عموما بنحو ٢٠ مليار ايكو (٢٢.٦ مليار دولار).

وفسر بلوم هذا الوضع بانخفاض كلفة العمالة خصوصا في الصين والهند وباكستان واندونيسيا حيث لا يشكل اجر ساعة العمل في الصين سوى ٢ او ٣ في المائة من اجر الساعة في البلدان الاوروبية.

وذكر ان اغلاق الاسواق الآسيوية الكبرى امام صادرات النسيج الاوروبية بواسطة الرسوم الجمركية المرتفعة التي تراوح في الهند بين ٨٥ و١١٠ في المائة سيجعل من المستحيل التصدير في مثل هذه الظروف. وتشكل صادرات النسيج الآسيوية الى السوق الاوروبية خطراً على مصالح الصناعات الاوروبية وكذلك على صادرات البلدان المجاورة مثل المغرب وتونس وتركيا وبلدان وسط اوروبا لان الرواتب في البلدان المحيطة بالسوق الاوروبية تظل أعلى مما هي في بلدان آسيا.

وتتفق الاوساط الاقتصادية النقابية في الاتحاد الاوروبي مع توجه المفوضية الاوروبية في اجتماعات مراكش لاصدار بروتوكول يلزم الاطراف المتعاقدة (١١٠ بلدان) باحترام قواعد منظمة العمل الدولية.

وقال الأمين العام لرابطة صناعات النسيج في اوروبا: «ان الجنوب بزيادة الرواتب في صناعات النسيج، لأن هذا الطلب غير منطقي الظروف. وتشكل صادرات النسيج الآسيوية الى السوق الاوروبية خطراً على مصالح الصناعات الاوروبية وكذلك على صادرات البلدان المجاورة مثل المغرب وتونس وتركيا وبلدان وسط اوروبا لان الرواتب في البلدان المحيطة بالسوق الاوروبية تظل أعلى مما هي في بلدان آسيا.

وتساند ممارسة ضغوط على بلدان الجنوب من أجل احترام قانون العمل ونشاط النقابات وتحسين مستوى العيش، وبالتالي زيادة حاجيات الاستهلاك، الأمر الذي قد يساعد على زيادة الصادرات الاوروبية الى بلدان الجنوب. من جهة ثانية شدد بلوم على ضرورة الزام الاطراف المتعاقدة في اجتماعات مراكش باحترام قواعد المنشأ، مشيرا الى ان المنتوجات الآسيوية تدخل السوق الاوروبية بعلامات تجارية وهمية عن طريق بعض البلدان الافريقية والخليجية التي تتمتع بامتيازات تجارية اوروبية. وقال: «ان هونغ كونغ تصدر منتوجات مصنّعة في الصين حيث يعمل نحو ثلاثة ملايين عامل لمصلحة مؤسسات قائمة من الناحية القانونية في هونغ كونغ».

استعداداً لانشاء البنك المركزي الاوروبي الموحد

احياء «المقياس الذهبي» في نظام النقد العالمي!

■ كشف مسؤول في بنك انكلترا المركزي ان البنك لديه خطط يعود الذهب بموجبها ليلعب دورا اكبر في نظام النقد العالمي.

وقد أحدثت تصريحات المسؤول المذكور، وهو تيري سميتون مدير قسم العملات الاجنبية، ضجة في مؤتمر للذهب عقد في كالغوردلي في غرب استراليا، حيث أعلن عن وجود خطط في بنك انكلترا المركزي لاطلاق «شهادات اوروبية ذهبية» مكفولة بموجودات البنك المركزي من الذهب.

وقال المسؤول البريطاني امام حشد عالمي من المحللين ومدراء صناديق الاستثمار وتجار السبائك الذهبية، ان الشهادات الذهبية الاوروبية الجديدة سوف تطلق في هذه السنة. وتتراح المدة الزمنية للشهادات المذكورة بين ثلاث وخمس سنوات، ويجري ربط سعرها بسعر الذهب في الاسواق الحرة كما يجري تداولها في سوق ثانوي خارج البورصات الرئيسية، وهي موجهة الى المستثمرين الراغبين في الانكشاف على تجارة الذهب. وفي الوقت بذاته تمكن هذه الوسيلة البنوك المركزية من زيادة السيولة النقدية لديها والمتأتية من موجوداتها الذهبية من غير الحاجة الى نقل او بيع تلك الموجودات.

وقد فاجأ المسؤول البريطاني سامعيه بالقول، ان دخول البنوك المركزية في هذه العملية ستكون له مضاعفات مهمة في أسواق الذهب وانعكاسات ملحوظة على اسعاره، لكنه لم يدخل في التفاصيل.

وأشار سميتون الى ان الدول الاسيوية النامية والحديثة الثراء من جراء نموها الاقتصادي السريع تتربص لشراء اي ذهب يمكن ان تبيعه اي دولة في اوروبا الغربية بعد عمليات البيع التي قام بها في السنوات الثلاث الماضية البنك المركزي البلجيكي والبنك المركزي الهولندي.

وتكمن اهمية هذه الخطط الجديدة للحفاظ على الموجودات الذهبية الاوروبية بالنظر الى عزم الاتحاد الاوروبي على انشاء عملة اوروبية موحدة بحلول نهاية القرن الجاري. وانشاء بنك مركزي اوروبي موحد له صلاحية بيع وشراء كافة انواع المعادن الثمينة، كما قال المسؤول البريطاني المذكور.

واضاف قائلا: «ان الذهب ما زال يشكل قضية عاطفية في كثير من البلدان، وبما ان موجودات البنوك المركزية من العملات الاجنبية سوف تتركز في البنك الاوروبي الجديد، فان عددا من البنوك المركزية الوطنية سوف تحاول الاحتفاظ بنسبة كبيرة من موجوداتها الذهبية. ومع ان بعض الدول الاوروبية سوف تبيع كميات جديدة من موجوداتها الذهبية الرسمية خلال السنوات الثلاث المقبلة، فان ذلك لن يتم بصورة تحدث خلخلة او بلبلة في الاسواق».

لكن المسؤول البريطاني نفى التهم الموجهة الى البنوك المركزية بانها تقرض كميات من الذهب الى الاسواق بفائدة ضئيلة، مما يبقي أسعار الذهب متدنية وبالتالي يخفض من قيمة موجودات البنوك المركزية ذاتها. غير انه اعترف بأن البنوك المركزية قد اقرضت الاسواق ما مقداره ١٥٠٠ طن من الذهب، وبان سعر الذهب كان يمكن ان يرتفع عما هو عليه الآن لولا وجود هذه الكميات في الاسواق.

وعلل هذه القروض الذهبية بأن ما تحصل عليه من فائدة يسهل على البنوك المركزية مواجهة الضغوط التي تتوخى حملها على بيع احتياطيها من الذهب، واكد ان بنك انكلترا لا يقوم بعمليات الاقراض هذه، كما اعرب عن شكه بأن تكون البنوك المركزية الاوروبية الاخرى قد قامت بمثل هذه العمليات. لكن دراسة أعدها خبير الذهب ايان كوكس تقول، ان المصارف الاوروبية تشكل ما مقداره ٦٠٠ طن من القروض الذهبية الاجمالية البالغة ١٥٠٠ طن، وهذه الدراسة ايضا تؤكد ان هناك بلداناً اوروبية غير داخلة في مثل هذه العمليات. وجاء في هذه الدراسة وهي بعنوان «سوق القروض الذهبية، عقد من النمو» اعدت لمجلس الذهب العالمي:

ان القروض الذهبية يمكن ان تصل قريبا الى ٢٠٠٠ طن، اي ما يوازي انتاج سنة كاملة من مناجم الذهب حول العالم، فتكون قد زادت باكثر من ثلاثة اضعاف خلال عشر سنوات.

وتتفق دراسة كوكس مع تصريحات سميتون بالتاكيد على ان سويسرا والولايات المتحدة والمانيا، وهي الدول التي تملك اكبر احتياطي، لا تتعاطى عمليات بيع الذهب أو اقراضه. لكن المسؤول البريطاني اكد ايضا ان مبيعات البنوك المركزية من احتياطياتها الذهبية الاجمالية البالغة ٣٥ الف طن قد خفت بشكل ملحوظ. فسويسرا لا تبيع لأسباب قانونية، والولايات المتحدة والمانيا لانهما صاحبتا العملتين الصعبتين الرئيسيتين، ولأن الثقة بهما نابعة من انهما تملكان كميات احتياطية كبيرة من هذا المعدن الذي شكل تاريخيا الاحتياطي العالمي النهائي.

كذلك تتفق دراسة كوكس الى مجلس الذهب العالمي مع تصريحات سميتون، من حيث ان البنوك المركزية التي تريد استخدام احتياطيها الذهبي كمصدر للسيولة قد نقلت ما تملك من ذهب نقلا ماديا الى لندن.

واشار سميتون بوجه خاص الى دول اميركا اللاتينية والدول غير الصناعية الساعية الى زيادة عملياتها الذهبية كنوع من التامين، عارضا خزن الذهب في خزائن بنك انكلترا المركزي لحساب البنوك المركزية والافراد المالكين لكميات من السبائك الذهبية، وقال: ان بنك انكلترا معتاد على خزن الذهب، وقيامه بدور مستودع للامانات أسهم في استعادة لندن مركزها الطليعي السابق بصفتها السوق الرئيسي للذهب في العالم.

مجموعة كويتية تشتري «بنك التجارة»

■ انتخب المصرفي اللبناني أمين علامة (من بنك «بيروت والبلاد العربية» سابقا) رئيسا لمجلس ادارة لـ «بنك الكويت الوطني»، وهو الاسم الجديد الذي اختير لبنك «التجارة» الذي اشترته مجموعة كويتية يترأسها محمد جاسم الصقر رئيس تحرير جريدة «القبس». وقد انتخب الصقر نائبا لرئيس مجلس الادارة.

والمعروف ان «بنك التجارة» الذي كانت تملكه سابقا مجموعة من رجال الاعمال اللبنانيين، كان يعمل من طرابلس عاصمة الشمال برأسمال قدره ٣٠٥ مليون دولار. وسوف ينقل مقر البنك الى العاصمة اللبنانية بيروت.

وقرر مجلس الادارة الجديد رفع رأسمال البنك الى ٨ ملايين دولار في المرحلة الاولى، وربما انضم اليه عدد آخر من رجال الاعمال اللبنانيين والخليجيين. وقد حصلت المجموعة الكويتية التي يرأسها الصقر على حصة نسبتها ٦٦٪ ، بينما أخذت الحصة الباقية ونسبتها ٣٤٪ مجموعة من رجال الاعمال اللبنانيين.

ومن المرجح ان يكون اطلاق اسم «بنك الكويت الوطني» على البنك المذكور مؤشرا على علاقة مع «البنك الوطني الكويتي» ، لان مجموعة الصقر المعروفة باسم «شركة الساحل الاستثمارية» هي من أكبر المساهمين في «البنك الوطني الكويتي» وفي «بنك الكويت الوطني» الجديد في لبنان.

من جهة ثانية، باشرت لجنة تصفية «البنك اللبناني – العربي» في بيروت دفع نصف الحقوق المثبتة لمودعي ودائني البنك المذكور الجارية تصفيته وسوف تنتهي مهلة دفع هذه الحقوق البالغة حوالى ٦ مليارات ليرة في ٢٧ نيسان /ابريل الجاري، منها ديون ممتازة بينها تعويضات الموظفين (٢٣٠ موظفا) وجرى دفعها وتبلغ ١٠٥ مليار ليرة. وكانت مؤسسة ضمان الودائع قد دفعت للمودعين مبالغ مجموعها ١١ مليار ليرة.

على اثر جمعيتها العمومية في البحرين

«المؤسسة العربية المصرفية» توزع أرباح عام ١٩٩٣

■ عقدت الجمعية العمومية للمؤسسة العربية المصرفية «المصرف العربي العالمي»، الذي يتخذ من البحرين مقرا له، اجتماعها السنوي للمصادقة على حسابات عام ١٩٩٣ المدققة، والارباح الموزعة ومناقشة قضايا اخرى.

وفي جردة اعمال المصرف ان النتائج الجيدة المحققة في عام ١٩٩٣ قد عكست خروج «المؤسسة العربية المصرفية» من أزمة الخليج. ومن أهم ملامح أداء المؤسسة هي استمرار التنويع في قاعدة مساهمي المجموعة من خلال العملية المربحة، والمتمثلة في الطرح الخاص والعرض العام لما نسبته ٤٥ في المائة من حصة المصرف الأم في «انترناشيونال بنك اوف آسيا ليمتد» الموجود في هونغ كونغ، والتوسع في التمثيل النشط للمؤسسة العربية المصرفية في العالم العربي، وتقديم منتجات مصرفية خاصة اكثر تناسقا مع نشاطات المجموعة الاخرى.

وبناء على ما حققته المؤسسة من دخل اجمالي قياسي للسنة الثانية على التوالي والذي بلغ ٧٠٣ ملايين دولار اميركي، فان الارباح التشغيلية البالغة ٣١٦ مليون دولار اميركي هي ايضا الاعلى منذ انشاء المؤسسة، بحيث فاقت ارباح عام ١٩٩٢ البالغة ٢٤٤ مليون دولار اميركي. اما صافي الارباح لعام ١٩٩٣ فقد وصلت ١٣٥ مليون دولار اميركي اي بزيادة نسبتها ٧١ في المائة مقارنة مع عام ١٩٩٢.

ونظرا الى هذه النتائج فان الارباح الموزعة النهائية البالغة ٠.٣٥ دولار اميركي لكل سهم او ٣٥ مليون دولار اميركي الموصى بها من قبل مجلس الادارة قد تم التصديق عليها من قبل الجمعية العمومية. وكانت المؤسسة قد وزعت ارباحا مؤقتة بلغت ٠.٢٥ دولار اميركي لكل سهم او ٢٥ مليون دولار اميركي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣، وبذلك يبلغ اجمالي الارباح الموزعة خلال العام ٠.٦٠ دولار اميركي لكل سهم او ٦٠ مليون دولار اميركي. وبنهاية عام ١٩٩٣، وبعد اقتطاع كامل الارباح الموزعة خلال العام، بلغ اجمالي حقوق مساهمي المؤسسة المصرفية ١.٤٣٣ مليون دولار اميركي مقارنة مع ١.٤١٩ مليون دولار اميركي بنهاية عام ١٩٩٢.

وتمثل هذه النتائج البيانات المالية المجمعة لمجموعة المؤسسة الممثلة عالميا والتي تكون «المؤسسة العربية المصرفية» بالنسبة اليها الشركة الأم.

ان الشركات الرئيسية التابعة لمجموعة المؤسسة هي «بنكو اتلانتيكو اس. ايه». في اسبانيا، و«بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي. ال. سي» في لندن، و«انترناشيونال بنك اوف آسيا ليمتد» في هونغ كونغ، و«المؤسسة العربية المصرفية، داوس اند كو. جي. ام. بي. انتش»، في فرانكفورت. و«المؤسسة العربية المصرفية بنك انترناشيونال دو موناكو اس. ايه. ام» في مونت كارلو، و«بنك المؤسسة العربية المصرفية» – الاردن في عمان، و«المؤسسة العربية المصرفية للاستثمار والخدمات» (ش. م) في البحرين.

البنوك العالمية تجدد ثقتها بسلطنة عُمان

■ أعربت مجموعة مهمة من البنوك العالمية الكبرى عن ثقتها مجددا بسلطنة عمان وبسياساتها الاقتصادية والمالية، مشيدة بدقة الحكومة العمانية من حيث سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها.

وفي طليعة البنوك العالمية التي تبدي اهتماما خاصا بالتعامل مع سلطنة عُمان، البنوك اليابانية التي تحاول زيادة حضورها في البلاد العربية ، ولا سيما في منطقة الخليج والجزيرة العربية، بعد انحسار مدروس في السنوات الاخيرة بسبب حرب الخليج.

وكان من شأن هذا الاهتمام بالسلطنة ان تدافعت المصارف العالمية على الاكتتاب بقرض محرر لحكومة عمان قدره ٣٠٠ مليون دولار ، بحيث تجاوز المكتتبون المبلغ المطلوب، وهو ما جعل المراقبين للأسواق المالية الكبرى في العالم يصفون هذا الاقبال بانه بمثابة مقياس للثقة العالمية بالسلطنة.

والقرض المذكور بقيمة ٣٠٠ مليون دولار مدته خمس سنوات، وقد شارك فيه كل من: بنك الخليج الدولي، وتشيس منهاتن، وكومرز بنك، وبنك طوكيو.

ويلاحظ ان ثلاثة من البنوك الاجنبية المشاركة في القرض تمثل اكبر الدول الصناعية في العالم وهي الولايات المتحدة ، والمانيا، واليابان.

شارع المصارف

الامارات الدولي

اعلن بنك الامارات الدولي عن ارباح صافية لعام ١٩٩٣ مقدارها ٢٤٧ مليون درهم (٦٧.٣ مليون دولار) ، اي بزيادة عن السنة السابقة نسبتها ١١٪، وتبعا لذلك رفعت نسبة الارباح الموزعة على حملة الاسهم من ١٥٪ في ١٩٩٢ الى ١٧.٥٪ في ١٩٩٣. وكان الدخل الاجمالي للبنك قد وصل الى ٤٨٧.٦ مليون درهم على موجودات قدرها ١١.٩١٢ مليار درهم نظير ٤٦٤.٢ مليون درهم على موجودات قدرها ١١.٣٥٥ مليار درهم في السنة السابقة.

ابو ظبي التجاري

حقق بنك ابو ظبي التجاري للسنة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١، ارباحا صافية بلغت ١٦٥ مليون درهم (٤٥ مليون دولار) مقابل ١٢٠ مليون درهم في ١٩٩٢، و٤٥ مليون درهم فقط في ١٩٩١. وبلغت الموجودات الاجمالية للبنك حوالى ١٣ مليار درهم مقابل ١٠.٦ مليار درهم في ١٩٩٢ و٣.٥٤ مليار درهم في ١٩٩١.

السعودي – الهولندي

ينوي البنك السعودي – الهولندي (تملك فيه ا. ب. ن – امرو هولدينغ الهولندية ٤٠٪) مضاعفة رأسماله ليصل الى ٤٢٠ مليون ريال سعودي (١١٢ مليون دولار)، وذلك باصدار اسهم مجانية بنسبة سهم جديد لكل سهم قديم على ان يجري تمويل الاسهم الجديدة بترحيل مبلغ ٢١٠ ملايين ريال (٥٦ مليون دولار) من حساب الاحتياطي العام البالغ ٧٥٢ مليون ريال (٢٠٠ مليون دولار).

بنك الرياض

حقق بنك الرياض دخلا صافيا من عملياته بلغ ٧٧٠ مليون ريال سعودي في نهاية ١٩٩٣ مقابل ٥٦٦.٥ مليون ريال في ١٩٩٢. وقد زادت موجودات البنك في الفترة ذاتها من ٥٠ مليار ريال الى ٥٢.٤ مليار ريال. (اما ودائع الزبائن فقد بقيت على حالها بحدود ٢٩.٧ مليار ريال).

AL-MIZAN الميزان

قسيمة اشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة: .....

مرفق معه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية بقيمة: .....

تدفع لأمر: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

الاسم: ----------

العنوان: ----------

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
UNIT 5
ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
U.K.

الاشتراك السنوي:

■ المملكة المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للافراد ٢٠ جنيها
للمؤسسات والشركات ٥٠ جنيها

■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولارا
للافراد ٤٠ دولارا
للمؤسسات والشركات ٧٥ دولارا

الحفاظ على الحصة في السوق أهم من رفع الأسعار

«سبب سعودي» للاصرار الاميركي على ابقاء حظر النفط العراقي!

■ تطوران مهمان شهدتهما أسواق النفط في الآونة الأخيرة وكان لهما فعل خفض الأسعار، واعطاء انطباع بأن النفط الرخيص سوف يستمر الى أمد طويل (راجع الصفحة الاولى). التطور الأول هو تمديد الحظر الدولي على النفط العراقي باصرار من الولايات المتحدة وعلى الرغم من ممانعة قوى دولية مهمة بينها فرنسا وروسيا والصين. والتطور الثاني هو تمديد سقف الانتاج النفطي الحالي لمنظمة «اوبيك» (٢٤.٥٢ مليون برميل في اليوم) باصرار من المملكة العربية السعودية وعلى الرغم من مطالبة دول مهمة بالخفض لتعزيز الأسعار بينها ايران وفنزويلا ونيجيريا.

في المسألة الأولى، أي في مسألة الحظر على العراق، هناك تساؤلات دولية عديدة حول استمرار الحظر، لأن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار أو حتى للتأجيل في رأي البعض. لكن الشيء الواضح أيضاً هو ان الولايات المتحدة سوف تمضي في الحظر حتى من دون الأمم المتحدة، مما أثار حفيظة أعضاء آخرين في مجلس الأمن الدولي للسؤال عن تحديد الولايات المتحدة للظروف التي تسمح بفك الحظر. غير ان واشنطن تتهرب دائما من الاجابة عن مثل هذه الأسئلة.

غير ان مسؤولين اميركيين في واشنطن يشيرون الى ان الولايات المتحدة تشارك السعودية رأيها في *الأحوال النفطية العالمية، مما يعني ان فك الحظر عن العراق من شأنه ان يغرق الأسواق بالنفط في وقت تشهد الأسعار مزيداً من الهبوط بكل الانعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي والمالي والتجاري* للمملكة.

اضافة الى ذلك، فان الانهيار المستمر في أسعار النفط يشكل عاملا ضاغطاً على ادارة كلينتون من قبل منتجي النفط في ولاية تكساس، وخاصة المنتجين الهامشيين الذي ينتجون الآن بخسارة لأن كلفة الانتاج أعلى من الأسعار الراهنة.

ويبين الجدول التالي مقارنة بين العرض والطلب لعام ١٩٩٣:

العرض (بملايين البراميل في اليوم)	
دول «اوبيك»	٢٣.٩
اميركا الشمالية	١٤.٠
بحر الشمال	٥.٢
روسيا وجاراتها والصين	١٠.٧
دول أخرى خارج «اوبيك»	١٢.١
المجموع	٦٥.٩

الطلب (بملايين البراميل في اليوم)	
اميركا الشمالية	١٩.٢
اوروبا	١٣.٦
الباسيفيك	٦.٣
روسيا وجاراتها	٥.٦
دول أخرى خارج منظمة التعاون	٢٠.٣
المجموع	٦٥.٠

وتأتي الزيادة في العرض من جراء الانتاج الزائد ومن جراء هبوط الطلب في الدول الصناعية لثلاثة اعتبارات رئيسية هي:

١- الكفاءة في الاستهلاك والتوفير

٢- فرض المزيد من الضرائب على استهلاك الطاقة

٣- الركود الاقتصادي الطويل والنهوض الاقتصادي البطيء.

لكن المنطق السعودي وراء الموقف الأخير في الاجتماع الوزاري لمنظمة «اوبيك» في جنيف، حيث أصر وزير النفط السعودي هشام الناظر على رفض المطالبات من الدول الأخرى وعلى رأسها ايران بخفض حصص الانتاج للدول الاعضاء، يقوم على حيثيات واعتبارات وجيهة هو الآخر اذا أخذ بكليته. فهو يقوم على الاعتبارات التالية:

أولا، ان التذبذب في أسعار النفط صعودا وهبوطا أمر مألوف ويمكن التعايش معه بشكل او بآخر، لكن الحصة في السوق اذا لم يحافظ عليها بأي ثمن فان آخرين يمكن ان يستولوا عليها. واذا تقلصت الحصة في السوق فانه من الصعب ان تعود ولا سيما ان هناك انتاجا كبيرا قادما من مناطق جديدة ومن احتياطات كبيرة.

ثانيا، ان خفض الانتاج بنسبة ضئيلة لن يؤثر على الاسعار.

ثالثا، ان خفض الانتاج بنسبة كبيرة سوف يدفع بمنتجين آخرين الى زيادة انتاجهم للافادة من الأسعار المرتفعة فتعود الاسعار الى الهبوط من جديد.

رابعا، ان اي ارتفاع في الاسعار في الظروف الراهنة وربما في الظروف المستمرة، لن يعوض عن فقدان السوق او حتى عن العائدات الحالية. ويمكن تفسير هذه النقطة حسابيا كما يلي:

اذا كانت السعودية تنتج الآن ٨ ملايين برميل في اليوم بسعر وسطي قدره ١٤ دولارا للبرميل الواحد، فان العائد اليومي من بيع هذه الكميات هو ١١٢ مليون دولار. فاذا خفضت الكمية، ومعها الحصة السعودية في السوق، بمقدار مليونين من البراميل يوميا وصار الانتاج السعودي ٦ ملايين برميل في اليوم فارتفع السعر الى ١٨ دولارا، فان العائد اليومي في هذه الحالة سوف يكون اقل من العائد في الحالة الراهنة بمقدار ٤ ملايين دولار في اليوم (١٠٨ ملايين دولار)، هذا على افتراض ان الدول الأخرى التزمت بالتخفيضات ولم تسارع الى الافادة من ارتفاع الاسعار.

فالموقف السعودي في «اوبيك» يقوم على منطق متماسك، فضلا عن أنه يلتقي مع مصالح الشركات العالمية (راجع الصفحة الأولى، والرسم البياني أعلاه)، من حيث ان النفط الرخيص يقلص أرباح الشركات ايضا ويمنعها من وضع استثمارات كبيرة في أعمال التنقيب بحثا عن مخزون جديد من النفط والغاز، او في الابحاث العلمية لتطوير مصادر بديلة للطاقة الهيدروكربونية على قاعدة «النفط الرخيص يلغي المصدر البديل»، فكيف اذا كان النفط رخيصاً ووفيراً ومتزايداً!

ومع ذلك، فان المنطق السعودي لم يكن مقنعاً للايرانيين، فقد قال وزير النفط الايراني غلام رضا اغا زاده بعد مؤتمر جنيف، انه غير مقتنع بالتفسيرات السعودية للممانعة في خفض الانتاج! لكن بعض الأوساط النفطية، ومنها وزير النفط الكويتي علي البغلي، تتخوف من عودة النفط الروسي الى الاسواق بكثافة في وقت قريب مما سيدفع بالاسعار الى المزيد من الهبوط وبقيها منخفضة الى امد طويل. ويبدو ان السعوديين لا يشاركون معارضيهم هذا الرأي ويتوقعون ان تتحسن الاسعار في الاشهر الستة القادمة بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية. وهناك خبراء نفطيون في الأسواق يراهنون على صحة التوقعات السعودية، ويتكهنون بأن تعود الأسعار الى ارتفاع تدريجي من ١٥ الى ١٨ دولارا للبرميل بعد هبوط مرحلي الى ١٠ - ١٢ دولارا.

وأيا كان الامر، فان الدول المنتجة خارج «اوبيك» والمتزايد عددها، سوف تواصل زحفها على حصص دول «اوبيك» في الاسواق العالمية، ولا سيما اذا ظلت الأسعار منخفضة بحيث يكون الاغراق الكمي هو وسيلة التعويض عن العائدات المتناقصة. وهذا ينطبق على بعض دول «اوبيك» *الأشد حاجة الى العائدات المالية اذا استطاعت ان تزيد طاقتها الانتاجية!*

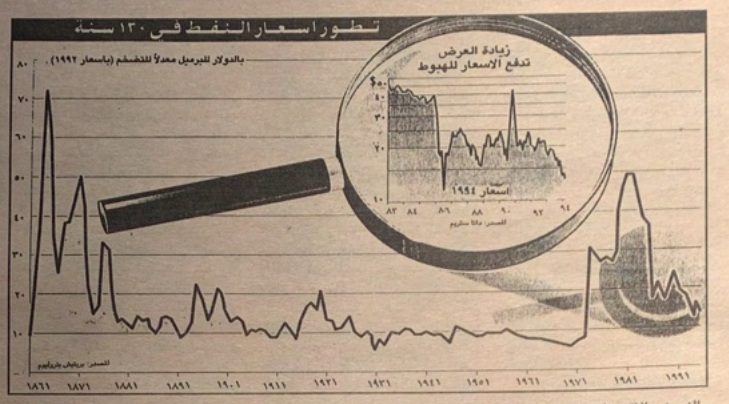

برج النفط

النفط والناس

بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لشركة تطوير حقل زاكوم (زادكو) في ابوظبي وضع كتاب بعنوان «النفط والناس - زادكو ١٩٧٧ - ١٩٩٢» يسجل تاريخ الشركة وبعدد الانجازات التي قامت بها في فترة قصيرة. وكان حقل زاكوم قد جرى اكتشافه عام ١٩٦٣ وبدا الانتاج منه في ١٩٦٧.

اكتشاف يوناني

اكتشفت اليونان مخزونا جديدا من النفط على مقربة من حقل بريثوس البحري في شمال شرق بحر ايجه، من شانه ان يضاعف الانتاج في تلك المنطقة. وقالت مصادر وزارة الصناعة في اثينا، ان الاكتشاف الجديد يلبي ٢٠٪ من احتياجات اليونان النفطية.

وقود خال من الرصاص

تم في دولة الامارات العربية المتحدة تركيب اول خط للانابيب مخصص لنوع واحد من الوقود وذلك في مستودع مؤسسة الامارات العامة للبترول في ميناء جبل علي. ويبلغ طول الانبوب كيلومترين اثنين بقطر ١٢ بوصة، وقد اقيم من قبل شركة «بترول الامارات» حرصا على عدم اختلاط وقودها «التيما» الخالي من الرصاص مع انواع اخرى من الوقود.

خط ايراني - اوروبي

بحث وزير النفط الايراني في جمهورية تركمانستان انشاء خط للانابيب عبر ايران بنقل النفط التركماني الى تركيا واوروبا. واتفق الجانبان على درس خط سعته ١٤٠ الف برميل في اليوم من تركمانستان الى طهران

صفقة محمد العمودي في السويد

دخول سعودي على خطى الكويت في أسواق التكرير الأوروبية

■ الصفقة التي عقدها رجل الأعمال السعودي محمد العمودي في السويد بأن اشترى عبر شركته القابضة «كورال» بمبلغ ٩.٥ مليار كرونر سويدي (١.٢ مليار دولار) شركة «او. كي» السويدية لتكرير النفط التي تملك مصفاتين تمثلان ثلثي الطاقة التكريرية في السويد وربع طاقة التكرير السكندينافية الاجمالية، اثارت تكهنات حول الأبعاد المستقبلية لهذه العملية، وحول ما اذا كان هنالك اخرون مع العمودي أو وراءه.

ومما أثار هذه التكهنات ان الصفقة تمت على يد شركة «نمر» التي ستناط بها ادارة الشركة السويدية بموجب عقد ادارة، وهي شركة بترولية تملكها عائلة بن محفوظ السعودية المالكة للبنك الاهلي التجاري، وتردد انها كانت تنوي شراء الشركة السويدية في السنة الماضية، لكن تورط خالد بن محفوظ في فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي حال دون ذلك في حينه.

وقد دفع العمودي نقدا مبلغ ٧٥٠ مليون دولار وترتبت عليه ديون مقدارها ٤٧٥.٢ مليون دولار للحصول على الشركة المذكورة التي تتوزع ملكيتها على النحو التالي: ٢٤٪ للحكومة السويدية، ٢٤٪ لشركة النفط الفنلندية «نستي اوي»، ٥٢٪ للمجموعة التعاونية السويدية «كي. اف».

وفي تحليل لبعض المراقبين النفطيين ان الحكومة السعودية عبر شركة «ارامكو» قد شجعت على هذه الصفقة، وربما اسهمت فيها بطريقة غير مباشرة، حاذية حذو الكويت في دخول أسواق التكرير الاوروبية نظراً لتدهور عائدات بيع النفط الخام. ومما عزز هذا الاعتقاد ان للشركة السويدية الآن عقداً صغيراً لاستيراد النفط من «ارامكو»، وتردد ان النية تتجه الى استيراد كامل احتياجات المصفاتين اللتين تملكهما «او. كي» في السويد (وطاقتهما الاجمالية ٣٦٥ الف برميل في اليوم) من النفط الخام السعودي والاستغناء عن نفط بحر الشمال الأغلى ثمناً بالرغم من قربه الجغرافي على قول غازي حبيب ممثل العمودي في مجلس ادارة الشركة السويدية. وكان السعوديون يبحثون منذ مدة عن منافذ في سوق التكرير الخارجية للتخفيف من بيع الخام والتعويض عن هبوط العائدات على غرار ما فعلت الكويت، وهي السباقة في هذا المجال. لكن الحظ لم يحالف السعوديين في الحصول على منافذ مناسبة شأن الكويتيين. لكن منذ سنوات قليلة حصلت «ارامكو» على حصة في شراكة مع «تكساكو» الاميركية، كما حصلت في السنة الماضية على حصة الاقلية في شركة النفط الفلبينية عندما طرحتها حكومة مانيلا للبيع الى القطاع الخاص. اما في اوروبا فان الابواب كانت شبه مقفلة فلم يعثر السعوديون على ضالتهم إلا الآن.

وكان السعوديون قد حاولوا الدخول الى اوروبا مع شركات فرنسية للحصول على حصة في أسواق المنتجات، الا ان ذلك اصطدم بمطالبة الفرنسيين اعطاءهم حصة مقابلة في حقول النفط الخام السعودية!

ويبدو ان اتمام الصفقة السويدية عن طريق شركة خاصة كان خشية ان تثار في وجهها عقبات سياسية عطلت المحاولات السعودية السابقة في اوروبا.

وهناك مجالان رئيسيان تستفيد منهما السعودية بوجودها في اوروبا الشمالية: المجال الاول، انها تخفف من بيع النفط الخام باسعار رخيصة، وتزيد بيع المنتجات المكررة بأسعار مرتفعة. والمجال الثاني، هو استهداف اسواق جديدة متعطشة في اوروبا الشرقية وخاصة في بولندا القريبة من الشواطئ السويدية.

وللاعتبارات ذاتها التي املت على السعودية الدخول في سوق التكرير الاوروبية، تحاول ابو ظبي حاليا الحصول على حصة قبل انها بحدود ١٠٪ من شركة النفط النمساوية «او. ام. في».

مؤتمر الغاز العالمي في ابوظبي

دخل عادل للمنتجين وسعر واقعي للمستهلكين

■ أعلن سهيل فارس المزروعي الأمين العام للمجلس الأعلى للبترول في ابو ظبي في خطاب القاه نيابة عنه رشيد السويدي مدير التنقيب والانتاج في شركة نفط ابو ظبي الوطنية (أدنوك)، ان في المنطقة كميات من الغاز تكفي حسب معدلات الانتاج الحالية مدة ٣٦٤ سنة.

جاء ذلك في مؤتمر عالمي للغاز عقد في ابو ظبي وحضره ٦٠ مسؤولا وخبيرا نفطيا من جميع أنحاء العالم. وقد نظمت المؤتمر المجموعة البريطانية الاستشارية للشرق الاوسط بالاشتراك مع غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي، وشركة «بكتل» الاميركية، وشركة الغاز البريطانية، وطيران الخليج، وشركات نفطية عالمية اخرى.

واعطى المزروعي في خطابه صورة زاهية عن مستقبل الغاز مركزا على ضرورة تحسن الأسعار وقال: «لضمان امدادات الغاز الى المستهلكين لا بد من الوصول الى سعر يضمن دخلا مستقرا وعادلا للمنتجين، ويعتبر في الوقت ذاته سعرا واقعيا ومعقولا بالنسبة الى المستهلكين».

وأشاد بدور الشركة الوطنية (ادنوك) واهتمامها الخاص بصناعة الغاز، حيث كشفت من اعمال التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية، وعكفت على تنفيذ برنامج لتعزيز مرافق الانتاج لكي تضمن الحفاظ على طاقتها الانتاجية خلال القرن المقبل.

وأشار المزروعي الى مشروعين كبيرين على وشك الانجاز، احدهما بكلفة ١.٣ مليار دولار منح قبل سنة الى شركة «بكتل» الاميركية وشركة «تكنيب» الفرنسية لتوسيع مرافق حبشان البرية في حقل «باب» النفطي مما يرفع طاقته الانتاجية من الغاز في نهاية السنة المقبلة الى اكثر من ثلاثة اضعاف لتصل الى ١.٨٦ مليون قدم مكعب في اليوم.

أما المشروع الثاني فهو مضاعفة طاقة معمل جزيرة «داس» لتسييل الغاز الطبيعي.

وقد قدمت الورقة حول هذا المشروع شركة ابو ظبي لتسييل الغاز (ادغاز). وستبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع بعد الانتهاء من بناء خط الانتاج الثالث حوالى ٥ ملايين طن من الغاز المسال. ويتوقع الانتهاء قريبا من هذا الخط الذي بلغت كلفته مليار دولار.

وكانت «ادغاز» قد تعاقدت مع شركة كهرباء طوكيو على شراء كامل انتاج مصنع التسييل في جزيرة «داس» لمدة ٢٥ عاما تنتهي في عام ٢٠١٩.

كما قدمت دولة قطر ورقة عمل حول مشاريع الغاز الضخمة فيها والتي تتولاها مجموعة شركات انشئت لهذا الغرض تمتلك شركة البترول القطرية معظم أسهمها، ويزيد احتياطي دولة قطر من الغاز على ٧.٥ تريليون متر مكعب من الغاز وتضم حقل غاز الشمال الذي يعتبر اكبر حقل للغاز في العالم.

وتعمل قطر لبناء عدة مشاريع لتسييل الغاز الطبيعي لدخول اسواق الغاز العالمية في غضون الفترة المقبلة.

● يشترك اكثر من ٣٠٠ شركة من ٢٠ بلدا في دبي لبحث آفاق صناعة النفط والغاز في مؤتمر تنظمه غرفة تجارة وصناعة دبي، وجمعية الصناعيين الاميركيين، وشركة طيران «الامارات».

١٣ Vol.1 No.7 April 1994 المجلد الاول - العدد السابع - نيسان / ابريل ١٩٩٤

«سيارة البيئة» تزاحم «سيارة البترول»

أولها فولكسفاغن وآخرها مرسيدس

■ تقف صناعة السيارات الآن على مفترق حاسم. وقد كانت الخطوة التي خطتها شركة «مرسيدس بنز» بالاتفاق مع الصناعي السويسري اللبناني الأصل نقولا الحايك، لتصنيع سيارته الصغيرة ذات المقعدين، مؤشرا على الاتجاه الذي سوف تمضي فيه صناعة السيارات في المستقبل القريب.

فعند توقيع الاتفاق بين هلموت فرنر من ادارة «مرسيدس» ونقولا الحايك في شتوتغارت يوم ٤ آذار/مارس الماضي عند عرض نماذج من سيارة «سواتش موبيل» على الجمهور لأول مرة، قالت الصحف العالمية: «ان الكبار يفكرون صغيرا» دلالة على ان الشركات الصانعة للسيارة الكبيرة تفكر ببناء وصنع سيارات صغيرة. هذا الاتجاه صحيح مائة في المائة بدليل ان معظم صانعي السيارات الكبيرة الضخمة اعلنوا عن خطط لانتاج نماذج مصغرة لمواجهة الركود الاقتصادي من جهة، وللتخفيف من الازدحام في المدن الرئيسية المكتظة، ولسبب أهم هو الرضوخ للضغوط البيئية نظرا الى التلوث الكبير الذي تنفثه السيارات الحارقة للبنزين والمازوت في الجو.

والواقع ان الركود الاقتصادي الأخير قد وضع صناعة السيارات في موضع حرج ماليا بسبب هبوط الطلب، حتى النهوض الذي لاحت تباشيره في مطلع هذه السنة كان خادعا لأن الزيادة في المبيعات، كما تبين الجداول التالية عن الاحوال في *اوروبا الغربية*، لم تكن ذات شأن.

وتبين الاحصاءات والدراسات ان النهوض في شهر شباط/فبراير الماضي كان بطيئا، بل هو تقهقر عما كان عليه في الشهر الاول من السنة. ذلك أن المبيعات في شباط/فبراير لم ترتفع الا بنسبة ١٪ فقط من سنة الى سنة اي من ٩١٩ الف سيارة الى ٩٢٦ الف سيارة. لكن المبيعات الاجمالية في الشهرين الاولين من السنة زادت عن الفترة ذاتها من السنة الماضية بنسبة ٤.١٪ بالغة ١.٩٦٣.٠٠٠ سيارة كما هو مبين في الجدول رقم ٢ لكن التطور التطور الأهم في هذا المجال.

ان الاتجاه الذي بدأه نقولا الحايك في سيارة «سواتش» هو الاستغناء تدريجيا عن المحركات العاملة بالمحروقات المشتقة من البترول كالبنزين او المازوت. فالسيارة الجديدة التي تبنتها «مرسيدس» تعمل بنسبة ٥٠٪ فقط بمشتقات البترول وتعمل بالنسبة ذاتها، اي مناصفة، بالكهرباء المولدة في بطارية خاصة، وبالتالي فانها تختصر فورا من نسبة التلوث الجوي.

نقولا الحايك يستعرض سيارته الكهربائية - البترولية في شتوتغارت مع رئيس شركة «مرسيدس».

وللدلالة على ان المسالة البيئية هي مسالة مركزية في توجهه الصناعي الجديد، سافر نقولا الحايك الى نيويورك بعد عرض سيارته في شتوتغارت لحضور اجتماع الدورة الرابعة والاخيرة من اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED)، وهي الهيئة التي أعدت مؤتمر البيئة العالمي في ريو دي جانيرو في الصيف الماضي.

ومن المرجح، وربما من المؤكد، ان يكون التطور الجديد في صناعة السيارات بداية النهاية للسيارة التقليدية العاملة بمحركات بترولية. وسوف يكون لهذا التطور انعكاس كبير على الصناعات النفطية، ولا سيما ان هناك من يتهم شركات النفط العالمية بأنها تعرقل عن عمد البحوث والتقنيات الهادفة الى صنع سيارة غير بترولية.

الجدول رقم ١ - الحصة المئوية لكل سيارة في السوق الاوروبي الاجمالي

الصانع	شباط/فبراير ١٩٩٤	شباط/فبراير ١٩٩٣	١٩٩٤ حتى ١ آذار/مارس	١٩٩٣حتى ١ اذار/مارس
فولكسفاغن	١٦.٣	١٧.٠	١٦.٠	١٦.٨
بيجو	١٢.٩	١٢.٢	١٢.٥	١٢.٢
جنرال موترز (*)	١٢.٧	١٢.٠	١٢.٨	١٢.٤
فيات	١٢.١	١٣.٠	١٢.١	١٣,١
فورد (**)	١١.٨	١١.٧	١٢.٠	١١,٧
رينو	١٠.٣	١٠.٧	١٠.١	١٠.٦
مرسيدس بنز	٣.٥	٢.٦	٣.٧	٢.٧
نيسان	٣.٣	٣.٦	٣.٧	٣.٤
بي. إم. دبليو	٣.١	٣.١	٣.٢	٣.٣
روفر	٣.٠	٢.٧	٣.٣	٢.٩
تويوتا	٢.٨	٣.٠	٢.٦	٢.٦
فولفو	١.٦	١.٣	١.٧	١.٤
هوندا	١.٣	١.١	١.٣	١.١
ميتسوبيشي	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
المجموع الياباني	١١.٢	١١.٨	١١.٤	١١.١٣

(*) - بما في ذلك «ساب» (**) - بما في ذلك «جاغوار» المصدر: جمعية صانعي السيارات الاوروبية

الجدول رقم ٢ - السيارات الجديدة المسجلة في اوروبا الغربية
كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٤

	الحجم (عدد السيارات	تغيير الحجم (٪)	الحصة(٪) ٢/١ ٩٤	الحصة (٪) ٢/١ ٩٣
السوق الاجمالي	١.٩٦٣.٠٠٠	+ ٤.١	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الصانعون				
مجموعة فولكسفاغن	٣١٧.٠٠٠	+ ٠.٠	١٦.١	١٦.٨
● فولكسفاغن	٢١٦.٠٠٠	- ٠.٠	١١.٠	١١.٤
● أودي	٤٧.٠٠٠	- ٧.٠	٢.٤	٢.٦
● سيات	٤٦.٠٠٠	+ ٣.٩	٢.٣	٢.٣
● سكودا	٨٠٠٠	+ ٣٢.٦	٠.٤	٠.٣
جنرال موتورز	٢٥٢.٠٠٠	+٩.٦	١٢.٩	١٢.٢
● اوبل/فوكسهول	٢٤١.٠٠٠	+ ٨.٧	١٢.٣	١١.٨
● ساب	٩٠٠٠	+ ٤٠.٧	٠.٤	٠.٣
بيجو/سيتروين	٢٤٥.٠٠٠	+ ٧.٨	١٢.٥	١٢.١
● بيجو	١٤٣.٠٠٠	+ ٢.٧	٧.٣	٧.٤
● سيتروين	١٠٢.٠٠٠	+ ١٥.٩	٥.٢	٤.٧
مجموعة فيات	٢٣٥.٠٠٠	- ٤.٨	١٢.٠	١٣.١
● فيات	١٨٠.٠٠٠	- ١.٤	٩.٢	٩.٧
● لانسيا	٣١.٠٠٠	- ١٥.٠	١.٦	١.٩
● الفا روميو	٢١.٠٠٠	- ١٦.١	١.١	١.٤
فورد	٢٣٤.٠٠٠	+ ٥.٩	١١.٩	١١.٧
● فورد اوروبا	٢٣١.٠٠٠	+ ٥.٨	١١.٨	١١.٦
● جاغوار	٣٠٠٠	+ ٨.١	٠.١	٠.١
رينو	١٩٧.٠٠٠	- ٠.٤	١٠.٠	١٠.٥
مجموعة بي. إم. دبليو	١٢٥.٠٠٠	+ ٦.١	٦.٤	٦.٣
● بي. إم	٦١.٠٠٠	- ٣.٢	٣.١	٣.٣
● روفر	٦٤.٠٠٠	+ ١٦.٧	٣.٣	٢.٩
مرسيدس بنز	٧٤.٠٠٠	+٤٥.٥	٣.٨	٢.٧
نيسان	٦٩.٠٠٠	+ ٧.٩	٣.٥	٣.٤
تويوتا	٤٩.٠٠٠	+ ٠.٢	٢.٥	٢.٦
فولفو	٣٣.٠٠٠	+٢٤.٢	١.٧	١.٤
السوق الاجمالي	١.٩٦٣.٠٠٠	+ ٤.١	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الصانعون				
مجموعة فولكسفاغن	٣١٧.٠٠٠	+ ٠.٠	١٦.١	١٦.٨
جنرال موتورز	٢٥٢.٠٠٠	+٩.٦	١٢.٩	١٢.٢
بيجو/سيتروين	٢٤٥.٠٠٠	+ ٧.٨	١٢.٥	١٢.١
مجموعة فيات	٢٣٥.٠٠٠	- ٤.٨	١٢.٠	١٣.١
فورد	٢٣٤.٠٠٠	+ ٥.٩	١١.٩	١١.٧
رينو	١٩٧.٠٠٠	- ٠.٤	١٠.٠	١٠.٥
مجموعة بي. إم. دبليو	١٢٥.٠٠٠	+ ٦.١	٦.٤	٦.٣
مرسيدس بنز	٧٤.٠٠٠	+٤٥.٥	٣.٨	٢.٧
المجموع الياباني	٢١٤.٠٠٠	+ ٠.٧	١٠.٩	١١.٣

الحايك والزومان

■ وقع الشيخ صالح بن محمد الزومان رئيس مجلس ادارة «مؤسسة الزومان» في المملكة العربية السعودية اتفاقا مع نقولا الحايك رئيس مجلس ادارة شركة «إس. إم. اتش» الصانعة لساعات «سواتش» السويسرية في مقر الشركة السويسرية في مدينة بال أصبحت بموجبه مؤسسة الزومان الوكيل العام الوحيد لمنتوجات شركة «سواتش» في المملكة العربية السعودية.

سرقة السيارات

■ أجرت وزارة العدل الهولندية دراسة حول السيارات المسروقة في اوروبا فتبين ان اكثر سيارة عرضة للسرقة هي سيارة «بورشة» في بريطانيا اذا كان صاحبها لا يملك موقفا مقفلا خاصا به. وجاء في الدراسة ان ثلاثة من كل ١٠٠ بريطاني وايطالي معرضون لسرقة سياراتهم مرة كل اربع سنوات، وتقل هذه النسبة الى ١ لكل ٢٠٠ الماني وهولندي. اما أسواق السيارات المسروقة فهي في الدرجة الاولى :بولندا وبلغاريا ورومانيا!

البروفسور الاميركي ادوين بايكر يسلط الضوء على «الرقابة الاعلانية» التي تفوق «الرقابة الحكومية»

خطر «الاعلان» على الديموقراطية

«ان الالتزام الديموقراطي يؤيد بقوة معاملة الصحف على مضامينها كونها «تستحق بذاتها» من غير اعتبار آخر، وهو أمر يجب ان يكون في متناول جميع المواطنين على الاقل الى درجة معقولة»

■ لا أحد يعرف بالضبط كيف واين بدأ الاعلان. لكن بما ان الطبيعة البشرية لم تتغير كثيرا على مر العصور، فان بامكاننا ان نفترض ان فكرة الترويج للاشياء بالاعلان عنها بطريقة من الطرق هي ايضا فكرة قديمة، وخاصة عند اولئك الباعة الشاطرين بالفطرة الذين لديهم حاسة المعرفة بما يرغب فيه الجمهور او ما يرضيه.

ويبدو ان الاعلان قد اثر في تفكير البشر لفترة طويلة حتى دخل في صلب الحياة اليومية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. ويقال ان الفنان الشهير ليوناردو دافينشي كان يحاول دائما اقناع العائلات الغنية الطالبة لخدماته بالقيمة الدعائية لاعماله الفنية واصفاً نفسه بانه مزيج «من العبقرية والعلاقات العامة»!

اما اليوم فان الاعلان هو سيد المسرح. لا عمل ينجح من دونه. لا بضاعة تروج في الاسواق ما لم يجر الاعلان عنها على نطاق واسع. اننا ناكل ونشرب ونلبس ونستخدم الاشياء التي تقدمها لنا الاعلانات.

لكن الشيء المثير للجدل هو تاثير الاعلان على وسائل الاعلام من حيث الحد من قوتها او توجيهها على نحو ما ترغب الجهات المعلنة او من يقف وراءها. فالمعلن أصبح الآن قوة اعلامية مغلقة وضاغطة على الحريات الصحافية والاعلامية بل على العملية الديموقراطية كلها.

ومن هذا المنطلق يتخذ الكتاب الصادر عن مطبعة جامعة برنستون الاميركية بعنوان **«الاعلان والصحافة الديموقراطية»** أهمية خاصة، لان كاتبه البروفسور ادوين بايكر يطرح نظرية مفادها: ان الشركات الخاصة هي عبر اعلاناتها في الصحف «الرقيب الاكبر» على الاعلام، وان دورها الرقابي هذا يفوق دور الحكومات كثيرا.

وقد كان موضوع الاعلان موضع جدل بين المفكرين الاقتصاديين حول مضاعفاته الاقتصادية، من غير تركيز خاص على تاثيراته الاعلامية والسياسية من حيث فعله الرقابي الذي اشار اليه البروفسور بايكر. لكن **«المرجع»** في الاقتصاد الذي صدر جزؤه الاول الآن في لندن لناشريه «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر (ناشرو جريدة «الميزان») يعرف الاعلان تحت مدخل Advertisement وتحت مدخل Advertising كما يلي:

Advertisement (ad) اعلان،

طريقة للاعلان عبر وسائل الاعلام المتاحة عن بضاعة جديدة، او خدمة، او علاقة، بغية الترويج لها لدى الجمهور. ويقال للاعلان التجاري ايضا (Commercial).

اما وسائل الاعلام التي تستخدم لاغراض اعلانية فهي كثيرة منها الجرائد والمجلات، والاذاعات، وشاشات التلفزيون، والسينما، والفيديو، وملصقات الجدران، والمنشورات التي توزع باليد على المارة في الشوارع.

Advertising الاعلان، القيام بالعملية الاعلانية،

عملية غير شخصية للترويج مدفوعة الثمن وتتناول البضائع والخدمات والافكار. واستعمال هذه العبارة من قبل المعلن ينطوي على قرار متخذ بالاعلان في احدى الوسائل الاعلامية، او في كافة الوسائل الاعلامية، او في بعضها.

واي طريقة او منهج لجذب انتباه الجمهور بغية الترويج لبيع او شراء السلع والخدمات، يمكن وصفها بانها «اعلانية». على ان التعريف العملي لها محصور بالطرق المألوفة للاقناع ومنها ظروف اطلاق الرسالة الاعلانية والمعلومات المتضمنة لها او نسبة الترفيه والتسلية في عرضها في وسائل الاعلام.

وقد جاء في **«المرجع»** تحت هذا المدخل بعنوان :

«الاعلان في النظريات الاقتصادية» ما يلي:

وقد أخذت المسألة الاعلانية حيزا في النظريات الاقتصادية المعاصرة، لكنه حيز غير واضح تماما. فالبعض ينظر الى الاعلان على انه مصدر لمعلومات شتى حول عدد كبير من السلع والخدمات المتوفرة في السوق، وبالتالي فهو مسعف ضروري للمستهلكين في اتخاذ قراراتهم الشرائية. وهذه الوظيفة من حيث توفير المعلومات عن السوق، يفترض ان تعمل باتجاه زيادة المنافسة في السوق، ودفع عملية توزيع الموارد على نحو اكفأ.

غير ان هناك من ينظر الى الاعلان على انه وسيلة لزيادة قوة الاحتكار بزيادة التركيز الصناعي والحواجز امام المنتجين الجدد.

ومن اوائل المتبنين لهذه الفكرة الاخيرة قبل عدة عقود المفكر الاقتصادي كالدور، وقد تبناه بعده اقتصاديون من امثال باين، وكومانور ويلسون الذين يرون في الاعلان وسيلة لتضخيم الفروقات بين منتوجات ليس بينها فروقات كبيرة، وخلق فروقات مفتعلة بين منتوجات متشابهة، وبالتالي خلق وترسيخ «ولاءات» لنوع من الانواع او ماركة من الماركات. وهذه العملية في رأي اصحاب النظرية المذكورة تؤدي الى انعدام المرونة في الطلب بحيث يصبح في مقدور المنتجين زيادة الاسعار فوق المستويات التنافسية. اما الحواجز في وجه المنتجين الجدد فتتمثل في الكلفة العالية للاعلان والتي يقتضي انفاقها للتغلب على «الولاءات» المذكورة.

وهناك افتراض بأن الوفورات الاقتصادية الناشئة من الاعلان على نطاق واسع من قبل الشركات الكبرى المقتدرة، تلعب دورا في وضع الحواجز امام المنتجين الجدد. وحسب هذا الرأي البديل او المخالف للجدوى الاعلانية، فان الاعلان يقيم للمستهلكين في اتخاذ قراراتهم الشرائية. وهذه الوظيفة من حيث توفير المعلومات عن السوق، يفترض ان تعمل باتجاه زيادة المنافسة في السوق، ودفع عملية توزيع الموارد على نحو اكفأ.

غير ان هناك من ينظر الى الاعلان على انه وسيلة لزيادة قوة الاحتكار بزيادة التركيز الصناعي والحواجز امام المنتجين الجدد.

ومن اوائل المتبنين لهذه الفكرة الاخيرة قبل عدة عقود المفكر الاقتصادي كالدور، وقد تبناه بعده اقتصاديون من امثال باين، وكومانور ويلسون الذين يرون في الاعلان وسيلة لتضخيم الفروقات بين منتوجات ليس بينها فروقات كبيرة، وخلق فروقات مفتعلة بين منتوجات متشابهة، وبالتالي خلق وترسيخ «ولاءات» لنوع من الانواع او ماركة من الماركات. وهذه العملية في رأي اصحاب النظرية المذكورة تؤدي الى انعدام المرونة في الطلب بحيث يصبح في مقدور المنتجين زيادة الاسعار فوق المستويات التنافسية. اما الحواجز في وجه المنتجين الجدد فتتمثل في الكلفة العالية للاعلان والتي يقتضي انفاقها للتغلب على «الولاءات» المذكورة.

اعلانية تزيد كثيرا على التي تتكبدها المنتوجات المترسخة للشركات القائمة، فانها ليست حقيقية ، بل هي حسب هذا الرأي، وليدة الطرق المحاسبية المتبعة. ذلك انه على الرغم من ان النتائج المتولدة من الاعلان تتواصل على مدى زمني طويل. فان تكاليف الاعلان تحتسب على انها تكاليف جارية بدلا من احتسابها تكاليف ترسملية يجري خصمها على فترة من الزمن اسوة بالموجودات الترسملية. فلو اتبعت هذه الطريقة الاخيرة في المحاسبة، فان الفارق في كلفة الاعلان بين «القديم» و«الجديد» تتقلص كثيرا وتمحو ما يبدو انه كلفة اولية اعلى على عاتق الداخلين الجدد الى السوق.

والواضح من هذا التعريف، ومن اطروحة البروفسور بايكر، ان **«الاستهلاكية»** هي الدافع الاعلاني. او كما جاء في تعريف هزلي للاعلان في تلفزيون شبكة «سي. ان. ان» الاعلان: **هو حثك على شراء شيء لست بحاجة اليه»!**

فالاتجاهات النقدية للاعلان على هذا الاساس تقوم على انه من المستحيل ادامة النظرة الاستهلاكية للعالم، بفرض او تصوير طرز للحياة تحت انوف البشر الذين لا يقوون عليها.

لكن البروفسور بايكر ذهب الى ابعد من ذلك عندما وجه تهمة مباشرة الى صناعة الاعلان بانها دمرت التنوع والتنافس في الصحافة وهزلت او سخفت مضمونها الى درجة كبيرة فانزلت من مستواها. بل هو يقول: **ان المعلنين يشكلون خطرا اكبر على الصحافة من خطر الحكومات والسياسيين».**

ويقول البروفسور بايكر في كتابه: «بالرغم من الخطر الكامن للرقابة الحكومية وحدوث هذه الرقابة بالفعل بين حين وآخر، فان الشركات الخاصة عموما، والمعلنين خصوصا، يشكلون «رقابة خبيثة» على مضامين وسائل الاعلام».

ويضرب الكاتب مثلا على ذلك تعاطي وسائل الاعلام مع صناعة التبغ والسجاير بالصمت عن اخطارها على الصحة العامة بعدما اثبتت الدراسات الطبية مضار التدخين بزمان طويل، من اجل حماية مداخيلها الاعلانية.

على ان النظرية المركزية في الكتاب هي ان المعلنين قد لعبوا دورا اساسيا في تدمير التنافس في صناعة الصحف الاميركية، وقال انه بحلول عام ١٩٨٩ لم تعد هناك جرائد يومية متنافسة الا في ٢٦ مدينة اميركية! وهذا النمط من التركيز يعود في نظر البروفسور بايكر الى انحياز المعلنين وشركات الاعلان الى الصحف الكبرى بحجة انها الاوسع انتشارا فتنال قسطا من الدخل الاعلاني غير متناسب مع تأثيرها واهميتها النوعية، ذلك ان الدعم الاعلاني المتزايد لكلفة المواد التحريرية يؤدي الى المزيد من الهيمنة والاهم من ذلك الى انهيار المنافسين.

والاسوأ في رأي البروفسور بايكر انه عند انهيار المنافسين بأن تصبح صحفهم «غير اقتصادية» يهبط توزيع الصحف العائشة على الاعلان والمعلنين لانها لا تستطيع استقطاب المشتركين في الصحف المتوقفة بسبب الحصار الاعلاني لا كماً ولا نوعاً.

واهم مطالعة قدمها البروفسور بايكر في كتابه هي، ان الالتزام الديموقراطي يؤيد بقوة معاملة الصحف على مضامينها كونها «تستحق بذاتها» من غير اعتبار آخر، وهو امر يجب ان يكون في متناول جميع المواطنين على الاقل الى درجة معقولة.

اما العلاج الذي قدمه الكاتب في كتابه لهذه المعضلة فينطوي على اقتراح بسيط هو «التخفيف من نفوذ الاعلان في الصحف». وتطبيق هذا الاقتراح من الوجهة العملية يقول بفرض ضريبة نسبتها ١٠٪ على جميع المداخيل الاعلانية في الصحف وتوزيع هذه المبالغ على الصحف الصغيرة بنسبة عائداتها من التوزيع. واذا كان هذا من شأنه ان يخفض المداخيل الاعلانية للصحف الكبرى بنسبة ١٠٪ فانه يزيد عائدات التوزيع للصحف الصغرى بنسبة ٣٠٪ كمكافأة للصحف النوعية التي تسرّ قراءها او يتعلق بها قراء معينون.

وقال بايكر: ان الشيء ذاته ينطبق على الاذاعات، ذلك ان ضريبة نسبتها ٦٪ فقط على المداخيل الاعلانية الاذاعية في عام ١٩٨٩ تعطي مبلغا قدره ٧٨ ٫ مليار دولار في الولايات المتحدة وحدها، وهو مبلغ كاف لدعم الوسائل الاذاعية الحرة.

وفي تعليق لجريدة «الفايننشال تايمز» البريطانية على الكتاب، تساءلت ما اذا كان مثل هذا النهج التدخلي قابلا للتطبيق في السياسة العملية أو لا. لكنها اوصت بأن كتاب **«الاعلان والصحافة الديموقراطية»** هو كتاب اساسي لأي مهتم في التأثير البنيوي للاعلان على الصحافة الاميركية خصوصا وعلى وسائل الاعلام عموما.

واضافت «فايننشال تايمز» : لكنه غير واضح مدى صلاحية هذا التحليل بالنسبة الى الصحافة البريطانية. ذلك انه على الرغم من ان الاعلان يدعم مالية الصحف الى درجة كبيرة. الا ان تنوع الاراء في بريطانيا قد استمر الى حد ما، وان كانت الاراء الى يسار الوسط غير ممثلة كما يجب او ان تمثيلها ضئيل جدا. غير ان صلاحية نظرية بايكر بالنسبة الى الصحافة الاوروبية لا يمكن اسقاطها من الحساب تماما.

وحول الحيرة الصحافية ازاء السياسات الاعلانية من حيث «الانتشار» او «النخبوية» اعطت «فايننشال تايمز» الحق للبروفسور بايكر عندما قدم في كتابه مثل جريدة «ديلي هيرالد» الواسعة الانتشار (٤.٧ مليون قارىء) لكنها توقفت لحرمانها من الاعلانات بالرغم من انتشارها الواسع لسبب ان جميع قرائها كانوا من الطبقة العاملة، ولا يشكلون حسب تعبير البروفسور بايكر «سوقا اعلانيا ذا قيمة يستحق الوصول اليه»!

لكن الجريدة الاقتصادية البريطانية في تعليقها عرضت مفارقة اخرى في الصحافة البريطانية سعيا وراء الدخل بالانتشار مثله الناشر الواسع الانتشار روبرت مردوخ بتحويل جريدة مثل «التايمز» التي يملكها الى جانب صحف اخرى،الى سلعة همها الرواج بتخفيض سعرها من دون مبرر.

ويتضح من ذلك ان شركات الاعلان والمعلنين لا يهمهم في الواقع العملي مدى «انتشار» الصحيفة او مستوى «نخبويتها»، بقدر ما تهمهم سياستها وفي هذا بالضبط يكمن خطر الاعلان على الحريات بالحد من الصحافة الديموقراطية وبالحد من التنافسية والتنوع، حسب نظرية البروفسور الاميركي ادوين بايكر. انه كتاب جدير بالقراءة.

الرئيس الاميركي السابق رونالد ريغان في اعلان لسجلير «تشستر فيلد» عام ١٩٥٠

نتائج نصف سنوية مشجعة وزيادة في رأس المال

أولى ثمار شراكة بورشه وآودي: «أفان آر. إس ٢»

■ أصدرت شركة «بورشه» تقريرها المالي النصف السنوي الذي يمثل الفترة من آب/اغسطس ١٩٩٣ الى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ويشير الى تحسن كبير ملحوظ في المبيعات التي بلغت خلال الفترة المذكورة ٩٨٠ مليون مارك اي بزيادة ٢٠ في المائة عما كانت عليه في الفترة ذاتها من السنة السابقة.

كذلك تحسنت وضعية الطلبيات الجديدة بعد نزول طراز «كاريرا ٩١١ كوبيه» و «كاريرا ٩١١ كابريوليه» الجديدتين الى الاسواق.

وتبدو الصورة مشجعة ايضا بالنسبة الى سيارة «أودي بورشه أفان آر. إس. ٢» التي تنتجها بورشه وسوف تنزل الى الاسواق في الشهر المقبل اذ زاد عدد الطلبيات المسبقة حتى الآن في المانيا وحدها على ٥٥٠ سيارة.

اما العائد الاجمالي المتوقع للسنة المالية بكاملها والمقدر بمليارين من الماركات فهو يمثل حتى الآن خسارة صافية قدرها ١٤٠ مليون مارك، وبذلك تكون النتيجة نصف السنوية مطابقة للتوقعات التي أعلنت في الاجتماع السنوي لحملة الاسهم في أواخر كانون الثاني/يناير الماضي. لكن نظرا الى التحسن الذي طرأ على الانتاجية والتخفيف من الكلفة فان النتيجة النصف سنوية التالية سوف تكون افضل ولا سيما ان طراز «٩١١ كابريوليه» الجديد سوف يكون آخر العنقود في السلسلة.

وكانت بورشه قد اعلنت عن اصدار أسهم جديدة قدرها ٣٥٠ الف سهم بقيمة اسمية مجموعها ١٧.٥ مليون مارك ينتهي الاكتتاب فيها يوم ٧ نيسان /ابريل المقبل، لكن قيمة هذه الاسهم بسعر السوق (٥٧٥ ماركا للسهم الواحد) تمثل زيادة في رأس المال قدرها ٢٠٠ مليون مارك ستستخدم في تمويل الطرازات الجديدة المقبلة مع الابقاء على ميزانية سليمة. كما ان بورشه تعلق آمالا كبيرة على شراكتها مع «آودي» في انتاج سيارة «أودي بورشه أفان آر. إس ٢».

«أودي افان آر. إس ٢» باكورة الشراكة مع «بورشه»

مبيعات بورشه للنصف الاول من السنة المالية الجارية

عدد الوحدات	النصف الاول ١٩٩٣ - ١٩٩٤	النصف الاول ١٩٩٢ - ١٩٩٣	التغير المئوي
المبيعات	٧٠٣٣	٦٦٢٠	+٨.٢
محلي	٢٦٧٨	٢٩٠٧	-٧.٦
الصادرات الى الخارج (باستثناء الولايات المتحدة)	٢٦٠٠	٢٢٠٢	+١٨.١
الولايات المتحدة	١٧٤٦	١٥١١	+١٥.٦
النصيب من الصادرات	٦١.٨٪	٥٦.١٪	+٥.٧

لمزيد من المعلومات الاتصال بـ:
كمال فرج الله
Proxima. *The Networking People Ltd.*
Rosebery House
70 Rosebery avenue
LONDON EC1R 4RR
tel: (071) 837 0154
Fax: (071) 837 0165

بعد ما انزلقت سيارة آرتون سينا واستدارت على ذاتها

ديمون هيل ثانياً بعد مايكل شوماكر

■ أحرز المسابق الالماني مايكل شوماكر (٢٥ سنة) فوزاً مثيراً في الدورة الافتتاحية لموسم سباقات بطولة العالم في فورمولا واحد التي جرت على حلبة انترلاغوس في البرازيل. وكان شوماكر الذي يقود سيارة «بنيتون» قد خاض سباقاً محموماً في البداية مع آرتون سينا ، بطل العالم ثلاث مرات ، وهو يسابق بسيارة روثمان وليامس - رينو قبل انزلاقها به فاستدارت على نفسها ولما يزل من السباق ١٥ لفة من أصل ٧١ لفة. ولم يزد الفارق بينه وبين شوماكر الذي كان في الطليعة اكثر من ٥ ثوان فقط، وكاد المسرح يكون جاهزا لفوز محقق لسينا لولا حادث الانزلاق.

البريطاني ديمون هيل حل في المرتبة الثانية سائقاً سيارة روثمان وليامس - رينو ، فيما كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفرنسي جان اليسي سائقاً سيارة فيراري. اما الفرنسي الآخر برتران غاشو فلم يكن محظوظاً مثله اذ انتحى جانباً في اللفة الثانية بعد حادث اصطدام.

وكان آرتون سينا قد انتزع الموقع المتقدم في دورة التأهيل التي جرت يوم السبت ١٩٩٤/٣/٢٦ من شوماكر قبيل هطول أمطار غزيرة عطّلت نصف ساعة تقريباً من نهاية الدورة.

فقد بدأ شوماكر دورة التأهيل في اليوم السابق للسباق بلفة استغرقت دقيقة واحدة و١٦.٢٩٠ ثانية فيما انطلق سينا من مرآب الوقوف وقد تلبّدت السماء بالغيوم السوداء ليستعيد الموقع المتقدم بلفة استغرقت دقيقة واحدة و١٥.٩٦٢ ثانية حول الحلبة البالغ طولها ٤.٣٢٥ كلم في ضواحي مدينة ساوياولو موطن سينا.

وبعد السباق أعلن شوماكر انه كان واثقاً من تحقيق نتيجة جيدة، لأن سيارته مهيأة أكثر من سيارات الفرق الأخرى.

كذلك أعرب ديمون هيل عن سروره في الحلول ثانياً خصوصا بعد المشكلات التي اعترضته في دورتي التأهيل حيث حل سابعاً ورابعاً على التوالي. في اللفة الخامسة والثلاثين وقع حادث مذهل شمل أربعة سائقين هم: إدي إيرفين سائقاً «ساسول جوردان» وجوس فيستابن سائقاً «صوبر مرسيدس» وايريك برنارد سائقاً «ليجييه رينو» والبريطاني مارتن برونديل سائقاً «مكلارين بيجو». ومن حسن الحظ انه لم تقع اصابات في هذا الحادث الا ان السائق ايرفين بعد انتهاء السباق صدر قرار بحرمانه من دخول الجولة الثانية من سباقات هذا الموسم.

وقد أدخل البرازيلي روبنس باريتشيللو بعض السرور على الجمهور المحتشد في «انترلاغوس» لحلوله رابعاً معوضاً بعض الشيء عن خيبة مواطنه آرتون سينا.

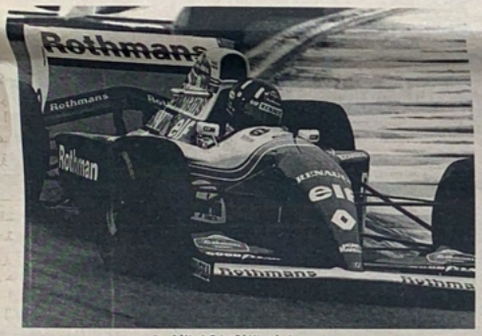

ديمون هيل في اللفة ما قبل الأخيرة

نتائج الجولة الاولى
(غران بري البرازيل)
٧١ لفة ٣٠٧.٠٧٥ كلم

١- مايكل شوماكر	المانيا	بنيتون فورد	(لفة ١)
٢- ديمون هيل	بريطانيا	روثمان وليامس- رينو	(لفة ١)
٣- جان اليسي	فرنسا	فيراري	(لفة ١)
٤- روبنس باريتشللو	البرازيل	جوردان هارت	(لفتان)
٥- اكيو كاتاياما	اليابان	تيريل ياماها	(لفتان)
٦- كارل وندلينغر	النمسا	صوبر مرسيدس	(لفتان)
٧- جوني هيربرت	بريطانيا	لوتوس موجين هوندا	(لفتان)
٨- بيار لويدجي مارتيني	ايطاليا	ميناردي فورد	(ثلاث لفات)
٩- ايريك كوما	فرنسا	لاروس فورد	(ثلاث لفات)
١٠- بيدرو لامي	البرتغال	لوتوس موجين هوندا	(ثلاث لفات)
١١- اوليفييه باني	فرنسا	ليجييه رينو	(اربع لفات)
١٢- ديفيد برابهام	استراليا	سيمتك فورد	(١٥ لفة)
١٣- آرتون سينا	البرازيل	روثمان وليامس - رينو	(٣٦ لفة)
١٤- مارتن بلوندیل	بريطانيا	مكلارين بيجو	(٣٦ لفة)
١٥- ادي ايرفين	بريطانيا	جوردان هارت	(٣٦ لفة)
١٦- جوس فيرستبان	هولندا	بنيتون فورد	(٣٧ لفة)
١٧- ايريك برنارد	فرنسا	ليجييه رينو	(٤٩ لفة)
١٨- مارك بلوندیل	بريطانيا	تيريل ياماها	(٤٩ لفة)
١٩- كريستيان فيتيبالدي	البرازيل	فوت وورك فورد	(٥٥ لفة)
٢٠- هانس هيرالد فرنتسن	المانيا	صوبر مرسيدس	(٥٧ لفة)
٢١- ميكا هاكينين	فنلندا	مكلارين بيجو	(٦٣ لفة)
٢٢- ميشال البوريتو	ايطاليا	ميناردي فورد	(٦٥ لفة)
٢٣- جياني موربيدللي	ايطاليا	فوت وورك فورد	(٦٥ لفة)
٢٤- غيرهارد بيرغر	النمسا	فيراري	(٦٨ لفة)
٢٥- اوليفر بيريتا	موناكو	لاروس فورد	

أسرع لفة: شوماكر (بنيتون فورد) ١د ١٨.٤٥٥ ث ١٩٨.٤ كلم/س

لحظات خارج الحلبة

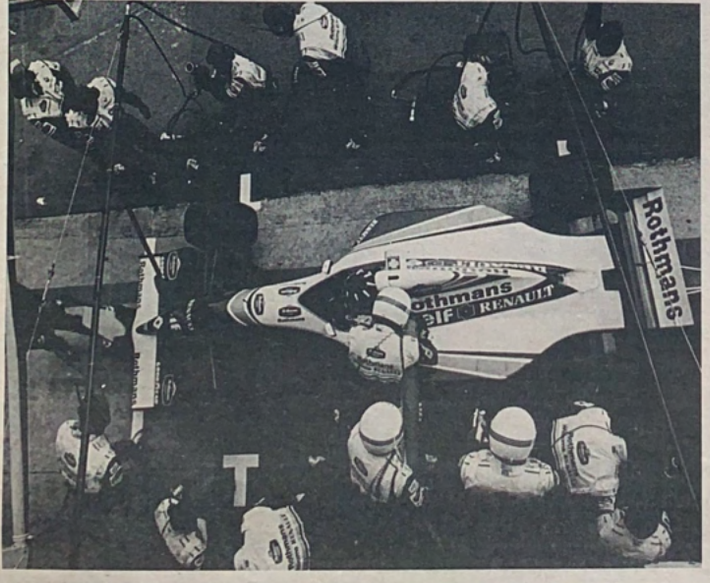

16 Vol.1 No.7 April 1994

Al-Mizan الميزان

١٦ المجلد الاول - العدد السابع - نيسان / ابريل ١٩٩٤

بروفيل

المَنْفيّ...

■ من الآن والى أن يمثل الجنرال ميشال عون أمام محكمة قضائية لمحاكمته بالتهم التي رمي بها عند نفيه، تبقى العقوبة «العثمانية» التي أنزلت به غير شرعية، فضلا عن انها عقوبة اعتباطية ومنقرضة. ومن سائر الاشياء الكثيرة غير المفهومة التي جرت في عهد الياس الهراوي، يبقى نفي الجنرال ميشال عون اكثرها غموضاً، واشدها وطأة على رئيس الجمهورية الحالي، سواء في الفترة المتبقية له في بعبدا او بعد الانتقال الى «حوش الامراء»، حسب تسمية ريمون اده للمكان.

فقد انتقل الجنرال عون من بعبدا الى المنفى وانتقل الرئيس الهراوي الى قصر بعبدا بعد ترميمه طبعا، انتقال المنفيين. نفاه وانتفى.

لكن الجنرال استعاد شيئا من حقه على يد المؤسسة التي نشأ فيها وخدمها الى ان وصل الى قيادتها يوما. ولا نقول ان المؤسسة العسكرية فعلت ما فعلت من أجل اعادة الاعتبار لجميع من سقطوا من صفوفها في الصراعات التي بدت وكأنها تستهدف الجيش في طليعة ما تستهدف، ومن بينهم الجنرال عون، بل من أجل وحدة لبنان التي لا تتجسد في اي مؤسسة كما تتجسد في المؤسسة العسكرية، وفي ذلك وحده اعادة الاعتبار لجميع الذين انتسبوا اليها يوما سواء ابعدوا بالنفي، او دفعوا الى أحضان العدو، او قتلوا في المعارك، او اغتيلوا في أسرّتهم!

غير أن الجنرال عون، بالاضافة الى كونه كثير الكلام حتى أطلق عليه بعضهم لقب «الجنرال الثرثار»، يبدو احيانا غريب الاطوار. ففي اليوم الذي عاد اليه شيء من الاعتبار بسقوط «القوات اللبنانية» التي لم يستطع هو ان يسقطها ميدانيا، بدا وكأنه وريثها الشرعي، متبنياً بعض طروحاتها!

انها مفارقة عجيبة ان يكون الجيش «عونيا» من دون عون، وان يكون الجنرال «قواتيا» من دون القوات!

هذه المفارقة ليست من قبيل تلاقي الاضداد، بقدر ما هي من قبيل غرابة الاطوار!

والجنرال عون الآن قوة سياسية منفصلة عن الجيش ويستطيع ان يتحالف وان يتخالف مع اي قوة سياسية يراها مناسبة لتوجهاته. ويستطيع ان يدخل في اللعبة السياسية اللبنانية وان يمارسها من الداخل اذا عاد، ومن الخارج اذا شاء. لكنه لن يستطيع فرض رأي مثير للجدال، وربما للفتنة، بالكلام «الرشاش» وقد اخفق في فرضه بالمدافع والرشاشات الفعلية.

ولا أحد يعتقد ان رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل قد عين الجنرال عون رئيساً للحكومة المؤقتة بعد انتهاء فترة ولايته، حباً بالجنرال أو بالجيش أو حرصا على مصير البلاد والعباد. فللرئيس الجميل في تعيين الجنرال عون مقدار ما للرئيس الهراوي في تعيين رفيق الحريري، وربما اكثر قليلا من مجرد توقيع المرسوم!

كما ان الجنرال عون ليس اول ضابط مسيّس في الجيش اللبناني تراوده افكار واحلام تبدو غريبة الاطوار. بل ربما كان ان الجنرال عون، وخصوصا بعد نفيه، قد انسى اللبنانيين اولئك الضباط الذين كان لهم فهمهم الخاص للبنان وللدولة اللبنانية، من بديع غازي الى فؤاد عوض، ومن عزيز الاحدب وأحمد الخطيب الى ميشال عون. وحتى فؤاد شهاب يمكن تصنيفه بين هؤلاء وان كان أنجحهم في الوصول وفي الحكم وربما في التصور.

لكن سقوط «القوات اللبنانية» من المسرح اللبناني سوف يغير أشياء عديدة في الخريطة السياسية. سوف يغير في حلفاء «القوات» وأبناء طينتها، وسوف يغير في خصومها وأعدائها. وسوف يغير، ان لم يكن قد غير، في وضع الجنرال عون وفي أفكاره وفي تصوراته.

والواقع ان «القوات اللبنانية» لم تسقط اليوم، بل سقطت يوم سقوط الجنرال عون. فقد سقطا معا على قاعدة «أكلت يوم أكل الثور الأبيض»!

والواقع ايضا ان «القوات اللبنانية» لم تكن تقاوم الجنرال عون بصفته الشخصية، بل كانت تقاوم فيه الجيش اللبناني بصفته «المؤسسة» الوحيدة التي استعصت على التفكك بالرغم مما أصابها من تفتت طوال فترة الحرب. فالمؤسستان اللتان استمرت عليهما الوحدة اللبنانية، وسط عمليات التفتيت والتفكيك المتواصلة عشرين سنة على الاقل، هما «الجيش» و«البرلمان»، ولم يبق منهما في بعض المراحل سوى شكل يشبه الهيكل العظمي لجسد تهرأ وتآكل.

ولم يكن امرا حتمياً ان ينتقل الجنرال عون من وزارة الدفاع الى المنفى، لولا مروره العابر بقصر بعبدا. فقد كان بامكانه، وربما ما زال بامكانه، ان ينتقل من وزارة الدفاع حيث الكلمة للفعل، على قول فؤاد شهاب امام البرلمان في صيف ١٩٨٥ بعد «الثورة» التي وقعت في تلك السنة وظل الجيش خارجها، الى مجلس النواب حيث الفعل للكلمة.

لكن فؤاد شهاب عندما قال ان الكلمة للفعل، لم يفعل. وعندما قال ان الفعل للكلمة، أحل في مكانها «الدكتيلو»!

اما ميشال عون فقد فعل وفشل، ثم أطلق للسانه العنان خارج منبر الكلمة الفاعلة!

امر غريب ان يبقى الجنرال في المنفى بعد «الانتصار» الذي لم يستطع ان يحققه بنفسه!

الضيف

سوء فهم وفقدان ثقة

حاكم بنك انكلترا «يكردش» المصرفيين العرب!

■ منذ ان تأسست «جمعية المصرفيين العرب» في لندن على يد المصرفي العراقي السابق صبيح محمود شكري الذي كان يومئذ، (في اواخر السبعينات ومطالع الثمانينات) ، مديرا لبنك «الاتحاد العربي»، الذي جرت تصفيته اخيرا على يد بنك «باركليز» البريطاني، لم يظهر حاكم لبنك انكلترا المركزي امام المصرفيين العرب سوى مرتين: مرة في عهد رئاسة المرحوم حكمت شريف النشاشيبي للجمعية، ومرة في الشهر الماضي.

في المرة الاولى كان الحاكم السابق لبنك انكلترا المركزي لي – بامبرتون، وهو من غلاة الثاتشريين، وعلى يده وربما عن عمد، جرت تصفية بنك «الاعتماد والتجارة الدولي BCCI الذي يعود الى حكومة ابو ظبي وما زالت ذيوله تجرر الى الآن.

وفي المرة الثانية، فان الحاكم الحالي ادي جورج، وهو نائب الحاكم الاسبق، يعتبر رجلا معتدلا وحرفيا وربما ليست له مواقف عقائدية، بدليل انه تمنى ان تكون قضية بنك الاعتماد القضية الاخيرة التي تعكر صفو العلاقات المصرفية بين بريطانيا والعالم الاسلامي، معترفا بأن هذه العلاقات تعتريها شوائب من سوء الفهم وفقدان الثقة!

وفي حين رفض الحاكم السابق الاعتراف بالبنوك الاسلامية على انها «مصارف» لأنها لا تقوم باعمالها المصرفية حسب القواعد والانظمة المرعية في بريطانيا والعالم، بل اعتبرها مجرد شركات استثمارية لها حق استثمار اموالها بالطريقة التي تراها مناسبة، فان الحاكم الحالي اكد للمصرفيين العرب ان البنك في عهده لا يمارس سياسة ذات منحى عدواني او تمييزي بحق المؤسسات العربية الاسلامية.

ومع ذلك فقد «كردش» الحاكم ادي جورج هذه «المصارف» بطريقة اخرى وبأسلوب ارق (اي انه أطعمهم «كردوشة» من عسل. و«الكردوشة» تعبير دارج في لبنان للدلالة على لفافة من الخبز المرقوق فيها نوع من الغماس كالدبس او العسل او اللبنة وما الى ذلك).

وباستفتاء معاجم اللغة العربية حول كلمة «الكردشة»، تبين ان هذه الكلمة تحريف اعجمي لكلمة «كردس» ويقال «فردس» و«عردس». وتعني «الكردوس»: الخيل العظيمة. وقيل: القطعة من الخيل العظيمة. ويقال «كردس» القائد (او الحاكم) خيله، اي جعلها كتيبة كتيبة.

و«الكردسة» (او «الكردشة») : الوثاق. يقال: كردسه ولبج به الارض. ورجل مكردس: شدت يداه ورجلاه. وأنشد ابن الكلبي:

وحاجب كردسه في الحبلِ
منا غلام، كان غير وغلِ،
حتى افتدى منا بمالٍ جَبْلِ

وحكي عن المفضل قوله: فردسه وكردسه اذا اوثقه، وأنشد لامرئ القيس:

فبات على خدٍّ احمَّ ومنكبٍ
وضجعته مثل الأسير المُكردسِ

أراد مثل ضجعة الأسير وقد تكردس.

وقال ابن الاعرابي: التكردس ان يجمع كراديسه من برد او جوع. وفي حديث أبي سعيد الخدري عن النبي (ص) في صفة القيامة وجواز الناس على الصراط: فمنهم مسلّم ومخدوش، ومنهم مكردس في نار جهنم ، (فيسمى الكردوش).

ورجل مكردس : ملزّز الخلق، وانشد لهميان بن قحافة السعدي:

دحوْنه مكردس بلندحْ

والكردسة : مشي المقيّد. والدحوْنة: القصير السمين. وكذلك البلندح.

ومن قبيل الكردسة، تحدث الحاكم عن الصعوبات التي تواجه افساح المجال أمام المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية للعمل في بريطانيا، فأكد ان هناك مشاكل قائمة (موقف الحاكم السابق بلغة ارق) سببها اختلاف مبادىء العمل المصرفي، وعدم أخذ هذه المصارف بمبدأ المخاطرة، لكنه أعرب عن اعتقاده انه من غير الصعب تذليل هذه المشاكل.

وانتقد حاكم بنك انكلترا برفق طريقة عمل المصارف العربية

«لانها تركز باستمرار على التمويل التجاري والأعمال المصرفية الخاصة والاكتتاب الاقراضي»

داعيا هذه المصارف للانتقال الى مجالات اخرى للعمل والاستثمار. ولم ينس الحاكم طبعا عملية السلام في الشرق الاوسط ودور المصارف العربية فيها، قائلا ان مرحلة السلام المقبلة على المنطقة تقتضي تمويلا عظيما، وفي ذلك مجال جديد تستطيع المصارف العربية من خلاله، بما في ذلك مصارف لندن العربية، ان تحظى بمشاركة ملحوظة، داعيا الى «تحسين أولويات التمويل الوسيطي للعب دور اكثر اهمية في الشرق الاوسط، وحث الاستثمار المحلي والاجنبي على المشاركة في مشاريع اعادة الاعمار والتنمية».

وفي ملاحظة تنبيهية اشار الحاكم ادي جورج الى ان هناك مصارف عاملة في لندن فشلت في الاستجابة للقواعد الدولية الجديدة التي أقرت في «بال» (المدينة السويسرية التي تضم بنك التسويات الدولي والتي فيها انعقد المؤتمر الصهيوني الاول عام ١٨٩٧ برئاسة تيودور هرتزل وتقرر فيه العمل على انشاء وطن قومي لليهود)، ومن هذه القواعد «الكردوشية» الخضوع لمراقبة واشراف بنك انكلترا، على قول جريدة «الحياة» اللندنية.

وهذا التصريح للحاكم ادي جورج فيه معلومة مثيرة هي ان هناك مصارف عاملة في لندن لا تستجيب للقواعد الدولية الجديدة، وبالتالي لا تخضع لمراقبة واشراف البنك المركزي الانكليزي، وهو امر فيه شيء من الغرابة لأنه، اذا صح، ينبيء بأن عملية الكردسة (او الكردشة) لم تكتمل بعد، وان هناك مصارف ما زالت خارج الوثاق!

دحوْنة مكردسٌ بلندحْ

الناس

● يوم ١٩ من شهر نيسان/ابريل الجاري تعقد غرفة التجارة العربية – البريطانية مؤتمرا صحافيا حول اسبوع المنتوجات السورية في لندن (٣–٧ ايار/مايو المقبل) يحضره السفير محمد خضر سفير الجمهورية العربية السورية لدى بلاط السان جيمس.

● في اطار المحاضرات الاوروبية – العربية دعا السير ريتشارد بومونت رئيس غرفة التجارة العربية – البريطانية وعبدالكريم المدرس الامين العام التنفيذي للغرفة، الى محاضرة يلقيها الوزير البريطاني مايكل هازلتاين رئيس مجلس التجارة البريطاني، وذلك يوم الاربعاء ١١ ايار/مايو المقبل في فندق غروفنر وسط العاصمة البريطانية.

● بمناسبة نشر طبعة محدودة من كتاب «الكواكب الدرية» دعت ادارة «مطبوعات ريسايت» الى استقبال خاص برعاية سفير جمهورية مصر العربية محمد شاكر ومجلس السفراء العرب في بريطانيا، وذلك مساء الاثنين ١٨ نيسان/ابريل الجاري في دارثموت هاوس.

● على شرف السيدة رندا بري قرينة رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، دعا السفير اللبناني في لندن محمود حمود الى استقبال في دار السفارة يوم الاثنين ٢٥ نيسان/ابريل الجاري.

● تعقد في لندن بتاريخ ٢٨ – ٢٩ نيسان/ابريل الجاري ندوة اقتصادية عن «أسواق المال في الشرق الاوسط» بالتنسيق بين الحكومة البريطانية والمعهد الملكي للشؤون الدولية. وسوف يكون ضيف الشرف في المؤتمر الذي يستمر يومين دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني. ومن المتحدثين في الندوة المسؤول الفلسطيني ابو علاء. وحاكم البنك المركزي الاسرائيلي.

● انتقل الى رحمته تعالى في جنوب فرنسا الدكتور محمد عطا الله الرئيس السابق لمجلس الانماء والاعمار اللبناني واستاذ الاقتصاد سابقا في الجامعة الاميركية في بيروت. وقد نقل جثمانه ووري الثرى في مدينة صيدا مسقط رأسه.

● دعا السفير التونسي لدى بلاط سان جيمس الى الاسبوع الثقافي التونسي في لندن من ٢٥ الى ٣٠ نيسان/ابريل الجاري وتتخلله معارض فنية ومحاضرات ومهرجانات للموسيقى والغناء والرقص الشعبي والأطعمة الوطنية. وترعى هذه المهرجانات الثقافية التونسية مجموعة من المؤسسات بينها فندق «رويال لانكستر»، و«بنك وياف» ، و«شركة بكتل» ، و«شركة كليوباترا بالاس المحدودة»، وغيرها. وتنظم وكالة الاتصال الخارجي التونسية محاضرة حول «الاستثمار في تونس: السياحة والثقافة».

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حبيب
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: ROSEBERY HOUSE, 70 ROSEBERY AVENUE, LONDON EC1R 4RR, TEL: (071) 837 0154, FAX: (071) 837 0165

التوزيع: الشركة العربية للتوزيع – بيروت
تلفون: ٣٤٢٨٧٠ – ١٤٥ ٣٤٣
فاكس: ٨٦٤ ٦٦٢
كويك مارش – لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

برج السادات
الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت – لبنان
هاتف: ٨٦٨ ١٥٩

الاعلانات: CHW COMMUNICATIONS, 8 SEYMOUR PLACE, LONDON W1H 5WF, TEL: (071) 258 0787, FAX: (071) 723 1329

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738